الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

العدد (١٩١)

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

١٤٣٠/٥/١١هـ - الموافق ٢٠٠٩/٥/٦م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	١٦
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	١٨
أخبار ذات علاقة من الصحف الخليجية	٨٧

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

فدعق يبحث مع طيب إمكانية إشراك الجاليات في اجتماع المجلس الشهري

بلدي جدة يرفض توقيع اتفاقية مع حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس ٠٥/٠٥/١٤٣٠هـ) ٣٠/ أبريل/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٤
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090430/Con20090430273990.htm

معتوق الشريف، عيد الحارثي ـ جدة

رفض المجلس البلدي في جدة، التوقيع على اتفاقية تعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، خلال اجتماع أعضاء المجلس والجمعية البارحة الأولى في جدة، مبررين ذلك بقرب انتهاء فترة المجلس وتعدد اللجان فيه.

وأوضح رئيس المجلس البلدي الدكتور طارق فدعق، أن المشرف العام على فرع الجمعية في جدة الدكتور حسين الشريف حاول خلال الاجتماع إيجاد آلية أو منسق بين الطرفين، إلا أن المحاولة فشلت.

وشهد اللقاء مطالبة من عضوي الجمعية الدكتور عمر زهير حافظ وطلال قستي، تدعو المجلس إلى الاهتمام بذوي الدخل المحدود، وتخصيص ملف للزكاة وتفعيل الأنظمة والاتفاقيات المتعلقة بالبيئة للوصول إلى بيئة سليمة.

وقال فدعق إنه لدى المجلس البلدي مشاريع عدة، منها إسكان الفقراء، ملفات الشباب، المعوقين، الأمهات والأرامل، الأطفال، المبيدات الحشرية، والمساواة في البناء.

على صعيد آخر، بحث رئيس وأعضاء المجلس البلدي مع مدير عام فرع وزارة الخارجية في منطقة مكة المكرمة السفير محمد طيب، إمكانية مشاركة الجاليات المقيمة في جدة، في اللقاء الشهري الذي يعقده المجلس البلدي مع الأهالي.

وأبدى طيب رغبته في أن يتم اللقاء مع الجاليات تدريجيا، حيث اتفقا على التنسيق وفق آليات عمل مشتركة، فيما أكد فدعق على أن التنسيق مع ممثلي الجاليات والقناصل المعتمدين لبلدانهم في جدة سيبدأ الأسبوع المقبل تمهيدا لمشاركتهم في الاجتماع الشهري والاستماع لملاحظاتهم وآرائهم ومقترحاتهم.

وتوقع فدعق أن مشاركة ممثلي الجاليات في اجتماع المجلس مع الأهالي أواخر جمادى الأولى الحالي.

أديبة تستنجد بحقوق الإنسان لاستعادة جوالها

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد ١٤٣٠/٠٥/٠٨هـ) ٠٣/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٧
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090503/Con20090503274794.htm?kw

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

استنجدت أديبة سعودية بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لاستعادة هاتفها المحمول الذي سرق منها في أحد بنوك جدة.

وقالت لـ «عكاظ» مها مكي الأديبة وكاتبة رواية «أحبك نعم.. أتزوجك لا » في شكواها للجمعية «إنها فقدت هاتفها في مكان عملها، وإن أشخاصا من داخل البنك يحاولون التضييق عليها في العمل»، مشيرة إلى أنها فقدت أخيرا أحد الملفات المهمة من درج مكتبها.

وبررت مكي لجوءها لـ « حقوق الإنسان» بأنها سبق أن رفعت شكاوى متكررة إلى إدارة البنك، ولم يتم اتخاذ أية إجراءات، ما اعتبرته هدرا لحقوقها الإنسانية على حد تعبيرها، ودفعها إلى تقديم شكوى لرئيسة اللجنة النسائية في الجمعية، التي وعدت باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال القضية.

وأبدت مكي امتعاضها من تهاون البنك من التحقيق في اختفاء هاتفين محمولين يخصانها في فترة متقاربة.

وأضافت: «أعتقد أن هناك من يحاول إعاقة عملي، أو هي نتيجة منافسة غير شريفة في بيئة العمل، تتطلب تدخلا مباشرا من إدارة البنك». وتخشى مها مكي، أن يتم استخدام صور ذات خصوصية شديدة في هاتفها المحمول بصورة سيئة، أو تتسرب إلى أيد غير أمينة، ولكنها

لم تفصح عن طبيعة الصور التي يحتويها هاتفها المحمول، واكتفت بالقول «خاصة جدا».

من جهته اعتبر الدكتور حسين الشريف المشرف على أعمال جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الشكوى أمرا طبيعيا، مؤكدا في الوقت نفسه أن الجمعية أبوابها مفتوحة للجميع لأخذ الرأي القانوني في قضاياهم، أو إرشادهم إلى الطرق الواجبة للحصول على حقوقهم ـ كما في مثل قضية المواطنة مها ـ إذا أغلقت في وجوههم الأبواب والنوافذ.

إطلاق سراح ٤ أحداث من ضمن ال ٢١ موقوفا:

جمعية حقوق الإنسان بمكة تباشر أوضاع الموقوفين بأراضي العارمية شمال الطائف

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٨ جمادي الأولى ١٤٣٠هـ - ٣ مايو ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٢٣
http://www.alriyadh.com/2009/05/03/article426601.html

الطائف - نواف بن خيشوم:

باشرت جمعية حقوق الإنسان بفرع منطقة مكة المكرمة اوضاع موقوفي اراضي العارمية بمحافظة الطائف والذين تم توقيفهم مؤخرا في ثلاثة مراكز بشرطة الطائف ودار الملاحظة الاجتماعية وقد تم اطلاق الاحداث الموقفين ظهر أمس وعددهم ٤ موقوفين فيما يطالب الاهالي باطلاق سراح ال ٢١ موقوفا نظرا لعدم وجود مستندات أو عقوبات جنائية تستدعي توقيفهم ولاتزال حالة التوتر بأراضي العارمية شمال محافظة الطائف وذلك بعدما أصر احد الاطراف بتبتير الاراضي وتخطيطها متجاهلا بذلك طلب رئيس المحكمة بالطائف بايقاف العمل لحين البت بالقضية.

فيما لا يزال محور الخلاف القائم على الاراضي ان كلا الطرفين سواء من يمانعون العمل او من يصر على التبتير يستندون على انظمة حكومية مما يوضح ان هناك تعارضا نظاميا بالمرافعات الشرعية ونظام المباني والطرق وقد استغرب عدد من المحامين من أن النظام هو نظام داخلي يخص وزارة بعينها ولا يمكن الاعتماد عليها كذريعة في حالة وجود احد الانظمة وهو نظام المرافعات الشرعية لان هناك انظمة تعد اساس العمل في الوزارات والمرافق الحكومية ونظام الخدمة المدنية واستغربوا العمل تحت مظلة المادة ١٢٥ خاصة بنظام المباني والطرق في ظل وجود نظام المرافعات الشرعية المختصة بقضية العارمية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"معلمتا المدينة" تتظلمان إلى "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس ٥/٥/١٤٣٠ هـ. الموافق ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ العدد ٥٦٨٠
http://www.aleqt.com/2009/04/30/article_222892.html

سعد الحربي من المدينة المنورة

تقدم الوكيل الشرعي للشقيقتين المعلمتين في المدينة المنورة اللتين طوي قيدهما نتيجة اكتشاف "الخدمة المدنية" وجود خطأ في بياناتهما المدخلة لدى تسجيلهما في الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت بشكوى إلى جمعية حقوق الإنسان في جدة للنظر في القضية، حيث اعتبر صنهات الحيسوني والد المعلمتين والوكيل الشرعي لهما قرار الفصل الذي طال ابنتيه تعسفيا، وأوضح أنه لم يكتف برفع أوراق التظلم إلى المحكمة الإدارية في المدينة المنورة بل عرضها على جمعية حقوق الإنسان في محافظة جدة للنظر في دعواه التي رفعها ضد وزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة المدنية على خلفية قرار فصل ابنتيه.

وكانت وزارة الخدمة المدنية أصدرت قرارا بفصل ٣٢ معلمة بعد اكتشاف أخطاء في بيانات التسجيل تم اكتشافها بعد مطابقة البيانات المسجلة للمرة الثالثة، حيث تم التأكد أن البيانات الغير المسجلة لا تنطبق مع بيانات الوثائق المرفقة، وأشعرت وزارة التربية والتعليم بذلك مع توفير البديل للمفصولات لمن كان لهن الأحقية بالترشيح، وبينت الوزارة في بيانها محاسبة المقصرين باتخاذ الإجراء النظامي في حق من ثبت تقصيره وعدم دقته في المطابقة من موظفي وزارة الخدمة المدنية.

وكانت معلمتان قد تقدمتا بشكوى ضد وزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة المدنية في وقت سابق، ولحقت بهما دعوى الشقيقتين، ليصبح عدد المعلمات المتقدمات بالشكوى أربع معلمات من أصل ٣٢ معلمة طالهن قرار الفصل.

يذكر أن والد المعلمتين أكد في حديث سابق لـ"الاقتصادية" أن قرار الفصل أتى على خلفية أن الشهادة التي تحملها ابنتاه تخصص اقتصاد منزلي وتربية فنية من كلية إعداد المعلمات "غير تربوي"، وخريجات هذه الكلية يقمن بدرسن المراحل الابتدائية فقط، بينما تم تعيين ابنتيه في المرحلة المتوسطة التي يفترض أن تكون المعلمة فيها تحمل شهادة بكالوريوس اقتصاد منزلي من كلية التربية "تربوي".

المحكمة ترفض محاكمة ٣٥ متجمهرا وتدخل "حقوق الإنسان" يفرج عن ٤ منهم

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين ١٤٣٠/٠٥/٠٩هـ) ٠٤/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٨
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090504/Con20090504274902.htm

عبدالله المقاطي ـ ظلم

رفضت محكمة المويه أمس النظر في الدعاوى التي قدمها المدعي العام في شرطة رضوان ضد ٣٥ مواطنا يتهمهم فيها باعتراض الجهات المعنية واللجنة الحكومية أثناء تخطيط وترسيم مخطط مقترح شمال شرقي مركز رضوان على طريق الطائف ـ الرياض بتاريخ ١٤٣٠/٣/١٦ هـ و ١٤٣٠/٦/١٩ هـ من العام الماضي حيث أعادت محكمة المويه ملفات القضيتين لمخفر شرطة رضوان، مشيرة إلى أن المتهمين بالتجمهر تنطبق عليهم المادة السابعة من نظام مكافحة الرشاوى والتي تنص على أنه يعاقب بالعقوبة الواردة في المادة الأولى من نظام الرشاوى من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد ضد موظف عام ليحمله على اجتناب أداء عمله.

وأكدت محكمة المويه في خطابها التوضيحي الموجه لشرطة رضوان أن المكلف في نظر هذه القضايا التي يشملها هذا النظام هو المحكمة الإدارية.

وتشمل العقوبات الواردة في هذه المادة من نظام مكافحة الرشاوى السجن من سنة إلى ١٠ سنوات وغرامات تصل إلى مليون ريال.

يذكر أن من بين المتهمين الـ ٣٥ بالتجمهر رئيس مركز وعمدة تم فرز معاملتي اتهامهما بالتجمهر وأحيلا للجهات المختصة للنظر فيهما. وكانت محكمة المويه قبلت ملفات القضيتين وبعد دراستهما وحضور مجموعة من المدعى عليهم قررت رفض النظر في القضية وإعادتها للشرطة لعدم الاختصاص في مثل هذه القضايا.

من جهة أخرى أطلقت الجهات الأمنية في الطائف البارحة الأولى سراح أربعة أحداث من ضمن الموقوفين على ذمة التجمهر في مخطط العارمية ـ شمال شرق الطائف- وذلك بعد تدخل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وأكد المشرف على فرع الجمعية في منطقة المكرمة الدكتور حسين الشريف لـ«عكاظ» أن الجمعية ناشدت عبر ممثلها في الطائف، الشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام إطلاق سراح الأحداث، مشيرا إلى تجاوب هيئة التحقيق والادعاء العام مع الطلب وإطلاق سراحهم.

الدكتور الشريف عبر عن شكره وتقديره لمدير شرطة الطائف على تعاونه وسرعة التجاوب مع الجمعية وتحويل الأحداث من أقسام التوقيف إلى دار الرعاية الاجتماعية قبل أن تقرر هيئة التحقيق والادعاء العام إطلاق سراحهم الذي تم بالفعل أمس الأول، مشيرا إلى أن الجمعية تتابع عن كثب أوضاع الـ٢١ موقوفا في القضية والذين لايزالون قيد التوقيف في ثلاثة أقسام للشرطة في الطائف منذ الخميس الماضي، سعيا للتوصل إلى حل لإنهاء القضية.

من جانبهم، دخل الموقوفون أمس يومهم الثاني على التوالي منذ بداية امتناعهم عن تناول الطعام داخل التوقيف احتجاجا على توقيفهم دون وجود أسباب تستدعي التوقيف ـ على حد قولهم ـ

نقل أحدهم للمستشفى في حالة سيئة

إضراب موقوفي العارمية والإفراج عن الأحداث إثر تدخل حقوق الإنسان بالطائف

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين ٠٩ جمادى الأول ١٤٣٠ العدد ١٣٣٦٧
http://www.al-jazirah.com/622553/ln107d.htm

الطائف - متابعة - فهد سالم الثبيتي

تتابع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حاليا التطورات التي حدثت في قضية أراضي العارمية شمال الطائف والتي سجلت تصعيدا، بعد أن طوقت الجهات الأمنية الموقع بكامله لدى تجمع أكثر من ثلاثمائة شخص محاولين منع المعدات من مباشرة عملها، وتتبع المعدات للطرف الآخر في القضية، والذي يصفه المتجمهرون ب(المعتدي).

وقد تم استيقاف ٢٥ شخصا من المتجمعين بينهم أحداث أحيلوا لدار الأحداث، ومن ثم تم الإفراج عنهم وعددهم أربعة فيما بقي ٢١ شخصا آخرين موقوفين بعد أن تم توزيعهم على مراكز الشرطة بالحوية والسلامة والنزهة.

إلى ذلك أضرب عدد من الموقوفين عن الطعام منذ ليلة أمس الأول الأمر الذي أدى لنقل أحدهم من مركز شرطة الحوية لمستشفى الملك عبد العزيز التخصصي، نظرا لسوء حالته الصحية.

وتفيد معلومات أن آخرين قد علقوا الإضراب بسبب سوء حالتهم، وقال الموقوفون إنهم يستغربون استيقافهم دون أن يكونوا قد ارتكبوا ما يستدعي ذلك، وقالوا إن تساؤلاتهم ذهبت أدراج الرياح، ولم يجدوا من يجيب عليها، وقالوا إنهم لم يفعلوا شيئا سوى أنهم كانوا مع غيرهم بموقع الأراضي ومن ثم تم ضبطهم دون وجه، على حد قولهم.

المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف علق على تطور الوضع بقوله: (نحن في الجمعية تابعنا الأمر منذ بدايته، وذلك عندما تم تكليف عضو الجمعية بالطائف عادل الثبيتي بالبحث في أوضاع الموقوفين ومعرفة أسباب إيقافهم عن طريق التواصل مع الجهات المختصة ومع شرطة الطائف تحديدا، بعد أن تم إحالة بعض الأحداث من الموقوفين لدار الأحداث، ومن ثم ولله الحمد تم الإفراج عنهم).

وقال في تصريح ل(الجزيرة): الآن نتابع قضية المضربين من الموقوفين بداخل مراكز الشرطة وبإذن الله سوف نصل إلى حل لهذا الموضوع.

يذكر أن قضية العارمية أكملت ما يزيد عن الشهرين إثر تجمع الأهالي بالموقع ومنعوا عمل المعدات الخاصة بالطرف الآخر، وطالبوا بإيقافه لحين الانتهاء من نظر القضية شرعا والفصل فيها من قبل التمييز.

"حقوق الانسان" تؤكد الحادثة وتتابعها... وشرطة الطائف تتحفظ عن التصريح... ٢١

موقوفا في "قضية العارمية" يمتنعون عن الطعام... ونقل أحدهم إلى المستشفى

المصدر: جريدة الحياة - ٠٤/٠٥/٠٩// الموافق ١٤٣٠/٥/٩
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/05-2009/Article-20090503-08266477-c0a8-10ed-00fa-e78ff8f1e9d0/story.html

الطائف - عائض عمران

بدأ ٢١ موقوفا في مراكز شرطة عدة في محافظة الطائف منذ ظهر السبت الماضي إضرابا عن الطعام، اعتراضا على «إدخالهم التوقيف من دون مستند نظامي أو عقوبات جنائية، على خلفية أحداث نزاع الأراضي الذي حصل أخيرا في منطقة العارمية (شمال المحافظة)، ولا تزال أوراقه منظورة لدى المحكمة العامة.

وفي حين نقل أحد المضربين أمس إلى مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي في الطائف جراء تدهور حالته الصحية بسبب الإضراب، فشلت جميع المحاولات التي بذلها رجال الأمن لإقناع الموقوفين بالعدول عن الإضراب، مطالبين في الوقت ذاته بإطلاق سراحهم وإيقاف العمل في الأرض محل النزاع حتى صدور القرار النهائي.

ووقفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة على أوضاع موقوفي العارمية في الطائف، وتم إطلاق سراح أربعة أحداث احتجزوا في دار الملاحظة الاجتماعية.

وفي الوقت الذي لا يزال فيه التوتر والتواجد الأمني يسود الموقف، رفض الناطق الإعلامي المكلف لشرطة محافظة الطائف الرائد محمد الغويدي التصريح عن القضية في اتصال هاتفي مع «الحياة»، فيما أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في منطقة مكة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية تابعت حال الموقوفين منذ صباح السبت الماضي.

وقال: «بدأت الجمعية بحث إجراءات توقيفهم مع الجهات المختصة، كما أحيطت علما بوجود عدد من الموقوفين مضربين عن الطعام، ونقل أحدهم إلى المستشفى، وتسلمنا القضية وسنتابع تطوراتها».

حقوق الانسان: مبررات رفض التأمينات للزيادة غير مقبولة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ٤ مايو ٢٠٠٩ الموافق ٩ جمادى الثاني ١٤٣٠
http://al-madina.com/node/133896

جريدة المدينة

قالت د. سهيلة زين العابدين حماد عضو المجلس التنفيذي بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ان مؤسسة التأمينات الاجتماعية لديها مبرران لعدم زيادة رواتب المتقاعدين ،أولهما أن مجلس الإدارة ليس لديه صلاحيات بذلك وثانيهما تريد تمويلا من الدولة لزيادة رواتب المتقاعدين لأن الاشتراكات الحالية وعائدات استثمارها محددة لتمويل المنافع الحالية ، وهذه المبررات ليست في محلها، ولا تتفق مع مسماها .

ودعت المؤسسة الى الحرص على تأمين حياة كريمة لمتقاعديها وأن تكون لديها صلاحيات منح زيادات دورية لمعاشات التقاعد تتفق مع نسب التضخم وزيادة الأسعار . واوضحت ان المؤسسة بإمكانها استخدام الموارد المالية الناتجة عن استثمار المبالغ المستقطعة من الرواتب والبالغة ١٨ % (مجموع حصة الموظف وحصة جهة العمل) لتعويض مقدار الفاقد من المعاش بفعل معدلات التضخم .

كما أن الزيادة التي أقرتها الحكومة مؤخرا على رواتب موظفي الدولة ،والبالغة ١٥ % شملت ضمن ذلك معاشات المتقاعدين من الدوائر الحكومية وحصلت مؤسسة التقاعد من وزارة المالية على المبالغ المترتبة على هذه الزيادة، فرفعت عنها عبء تمويل مبلغ الزيادة من مواردها المالية . وقد أثبت أحد أعضاء مجلس الشورى أن إيرادات المؤسسة العامة للتقاعد قادرة على استيعاب زيادة دورية في المعاشات ،لأن المؤسسة وفقا للتقرير المقدم لمجلس الشورى لديها فائض سنوي ١٥ مليارا من إجمالي الإيرادات التي بلغت أكثر من ٣٧ مليار ريال وسجلت المصروفات أكثر من ٢١ مليارا .وهذا يعني أن الزيادة الدورية لا تكلف إلا جزءا بسيطا من الفائض، والحال كذلك بالنسبة للتأمينات الاجتماعية .

واعربت عن اسفها الشديد للاثار السلبية التي قد تنجم عن هذا التجاهل لأن الإنسان في هذه السن يكون أكثر حساسية لضعفه وشعوره بعدم احتياج الناس إليه ودعت التأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد الى ضرورة ادراك أن ما تدفعه من معاش تقاعدي لا تتناقص قيمته الشرائية بفعل عامل التضخم.

وتساءلت كيف يمكن للمتقاعد الذي ليس له مصدر دخل آخر خلاف هذا المعاش أن يتدبر متطلبات الحياة المعيشية له ولأفراد أسرته إذا أحجمت المؤسسات المعنية عن التصدي لمعالجة هذا الوضع موضحة ان ذلك يعني أن المتقاعدين وأسرهم سيكونون تحت خط الفقر ،خاصة أسر المتوفين منهم لأن معاش التقاعد يوزع حسب الحصص على عدد أفراد الأسرة .

٢١ من "موقوفي العارمية" يمتنعون عن الطعام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ٤ مايو ٢٠٠٩ الموافق
http://al-madina.com/node/133931

عواض الخديدي - الطائف

أضرب ٢١ موقوفا بسجن الطائف على خلفية أحداث أراضي العارمية عن الطعام منذ ظهر امس الاول السبت فيما نقل امس أحد الممتنعين عن الطعام إلى مستشفى الملك عبد العزيز التخصصي بالطائف بعد تدهور حالته الصحية ، ولم تنجح المحاولات التي يقوم بها القائمون على الموقوفين لإقناعهم بالعدول عن الإضراب عن الطعام حتى الآن ، حيث يرى الموقوفون أنهم أدخلوا التوقيف بدون وجه حق مطالبين بإطلاق سراحهم وإيقاف العمل في أراضيهم حتى صدور القرار النهائي من المحكمة الشرعية .

يأتي ذلك في الوقت الذي تتابع فيه جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة ومنذ صباح يوم السبت الماضي أوضاع موقوفي العارمية بالطائف فيما تم إطلاق سراح ٤ أحداث من دار الملاحظة الاجتماعية.

هذا في الوقت الذي تشهد فيه أراضي العارمية شمال الطائف تواجدا أمنيا مكثفا على خلفية النزاع القائم حول الأرض ، وكانت محكمة الطائف قد خاطبت الجهات ذات العلاقة وللمرة الثالثة بضرورة إيقاف العمل في المنطقة المتنازع عليها إلى حين صدور القرار النهائي من المحكمة الشرعية حيث أن القضية لا تزال منظورة شرعا .

«المدينة» اتصلت بالناطق الإعلامي المكلف لشرطة محافظة الطائف الرائد محمد الغويدي الذي تحفظ عن التصريح .

في الوقت الذي اوضح فيه الدكتور حسين الشريف رئيس جمعية حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة أن الجمعية تابعت حالة الموقوفين منذ صباح يوم السبت بعد تسلم قضيتهم وبدأت في بحث إجراءات توقيفهم كما أحيطت الجمعية علما بوجود عدد من المضربين عن الطعام ونقل أحدهم للمستشفى .

الرياض
www.Alriyadh.com

رئيس جمعية حقوق الإنسان بمناسبة "اليوم العالمي"

حرية الصحافة ليست ذريعة للتعدي على حقوق الآخرين أو الاساءة إليهم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٠ جمادي الأولى ١٤٣٠هـ - ٥ مايو ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٢٥
http://www.alriyadh.com/2009/05/05/article427084.html

الرياض - بندر الناصر:

أوضح الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في كلمة له بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يوافق الثالث من مايو، ان هذا اليوم يمثل فرصة لمراجعة الوضع القائم والعمل على تأمين الضمانات الكافية لحماية حرية التعبير عن الرأي المسؤولة، وتشجيع وتنمية المبادرات الصحفية التي تهدف لخدمة الفرد والمجتمع والإشارة لمواطن التقصير بغرض معالجتها والتنبيه إليها وتذكير المسؤولين بأهمية دعم حرية الإعلام والصحافة الهادفة .مضيفا ان هذا اليوم يعد فرصة للاحتفاء بالمباديء الأساسية لحرية الصحافة، وتقيم الحرية التي يتمتع بها الصحفيون، والتذكير بأهمية استقلال الصحافة في خدمة الأمم والشعوب .ومن المعلوم ان حرية الصحافة تكون عندما يتكون هناك حرية للتعبير عن الرأي والذي يختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى . وبين القحطاني أنه من منظور إسلامي فقد عرفه مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بأنه تمتع الإنسان بكامل إرادته في الجهر بما يراه صوابا ومحققا النفع له وللمجتمع، سواء تعلق بالشؤون الخاصة او القضايا العامة .ولاشك أن حرية التعبير عن الرأي حق مصون في الإسلام في إطار الضوابط الشرعية التي أشار إليها قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم ١٧٦ (٢/١٩) في دورته التاسعة عشرة، المنعقدة من ١ إلى ٥ جمادى الأولى لعام ١٤٣٠ والتي من أهمها: عدم الإساءة للغير بما يمس حياته أو عرضه أو سمعته أو مكانته الأدبية مثل الإنتقاص والازدراء والسخرية، ونشر ذلك بأي وسيلة كانت، الموضوعية ولزوم الصدق والنزاهة والتجرد عن الهوى، الالتزام بالمسؤولية والمحافظة على مصالح المجتمع وقيمه، وان تكون وسيلة تعبير عن الرأي مشروعة، فلا يجوز التعبير عن الرأي ولو كان صوابا بوسيلة فيها مفسدة، أو تنطوي على خدش الحياء أو المساس بالقيم، فالغاية المشروعة لا تبرر الوسيلة غير المشروعة .كما أن تكون الغاية من التعبير عن الرأي مرضاة الله تعالى ثم خدمة مصالح المسلمين الخاصة أو العامة، وأن تؤخذ بالاعتبار المآلات والآثار التي قد تنجم عن التعبير عن الرأي، وذلك مراعاة لقاعدة التوازن بين المصالح والمفاسد، وما يغلب منها على الآخر، وان يكون الرأي المعبر عنه مستندا إلى مصادر موثوقة وان يتجنب ترويج الاشاعات التزاما بقوله تعالى "يا أيها الذين آمنو إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ."وأضاف القحطاني في كلمته وألا تتضمن حرية التعبير أي تهجم على الدين أو شعائره أو شرائعه أو مقدساته، وألا تؤدي حرية الرأي إلى إخلال بالنظام العام للأمة وإحداث الفرقة بين المسلمين .وشدد القحطاني على ان الجمعية تولي أهمية كبيرة لحرية التعبير والإعلام في ظل الضوابط الشرعية باعتبارها أحد الحقوق الأساسية للإنسان بمعناها الشامل ما دام ليس فيها تعد على حقوق الآخرين او يتم استخدامها كأداة إلى الثوابت والمقدسات، أو بث الفتنة ما يتطلب التوفيق بين أمرين الأول الحرص على دعم حرية الإعلام والتعبير والثاني، اتخاذ الوسائل المتاحة لمنع استخدام تلك الحرية للتعدي على حقوق الآخرين أو الاساءة إليهم .مؤكدا على انه ينبغي على المستوى الدولي تجنب ازدواجية المعايير فيما يتعلق بحرية الإعلام والصحافة في التعامل مع القضايا الإسلامية والقضايا الأخرى، فنجد ان هناك احتجاجا بوجوب احترام حرية التعبير والإعلام عندما يتعلق الأمر بالقضايا الإسلامية وإغفال ذلك عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأخرى ما يتوجب معه تطبيق ما اشتملت عليه المواثيق الدولية من قيود لمنع الإساءة إلى الأديان، وتشجيع الفهم الصحيح لدور وسائل الإعلام في تعزيز الحوار والتقارب بين الثقافات .مشيرا إلى أن الإعلام الحر المستنير والمنضبط يعتبر أحد أهم الوسائل التي يتم من خلالها نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان بين كافة أصناف المجتمع، حيث إنه ذو تأثير كبير وجوهري في توجيه المجتمع وتنويره وتثقيفه، وهذا يقتضي أن تكون هناك حرية إعلامية من جانب وأن يكون من يتصدى لهذه المهمة في هذا القطاع على دراية كاملة بحقوق الإنسان والوسائل المناسبة لإيصالها لكل من المواطن والمسؤول في إطار من السعي المتواصل لتعزيز التسامح الذي يعد الحوار أهم ادواته، وفي ظل شعور عال بالمسؤولية وبروح من الاحترام والفهم المتبادل.

العدل وحقوق الإنسان تبحثان المواضيع القضائية

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء ١١/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٦/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٨٠
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090506/Con20090506275401.htm

واس - الرياض

بحث وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، في مكتبه أمس مع رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، وعدد من أعضاء الجمعية موضوعات عدلية وقضائية وحقوقية، إلى جانب عدد من الأمور المتعلقة بوجهات النظر المشتركة. كما التقى العيسى مدير مركز إطلاق القدرات للتدريب الدكتور سليمان العلي، يرافقه رئيس مجلس إدارة شركة جراند العالمية حسين زمان، وعدد من الخبراء والمختصين في مجال التدريب.

وزير العدل يستقبل رئيس جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ جمادي الأولى ١٤٣٠هـ - ٦ مايو ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٢٦
http://www.alriyadh.com/2009/05/06/article427276.html

الرياض - حمد الجمهور:

استقبل وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أمس بمكتبه بديوان الوزارة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني وعددا من أعضاء الجمعية.

وجرى خلال اللقاء الحديث حول عدد من الموضوعات العدلية والقضائية والحقوقية بالإضافة إلى تدارس عدد من النقاط المتعلقة بوجهات النظر المشتركة. كما استقبل د. العيسى مدير مركز إطلاق القدرات للتدريب الدكتور سليمان العلي يرافقه رئيس مجلس ادارة شركة جراند العالمية حسين زمان وعدد من الخبراء والمختصين في مجال التدريب.

حقوق الإنسان تزور وزير العدل وتستقبل السفير الهولندي

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ١١ جمادى الأولى ١٤٣٠ ـ ٦ مايو ٢٠٠٩ العدد ٣١٤١ ـ السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3141&id=100835

الرياض: الوطن

قام وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس برئاسة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بزيارة لوزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، حيث قدم الوفد الزائر للوزير التهنئة بمناسبة صدور الموافقة السامية على تعيينه وزيرا للعدل، بعد ذلك ناقش الطرفان العديد من القضايا المشتركة والتي تقع ضمن اهتمامات الجمعية وتدخل في اختصاصات الوزارة، وقد اتسم الحديث بالشفافية والصراحة وسر الوفد بالجهود التي تبذلها الوزارة من أجل تحقيق الإرادة الملكية لتطوير مرفق القضاء، وحضر اللقاء من جانب الجمعية كل من الدكتور صالح بن محمد الخثلان نائب رئيس الجمعية وأعضاء الجمعية الدكتور صالح بن عبد الرحمن الشريدة الدكتور عبد الخالق آل عبد الحي والدكتور محمد الفاضل والفريق م. عبدالعزيز هنيدي وخالد بن عبد الرحمن الفاخري المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية.

من جانب آخر، قام السفير الهولندي لدى المملكة رون ستريكر بزيارة للجمعية أمس وكان في استقباله رئيسها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، والمشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية خالد بن عبدالرحمن الفاخري وقد بحث الطرفان بعض القضايا ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

وزير العدل يستقبل وفد جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ١١ جمادى الأول ١٤٣٠ العدد ١٣٣٦٩
http://www.al-jazirah.com/415446/ln61d.htm

الجزيرة ـ ماجد التويجري

استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بمكتبه بديوان الوزارة أمس رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني وعددا من أعضاء الجمعية. وجرى خلال اللقاء الحديث حول عدد من الموضوعات العدلية والقضائية والحقوقية بالإضافة إلى تدارس عدد من النقاط المتعلقة بوجهات النظر المشتركة.

كما استقبل معاليه مدير مركز إطلاق القدرات للتدريب الدكتور سليمان العلي يرافقه رئيس مجلس إدارة شركة جراند العالمية حسين زمان وعددا من الخبراء والمختصين في مجال التدريب.

العيسى يبحث مع "حقوق الإنسان" الموضوعات العدلية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ٦ مايو ٢٠٠٩ الموافق ١١جمادى الأول ١٤٣٠
http://al-madina.com/node/134839

خالد المطوع - الرياض

استقبل وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بمكتبه بديوان الوزارة امس رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني وعددا من أعضاء الجمعية . وجرى خلال اللقاء الحديث حول عدد من الموضوعات العدلية والقضائية والحقوقية بالإضافة إلى تدارس عدد من النقاط المتعلقة بوجهات النظر المشتركة .

هيئة حقوق الإنسان

د. العيبان استقبل القائم بأعمال السفارة السورية بالرياض

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ١١ جمادى الأول ١٤٣٠ العدد ١٣٣٦٩
http://www.al-jazirah.com/415446/ln65d.htm

الجزيرة - عبد الرحمن السريع

استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور / بندر بن محمد العيبان في مكتبه بمقر الهيئة المستشار القائم بأعمال السفارة السورية بالرياض السيد /عمار الصباغ، والذي بارك لمعاليه على الثقة الملكية بتعيينه رئيسا للهيئة وتمنى لمعاليه التوفيق في هذه المهمة .

من جانبه رحب معالي رئيس الهيئة بزيارة القائم بأعمال السفارة السورية وشكره على التهنئة وأكد على أهمية التواصل والتعاون لما فيه مصلحة وخدمة الشعوب العربية، منوها معاليه في نفس السياق بدعوة خادم الحرمين الشريفين لوحدة الصف العربي والتي تبرهن من جديد على أن الدور الريادي لخادم الحرمين الشريفين في توحيد كلمة العرب هو دور مستمر أثمر بنقل الخلافات العربية إلى سقف المصالحة الصادقة التي تصب في تطوير حياة المواطن العربي. ثم ناقش الجانبان عددا من الأمور ذات الاهتمام المشترك وأكدوا على أهمية التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

جدة : ١٠٠٠ مشارك في اللقاء الحقوقي الوطني الأول

المصدر: جريدة اليوم السبت ٠٧-٠٥-١٤٣٠هـ الموافق ٠٢-٠٥-٢٠٠٩م السبت ٠٧-٠٥-١٤٣٠هـ الموافق ٠٢-٠٥-٢٠٠٩م
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13105&P=1&G=2

واس ـ جدة

تشهد مدينة جدة خلال الفترة من ١٦ إلى ١٧ جمادى الاولى الحالي الموافق من ١١ إلى ١٢ مايو ٢٠٠٩م فعاليات اللقاء الحقوقي الوطني الأول الذي يستهدف أكثر من ١٠ آلاف محام وقانوني يعملون في المجالات الحقوقية والعدلية والأمنية، إضافة إلى ١٣٠٠ محام مرخص من وزارة العدل.

ويشارك في اللقاء ـ الذي تنظمه اللجنة الوطنية للمحامين في مقر الغرفة التجارية الصناعية بجدة ـ أكثر من ٢٥ متحدثا وخبيرا من الإدارات القانونية في القطاعات الحكومية والقطاعات الخاصة والجهات القضائية والعدلية والأمنية ،إضافة إلى أكثر من ألف خبير ومهتم ومتخصص. ويهدف اللقاء الى مناقشة المستجدات القضائية والعدلية الأخيرة التي صدرت من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ الخاصة بتطوير مرافق القضاء وديوان المظالم. وقال رئيس اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف السعودية الدكتور ماجد محمد قاروب : إن اللقاء يناقش ٦ محاور هامة من أبرزها: محور يتحدث عن القطاعات الحكومية ووزارات الأعمال القانونية والقضائية، واقع الإمكانيات وقدرتها على مواكبة التطورات. ويشارك في الحديث عن هذا الجانب متحدثون من وزارة التجارة والعمل والصحة والبلدية والثقافة والإعلام. وأضاف أن المحور الثاني يتناول دور الهيئات والمؤسسات الحكومية في الاحتياجات والمتطلبات المستقبلية في مجال الخدمات القانونية والمحاماة، حيث يتحدث عدد من المتخصصين من هيئة الاتصالات ومؤسسة النقد وهيئة سوق المال وهيئة الطيران المدني وهيئة الخبراء في هذا المجال.

وبين قاروب أن من المحاور الهامة في هذا اللقاء : موضوع القطاع الخاص، الاحتياجات بين الواقع والمامؤل لدى مكاتب المحاماة الوطنية، وكذلك موضوع القطاعات الحقوقية، الحقوق والضمانات في الأنظمة العدلية للمتهم والمحامي والمحاماة وضمانة وحصانة المحامي والتعامل مع الأجهزة الحقوقية ومكانة المحامي أمام القضاء ويتحدث في هذه الجوانب متحدثون من هيئة التحقيق والادعاء العام والأمن العام وهيئة حقوق الإنسان ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية وشركة الكهرباء وصافولا والبنك الأهلي وإمارة منطقة الرياض.

ولفت الى أن الهدف الاستراتيجي من تنظيم اللقاء الحقوقي الوطني الأول هو التأكيد على مكانة ودور المحامي في المجتمع وحصول المحامين على دورهم الكامل في خدمة جميع شرائح المجتمع أمام المحاكم والقضاء والأجهزة الحقوقية والأمنية والعدلية، وكذلك القطاعان العام والخاص. وأشار قاروب الى أن هناك أتعابا قانونية تدفع من شركات ومؤسسات حكومية وخاصة تصل إلى ٣ مليارات ريال لمكاتب محاماة أجنبية على حدود الوطن لأعمال ومشاريع وطنية يجب توطينها واستعادتها. كما أن هناك أتعابا لخدمات وأعمال محاماة تقدر بنحو ٢ مليار ريال تدفع خارج الإطار النظامي لنظام المحاماة يحصل عليها الوكلاء والمعقبون.

وشدد رئيس اللجنة الوطنية للمحامين على ضرورة أن يتفرغ كل صاحب مهنة لمهنته وفق ترخيصه المهني دون أن يقوم بأعمال المحاماة المرخصة من قبل وزارة العدل. مبينا أن مخالفة ذلك تعرض المخالف للعقوبة. وأشار قاروب إلى أن مكاتب المحاماة يمكن أن تساهم في توظيف وتوطين أكثر من ١٠ آلاف وظيفة مهنية وإدارية للرجال والنساء في حال التطبيق والتفعيل الشامل لنظام المحاماة في ظل التطورات القضائية الجديدة.

فريق حقوقي من الأمم المتحدة يتوجه إلى غزة

المصدر: جريدة اليوم السبت ١٤٣٠-٠٥-٠٧هـ الموافق ٢٠٠٩-٠٥-٠٢م السبت ١٤٣٠-٠٥-٠٧هـ الموافق ٢٠٠٩-٠٥-٠٢م
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13105&P=1&G=2

الوكالات ـ جنيف

أعلن ناطق باسم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أمس الجمعة أن محققين من المنظمة الدولية يعتزمون السفر إلى قطاع غزة وإسرائيل الأسبوع المقبل للتحقيق في انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان وقعت أثناء العدوان الاسرائيلي على القطاع.

ويرأس البعثة ريتشارد جولدستون المدعي العام السابق للمحاكم الدولية الخاصة بيوغسلافيا ورواندا، ورفضت السلطات الإسرائيلية نهاية العام الماضي دخول ريتشارد فولك خبير حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى الأراضي الفلسطينية.

ويأمل مسئولون بالمنظمة الدولية في أن يجري استقبال البعثة الجديدة التي تملك تفويضا بالنظر في الانتهاكات ضد الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء بشكل جيد.

وقال رونالدو جوميز الناطق باسم المجلس التابع للأمم المتحدة : إن فريق جولدستون تلقى إشارات إيجابية من إسرائيل والسلطات الفلسطينية، وقرر رئيس مجلس حقوق الإنسان السفير النيجيري مارتن ايوجيان اهوموييبه منح التفويض الواسع للبعثة.

المحكوم عليه بحفر القبور:"التمييز" أنقذت سمعتي

المصدر: جريدة عكاظ (السبت ٠٧/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٢/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٦
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090502/Con20090502274424.htm

عبد الله المقاطي ـ ظلم

رحب المواطن (ذ.ع) الذي حكم عليه أحد قضاة محكمة المويه بحفر عشرة قبور مع السجن سبعة أشهر وجلده ٤٠٠ جلدة بنقض محكمة التمييز للشق الأول من الحكم الخاص بحفر القبور والذي أنقذه من تشويه السمعة كون حفر القبور حسب قوله عمل غير مرغوب فيه وغير مستحب في المنطقة. ووصف المواطن حكم السجن والجلد اللذين صدرا بحقه بأنه حكم غير منصف، مطالبا بإعادة النظر فيه مشيرا إلى أن القاضي أصدر عليه الحكم الغريب نظير حق عام في دعوى حق خاص لم تثبت، مؤكدا أن قضية إطلاق النار لم تثبت عليه وكان في حينها في العاصمة الرياض وعمم عنه دون أن يعلم ليفاجأ بالقبض عليه عند زيارته للمويه وتقديمه للمحكمة، مناشدا المسؤولين في مجلس القضاء الأعلى إعادة النظر في القضيه.

من جانبه أكد المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية استقبلت الشكوى الأولى من المواطن حيال حكم حفر القبور وكان التعامل معها جار، مشيرا إلى أنه بما أن الحكم تم تمييز جزء منه ونقض جزء آخر لذلك لابد أن يقدم المواطن صورة من الصك للجمعية لدراسته والشروع في مساعدته إذا كان هناك أي ظلم وقع عليه.

وكان قاضي محكمة المويه أصدر في شهر صفر الماضي حكما ضد المواطن بتهمة إطلاق النار على خاله بـ «حفر عشرة قبور، كشرط لإسقاط ٣٠ يوما من عقوبة سجنه». وتضمن حكم القاضي الشيخ محمد آل عبد الكريم ـ المعروف بإصداره الأحكام البديلة ـ ٤٠٠ جلدة والسجن ثمانية أشهر، يمكن أن تتقلص إلى سبعة أشهر إذا التزم المتهم بحفر القبور وفق شروط معينة أبرزها ألا يقل عمق القبر عن ١٢٠ سنتمترا، وفي مدة أقصاها عشرة أيام، على أن تشرف على التنفيذ لجنة من الشرطة، المحكمة، الإمارة، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ووافق المدعي العام على الحكم إلا أن المتهم اعترض وقرر الاستئناف قبل أن يتقدم بشكوى لجمعية حقوق الإنسان فيما نقضت محكمة التمييز الأسبوع الماضي بعد مداولات مع القاضي جزئية حفر القبور وتم تأييد حكم السجن والجلد التي أخذت الصفة القطعية للتنفيذ وسط مناشدات المحكوم بتغيير الحكم.

٤ جهات تتصدى لقذف الإعلاميات

المصدر: جريدة عكاظ (السبت ١٤٣٠/٠٥/٠٧هـ) ٠٢/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٦
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090502/Con20090502274424.htm

سعاد السالم ـ الرياض

باشرت أربع جهات حكومية، منها: وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، هيئة حقوق الإنسان، وهيئة الصحافيين السعوديين النظر في قذف الإعلاميين عبر المواقع والمنتديات الإلكترونية والصحف الإنترنيتية، ومن أبرز القضايا التي تبحثها الجهات المعنية شكوى ١٣إعلامية سعودية من العاصمة الرياض، ضد مواقع إلكترونية تعرضت للإعلاميات السعوديات في الرياض بالقذف والتشهير الإلكتروني، وذكرت بعض الإعلاميات الموقعات على الشكوى لـ «عكاظ» أن هذه الخطوة جاءت بعد تعدد الحملات المسيئة للإعلاميين ومهنتهم، واستغلال شبكة الإنترنت للإساءة إلى مهنة الصحافة والصحافيين السعوديين، محملات القائمين على المواقع الإلكترونية المسؤولية المهنية والقانونية والشرعية عن كل حرف ينشر في الصحف الإنترنيتية، وقالت الإعلامية السعودية شريفة السعيد: «إن دعوى الإعلاميات ضد موقع الصحيفة الإلكترونية يأتي من منطلق المحافظة على نزاهة ونظافة ميدان مهنة الإعلام، التي اختارها الناس لتكون صوتهم وسلطتهم الرابعة».

مضيفة أنه «لقناعتنا التامة بزيف وبطلان ما تم تجميعه من قصص وصور ملفقة في موقع الصحيفة عن المجتمع الإعلامي؛ وكذلك لرفضنا التام لأية جهة تجعل من الإعلاميات طريقا للإساءة إلى سمعة بلادنا الطاهرة، فقد قررنا أن نرفع خطابات الشكوى لأربع جهات حكومية مختصة، هي: وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، هيئة حقوق الإنسان، وهيئة الصحافيين السعوديين، وقد استلموا خطاباتنا وهي تحت النظر حاليا».

وزادت: نحن نشكر الجهات الحكومية على قبولها شكوانا أولا، و ندعوهم لتحمل مسؤولياتهم في الدفاع عن مهنة الإعلام، وكذلك الدفاع عن سمعة أبناء البلاد وبناتها ممن طالهم القذف وتشويه السمعة، ونحن عددنا ١٣ إعلامية من عدة مؤسسات صحافية من الصحافة المقروءة والمرئية.

من جهة أخرى، أكد عدد من القانونيين المختصين في قضايا الإعلام أن القائمين على المواقع الإلكترونية، يتحملون مسؤولية السماح بتمرير مواد القذف والتشهير والإساءة، وأن التذرع بأنه لايمثل رأي الموقع أو الصحيفة أو أنها تعليقات القراء لايعتد به، إذ أن شبكة الإنترنت تصنف وسيلة إعلامية، ومن حق كافة المتضررين اللجوء للقضاء والحصول على التعويضات المالية والأدبية حتى في قضايا قديمة، إذ أن ما ينشر على الشبكة باق كمستند.

وعلى الصعيد ذاته، علمت «عكاظ» من مسؤولين في هيئة الصحافيين السعوديين أن موضوع قذف الإعلاميين على الإنترنت وفي القنوات التلفزيونية سيكون على طاولة اجتماع، سيعقدونه مع وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز خوجة، فيما ذكر مسؤولون من هيئة حقوق الإنسان السعودية أنهم سيرفعون مطالبة لوزير الإعلام بمحاكمة الصحف الإنترنتية، التي حررت تقارير مسيئة وملفقة ضد الإعلاميين، كما سيطالبون بوضع اعتذار صريح للإعلاميات المتضررات على المواقع التي نشرت التقارير المسيئة لمهنتهن وسمعتهن.

وكانت صحيفة إلكترونية سعودية قد نشرت تقريرا جمعت فيه إساءات للإعلاميين والإعلاميات في العاصمة الرياض، وقذفتهم بالفجور وترك الصلاة وإقامة السهرات الحمراء مع قيادات الصحف في المنطقة ذاتها.

الرقابة طالبت بفحصه والهيئة الطبية تنفي وجود طلب لإعادة التشخيص

تضارب التقارير يحرم سجينا مشلولا من الإفراج الصحي

المصدر: جريدة عكاظ (السبت ٠٧/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٢/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٦
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090502/Con20090502274425.htm?kw

عدنان الشبراوي ـ جدة

أكدت الهيئة الطبية أنها لم تتلق حتى الآن أي تعليمات تطلب إعادة الكشف على السجين المقعد سعود سفر الزهراني والذي أصيب بشلل وهو خلف القضبان حيث أمضى ١٥ سنة بتهمة قتل شقيقه المفقود منذ أكثر من ١٥ سنة، ولم يعثر له على أثر، كما لم يعثر على جثته، وشملت التهمة نفسها زوجة شقيقه وشقيقها واللذين مازالا خلف القضبان، وأفادت الهيئة بأنها لاتزال عند تقريرها السابق بأن المريض (يرجى شفاؤه) رغم صدور تقارير طبية أخرى تناقض هذا التقرير. في حين تترقب هيئة التحقيق والادعاء العام وإدارة السجون في جدة نتائج التقرير الذي يشخص حالة السجين الزهراني للنظر في إمكانية الإفراج الصحي عنه.

وكانت دائرة الرقابة على السجون في هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة وجهت خطابا جديدا تستفسر فيه عن وضع السجين سعود الزهراني الصحي، لتحديد مدى استفادته من لائحة الإفراج الصحي التي تجيز إطلاق سراح من يثبت عدم إمكانية شفائه نهائيا، وذلك عقب صدور توجيه من محافظة جدة للنظر في الالتماس المقدم من والدة السجين، وإعادة دراسة ملفه من الناحية الطبية والرفع عاجلا بذلك.

وكانت هيئة التحقيق والادعاء العام شكلت لجنة للنظر في حالة السجين سعود، ومدى إمكانية استفادته من لائحة الإفراج الصحي بعد أن أصبح معاقا، لإصابته بالدرن في عموده الفقري أثناء سجنه، وتستكمل حاليا إجراءات مراجعة التقارير الطبية المتناقضة في تشخيص الحالة مع التماس قدمته والدته تطالب فيه بالإفراج عنه. إلى ذلك طلبت دائرة الرقابة على السجون والإشراف على تنفيذ الأحكام في هيئة التحقيق والادعاء العام في خطابها الموجه: للسجون ولمستشفى الملك فهد العام ومستشفى الملك سعود ومستشفى الصحة النفسية ـ حصلت «عكاظ» على نسخة منه ـ سرعة موافاتها بتقارير مفصلة عن الحالة، وما إذا كان يرجى شفاؤها لدراستها من قبل المختصين في الدائرة، وذلك للنظر في إمكانية الإفراج الصحي عنه.

نجل المفقود أحمد (٢٣ عاما) تحدث لـ «عكاظ» حول هذه القضية وقال: أن والدته، وخاله، وعمه سعود اتهموا بقتل والده منذ ١٥عاما، ولم يتم العثور على الجثة حتى الآن، وهو واثق من براءتهم رغم صدور ثلاثة أحكام تقضي بقتل الثلاثة تعزيرا.

تعطل إطلاق السراح

ووفق المستجدات التي تابعتها «عكاظ» أمس الأول من مصادرها في السجون، وهيئة التخصصات الطبية، والمستشفيات ذات العلاقة فإن تضاربا واضحا في التقارير الطبية حال دون اتخاذ قرار إطلاق سراح السجين سعود الزهراني، فيما صدرت التعليمات بمعاملته وفق لائحة الإفراج الصحي بإطلاق سراحه لثبوت عجزه وشلله الكامل بسبب الدرن إلا أن تقريرا طبيا للهيئة الطبية العامة في جدة أوقف أمر الإطلاق، رغم وجود تقارير أخرى من أطباء في مستشفيات حكومية تؤكد أن السجين يستفيد من اللائحة، ويجب الإفراج عنه كونه مشلولا شللا تاما، مما دفع والدته للجوء إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان مطالبة بالتحقيق في أسباب تضارب التقارير الطبية التي تشخص حالته. وناشدت والدة السجين سعود الزهراني الجهات المختصة تشكيل لجنة تقصي حقائق للحالة الصحية التي وصل إليها ابنها وتضارب التقارير الطبية التي تشخص حالته.

خلال لقائه وفد الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

مسؤول مصري يحذر من تداعيات الانفلات الكامل في استعمال حرية التعبير

المصدر: جريدة الرياض السبت ٧ جمادي الأولى ١٤٣٠هـ - ٢ مايو ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٢٢
http://www.alriyadh.com/2009/05/02/article426373.html

القاهرة: مكتب الرياض

حذر نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر الدكتور أحمد كمال أبو المجد من تداعيات ومخاطر الانفلات الكامل في استعمال حرية التعبير خصوصا مع انتشار الانترنت ووسائل الاتصال المصاحبة له واحتمال إساءة استعمال هذه الحرية فى حق الآخرين.

وأكد أبو المجد ، خلال لقائه أمس "الجمعة" وفد الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، أن هناك خطا فاصلا بين التعبير الحر والقيود التي يمكن أن تحد من هذه الحرية حماية لحقوق وحريات أخرى يتمتع بها آخرون.

وقال: إنه بالنسبة للمدونين على شبكة الانترنت فان حرية التعبير ، تتطلب المراجعة، وذلك مع انحيازنا للحياد والإيمان الراسخ بها "، معتبرا أن هذه المراجعة سوف تسفر عن مزيد من الحماية لحقوق الانسان وحرية التعبير مع تجريم اساءة الاستعمال لما تمثله من اعتداء على حقوق وحريات الاخرين.

ونبه الى أن هذه القضية أصعب من أن تعالج بتشريع يبسط أو يقيد وإنما الأمر يحتاج الى دراسات وورش عمل وندوات يتم فيها تبادل الاراء والخبرات والتنبه الى مخاطر الانفلات الكامل في استعمال حرية التعبير.

وردا على استفسارات أعضاء وفد الفيدرالية الدولية حول وضعية المنظمات والجمعيات الاهلية في مصر ، قال أبو المجد: إن هناك حاجة الى معايير منضبطة توافق عليها جميع دول العالم عند تقييم أداء الجمعيات والمنظمات الوطنية بحيث تنطبق هذه المعايير على جميع الدول وذلك عند البحث عن صياغة جديدة لهذه المعايير".

وحول نشر ثقافة حقوق الانسان ، أشار أبو المجد الى إنه جرت مناقشة حول خصوصية الاوضاع المجتمعية الثقافية التي تؤثر على مسار التقدم في تعزيز وحماية حقوق الانسان.

مدير عام الشؤون الاجتماعية لـ "عكاظ":

٣٠٣ حالات إيذاء و ١٤٦٢ طلب حماية في الشرقية

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة ١٤٣٠/٠٥/٠٦هـ) ٠١/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٥
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090501/Con20090501274387.htm

سعيد الباحص ـ الدمام

أوضح لـ «عكاظ» مدير عام الشؤون الاجتماعية، في المنطقة الشرقية إبراهيم بن عبد اللطيف العمير، أن دار الحماية الاجتماعية تلقت ١٤٦٢ طلبا للحماية و ٣٠٣ حالات عنف وإيذاء، تشمل النساء والأطفال منذ ٤ / ٢ /١٤٢٦هـ. وأوضح أن هناك لجنة مشكلة من عدة وزارات منها الصحة والشؤون الاجتماعية، وذلك بناء على توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد، توصلت إلى نتائج متعددة لتطوير خدمات المعاقين، والسيطرة على تجاهل بعض المؤسسات الاجتماعية لدعمهم، والوقوف على قضاء حوائجهم، وقال: «إن كل مايخص الشؤون الاجتماعية محل اهتمام، والوزارة تعمل على تنفيذها خدمة لهذه الفئة المحتاجة للمساعدة والتأهيل، وتشجع وتدعم الجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات للمعوقين».

ونوه العمير بالمكرمة الملكية بزيادة الإعانات المقدمة للمعوقين ١٠٠ في المائة، والتي تساهم في تخفيف العبء عن الأسر التي لديها معوقون والاستمرار في خدمة المعوقين لدى أسرهم بدلا من إيداعهم الدور الإيوائية، مشيرا إلى أن الوزارة مستمرة في إنشاء مراكز التأهيل الشامل للمعوقين في مختلف مناطق المملكة، وفق خطة سنوية مدروسة، حسب الاحتياجات ووفق الإمكانيات.

وقال إن هناك العديد من التدابير لدى الوزارة و التي تهدف إلى اتخاذ الإجراءات لحماية بعض أفراد المجتمع المعرضين للإيذاء، والفئات التي تتولى رعايتها هي الأطفال دون سن الـ ١٨، والمرأة أيا كان عمرها للحماية من الإيذاء الجسدي والنفسي أوالجنسي. مشيرا إلى أن لجان الحماية تشكلت على مستوى المملكة، وهي ١٤ لجنة، منها: لجنة الحماية الاجتماعية في المنطقة الشرقية برئاسة مدير عام الشؤون الاجتماعية، وعضوية كل من: الإمارة، الشرطة، هيئة التحقيق والادعاء العام، العدل، إدارة التعليم «بنين – بنات»، الصحة، مجمع الأمل للصحة النفسية، وإدارة مكافحة المخدرات، بحيث تعقد اللقاءات شهريا للنظر في البلاغات والقضايا والمرئيات المرفوعة من قبل الفريق التنفيذي، مضيفا أن هناك فريقا تنفيذيا ميدانيا مشتركا مكونا من باحثين وباحثات اجتماعيين ونفسيين من الشؤون الاجتماعية وعضوية اللجنة من الإمارة، الشرطة، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وأي عضو من أية جهة حكومية مشاركة له علاقة بقضية الحالة.

وأوضح أن مهام الفريق تلقي البلاغات المتعلقة بأنواع الإيذاء والعنف الموجه للأطفال والنساء والفئات المستضعفة، والتحري عن صحة البلاغات من خلال المقابلات الشخصية للحالات، والزيارات الميدانية لإعداد الدراسة والبحث الاجتماعي والنفسي للوصول للأسباب ومرئيات العلاج التي ترفع للجنة الحماية الاجتماعية في المنطقة.

كما أن لنا تدخلا سريعا في حالات الإيذاء والتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة؛ لتقديم الحماية للحالة والإصلاح وحل المشكلة وديا بين الأطراف المعنية عن طريق لجنة الحماية الاجتماعية في المنطقة، والتأهيل الاجتماعي والنفسي من خلال الجلسات العلاجية، سواء عن طريق اللجنة أو الاستعانة بالمستشفيات المتخصصة، كذلك الإيواء وهو آخر الحلول بعدما يتم التأكد من عدم وجود من يرعى الحالة وسط محيطها العائلي، ويتطلب الأمر الرفع لمقام الإمارة لأخذ الموافقة، أما ما يتعلق بدار الحماية فهو عبارة عن قسم مؤقت مخصص لإيواء حالات الحماية الاجتماعية وملحق بدار الرعاية في الدمام، وتشرف على القسم رئيسة القسم النسائي في لجنة الحماية الاجتماعية وباحثات ومشرفات اجتماعيات، وتقوم الدار بتوفير أوجه الرعاية من إعاشة وكسوة ورعاية صحية ونفسية وتنفيذ برامج توعوية وإرشادية، وإلحاق الحالات التي تدرس بالمدارس أو البحث للحالات اللاتي يرغبن في العمل عن فرص عمل لهن.

وحول كيفية تلقي بلاغات الإيذاء أشار إلى أن البلاغات تصل عن طريق المستشفيات العامة والخاصة، وفق نموذج بلاغ خاص بالحماية، مراكز الأحياء، العمد، أئمة المساجد، الجهات الأمنية، هيئة حقوق الإنسان، جمعية حقوق الإنسان وإدارتي التربية والتعليم، ماينشر في الصحف المحلية عن حالات العنف الأسري، بلاغ المواطنين «فاعل خير»، أو حضور الحالة شخصيا للإدارة العامة للشؤون الاجتماعية، أو مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي طلبا للحماية.
وأوضح أن متابعة قضايا الأحداث في دار الملاحظة الاجتماعية تتم من خلال متابعة الإيقاف والتحقيق من قبل الجهات الأمنية في الدار، وبحضور الباحث الاجتماعي الذي يتابع معاملته إلى أن ترفع لفضيلة القاضي، وتختلف قضايا الأحداث بين الصغيرة والكبيرة، وغالبا مايتم إطلاق سراح الحدث بعد التحقيق معه بالكفالة الحضورية إلى أن يصدر بحقه حكم شرعي، أما في القضايا الكبيرة فلا يتم إطلاق سراحه حتى انتهاء محكوميته.

بعد عامين من الترافع أمام القضاء

فسخ عقد زواج طفلة عنيزة من الخمسيني

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس ١٤٣٠/٠٥/٠٥هـ) ٣٠/ أبريل/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٤
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090430/Con20090430274143.htm

استئناف النظر في قضية طفلة عنيزة

(عكاظ ١٤٣٠/٤/١٥ هـ)

قاضي عنيزة يتمسك بحكمه ويطلب من زوج الطفلة فسخ العقد

(عكاظ ١٤٣٠/٤/١٦ هـ)

.. وقاض يصر على حكمه في قضية زواج طفلة عنيزة

(عكاظ ١٤٣٠/٤/٢١ هـ)

سليمان النهابي ـ عنيزة

علمت «عكاظ» أن قضية طفلة عنيزة وضعت أوزارها أمس بفسخ عقد النكاح من قبل زوج الطفلة الخمسيني، داخل أروقة المحكمة تحت مظلة حل ودي مرض لطرفي القضية. ويترقب أن يعلن رسميا في عنيزة اليوم النبأ، بعد تكتم أطراف القضية، إذ تشير المعلومات التي رشحت أن الاتفاق شمل عدم تسريب الخبر إلى وسائل الإعلام ومنع المحامي من الحديث دون ترتيب مسبق مع أطراف القضية. وتشير المصادر المقربة من أجواء الصلح أن محكمة عنيزة شهدت نقاشات مطولة بين القاضي والمحامي الموكل من قبل أم الطفلة والزوج الخمسيني، إذ أصر الأخير على حقه في الزوجة والتمسك بها، إلا أن بوادر حل ظهرت قبيل نهاية يوم العمل في المحكمة وتم الاتفاق على حل ودي لم تكشف تفاصيله، بحضور قاض جديد غير الذي نظر الدعوى في بدايتها. ويتوقع أن يوقف الاتفاق الحكم القضائي السابق والذي كان ينتظر أن يعود من هيئة التمييز، إذ أصدر سابقا قاضي محكمة عنيزة الشيخ حبيب الحبيب في شهر ذي الحجة الماضي بتأجيل النظر في القضية حتى بلوغ الفتاة، إذ يكون لها حق رفع دعوى قضائية بفسخ العقد وهو الحكم الذي رفضه وكيل الفتاة ورفع للتمييز وأعيد الحكم لوجود ملاحظات. وعقد على إثر عودة القضية من هيئة التمييز جلسة ضمت وكيل الفتاة والزوج ولم يتوصل القاضي في حينه إلى حل مع أطراف القضية ما دفعه إلى إعادة القضية بذات الحكم السابق. يذكر أن الطفلة كانت الزوجة الثالثة للرجل الخمسيني ومازالت الزوجات السابقات على ذمته.

يعكس صورة إيجابية عن المنظمة وقياداتها التنفيذية

الحوار بين الموظف والمسؤول يقلل من الضغوط والشكاوى

و"العمل بدون نفس"!

المصدر: جريدة الرياض السبت ٧ جمادي الأولى ١٤٣٠هـ - ٢ مايو ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٢٢
http://www.alriyadh.com/2009/05/02/article426267.html

تحقيق - هيام المفلح:

« الحوار بين الموظف والمسؤول « من أهم مراحل التطوير الإداري في أي منظمة لتحقيق أهدافها، والوصول إلى حالة من الرضا الوظيفي بين جميع العاملين، إلى جانب عكس صورة إيجابية عن المنظمة وقياداتها التنفيذية.

فما أنواع هذا الحوار وما مستوياته ولغته؟.. وما التوصيات المقترحة للوصول إلى حوار مهني يؤثر إيجابا على سير العمل؟. ي البداية يرى الدكتور سعد بن عبدالله المشوح أستاذ الصحة النفسية بكلية الملك خالد العسكرية بالحرس الوطني أن أنواع الحوار بين المسئول والموظف تتعدد طبقا لنوعية الوظيفة ونوع عمل المؤسسة المهنية، فمثلا: هناك «الحوار الفكري» داخل أروقة المؤسسات التربوية الذي غالبا ما يخضع للقوانين الإدارية التربوية، وهناك «الحوار التنفيذي» الذي يحتل مراتب متقدمة في المؤسسات العسكرية، وهناك «الحوار الاستشاري» الذي غالبا ما يكون ضمن إطار المؤسسات الخدمية والمؤسسات التجارية، وهناك «الحوار العفوي» الذي يعتمد عليه كثير من القائمين على المؤسسات الكبرى الذي يحاول المسئول من خلاله الخروج عن البيروقراطية الوظيفية والمهنية فيلجأ إلى استخدام الحوارات العفوية بين الموظفين والتي يحاول من خلالها استكشاف مشكلاتهم والتعرف على سير العمل بصورة مستمرة.

أما من حيث مستويات الحوار فهناك «مستويات عالية « ولكنها تخضع للبروتوكول المهني والوظيفي، كما يخضع لنوع الوظيفية التي يقوم الموظف بأداء المهام تجاهها، كما أن هناك «مستويات منخفضة» في الحوار التي تأخذ فترات زمنية قصيرة وتولد عند الموظف شعورا بان للمسئول طقوسا مهنية وإدارية يجب احترامها وان هناك خطوطا حمراء لا يجب تجاوزها في الحوار المهني والإداري مع المسئول.

لغة تفاهم

ومن جهة أخرى تركز الدكتورة ماجدة ابراهيم الجارودي وكيلة قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود على»الحوار التعليمي» كونه حوارا يهدف إلى الاستزادة من المعلومات حول موضوع ما أو محاولة إقناع الآخر برأي أو طريقة للتنفيذ أو طرح للأفكار لاختيار الأفضل، وهذا الحوار التعليمي بين الموظف والرئيس يكون على مستويات عدة إما أن يكون «حوارا ايجابيا» وهو حوار يمكن فيه للمدير الأخذ والرد مع الموظف بحيث يسأل ليستفيد من خبرات الموظف الإدارية، ومن ثم يبدى رأيه لمحاولة معرفة جوانب الموضوع، وهذا حوار يؤدي للموافقة أو للرفض في النهاية ولكن مع وجود لغة التفاهم. وهناك «حوار سلبي» يكون فيه المدير هو المسيطر لإقناع الموظف بضرورة أداء العمل دون السؤال، ولغة الحوار هنا الإكراه.

ويوافقها الرأي الدكتور محمد بن ناصر البيشي أستاذ الإدارة المشارك في معهد الإدارة العامة، ورئيس التدريب الإداري في مدينة الملك فهد الطبية، حيث يعرف نوعي الحوار كما يراها حيث «الحوار الإيجابي» مهمته كشف الحقيقة وبأسلوب محترم وبحسن قصد وينتهي نهاية سعيدة ويحقق نتائج ثمينة لطرفي الحوار، و»الحوار السلبي» الذي هو نوع من الصراع الذي ينتهي بتحقيق انتصار خاسر لأن المنتصر سيفرح بالفوز وسيخسر احترام الطرف الآخر ومحبته. أما مستويات الحوار فيراها ذات «مستوى أفقي» بين أناس متكافئين وليس بينهم فروق اجتماعية، أو أنها موجودة لكنهم يلغونها، وهناك «مستوى رأسي» طبقي مؤسس على شعور طرف بالفوقية وتوظيف الفروق لتأكيد الغرور والزهو وهو يحصل بين الموظف وزميله الرئيس رغم أن الرئيس قد يكون وصل لرئاسة القسم وهو ليس الأحق. في حين يصنف لغة الحوار المهني إلى وجود «لغة حوارية» يظهر فيها المنطق والعبارات الموفقة، ووجود «حوار بدون لغة» بشكل انفعالات أقرب إلى الضجيج.

إنسانية الحوار

يؤكد الدكتور محمد ناجي آل سعد مدير التخطيط والتطوير بتعليم نجران على ضرورة أن يتضمن الحوار المهني على جميع جوانب القوة ومواطن الضعف في أداء الموظف في حالة التقويم مثلا، وأن يحدد النواحي التي تتطلب التحسين ومساعدته على تأدية وظيفته بطريقة أفضل وإنجاز أهدافه بشكل علمي وفعال، كما يمكن أن تقدم خدمة التغذية الشفهية غير المبرمجة على شكل حوارات ومداولات غير رسمية حين تدعو الحاجة إلى ذلك، على أن يتفق الطرفان على مكان الحوار ووقته، ومعرفة الهدف الذي من أجله يتحاوران ومناسبته لكل منهما، وأن تتوفر الأدلة المقنعة لرأي كل منهما، وأن يكون كل منهما مهيأ نفسيا وجسديا، وأن يتدرجا في مستويات الحوار ابتداء من الإصغاء فالاستفسار فالاستخراج فالتدقيق ثم في نهاية الأمر التصويب، وأن تكون لغة الحوار مهنية في وقت العمل والحديث عن الإنجازات، واجتماعية عندما يكون الأمر يتعلق بشيء من المجالات الحياتية الأخرى، وإنسانية عند الحاجة لذلك، ومن المهم أن تصبغ بالصبغة الإنسانية في كل الأحوال، كما أن استخدم أسلوب النقاش وطرح الأسئلة على الموظف لفتح المجال لإبداء رأيه يرفع من مكانته ويدل على تقديره، وينتج عن ذلك نتائج إيجابية على العكس من اللوم الذي سيجعل الموظف في موقف الدفاع عن نفسه وبالتالي تضعف همته للتطوير والإبداع ويقوم بتنفيذ الحلول والإجراءات بدون تقبل أو قناعة.

حل وسط

وتؤكد الدكتورة منيرة العكاس المختصة في تنمية الموارد البشرية والمشرفة العامة على مركز الحوار الوطني في مكة المكرمة على أن يتخذ المسؤول مبدأ المحاورة الهادئة ويبتعد عن المناقشة والمجادلة والمناظرة والصراع للوصول إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف، ولضمان الراحة النفسية أثناء الحوار استراتيجيات منها استخدام «نحن» بدلا من «أنا» و»أنت» ، ليشعر المسؤول الموظف أن الفكرة فكرته وهذا يحقق مبدأ المرونة والحكمة ويتوقع كل مسؤول انه يحاور شخصا ذكيا، ومن المهم أن يجعل الابتسامة منهجه وأسلوبه، وينقد الفكرة والموقف ولا يوجه النقد مباشرة للموظف، كما أن من المهم أيضا البدء بالنقاط المختلف عليها مع حسن نهاية الاجتماع حيث يلخص له النقاط وينهي حواره بعبارات جميلة مثل «جزاك الله خيرا»، فكلما أحس الموظف بقيمته الفكرية وأشبعت رغباته النفسية ارتقى بعمله على مستويات الأداء.

توصيات

توصيات عديدة طرحها ضيوف التحقيق للرقي بلغة الحوار المهني كي يؤتي ثماره الإيجابية على سير العمل. من جهتها أوصت د. منيرة العكاس التأسي بسنة نبينا الكريم عليه الصلاة والسلام في منهجه الحواري، ودعت إلى نشر ثقافة الحوار في الأسرة أولا ثم بين فئات وشرائح المجتمع ليكون الحوار أساسا ومرتكزا في كل تعاملاتنا، وتنصح كل مسؤول أن يجعل دائما بينه وبين موظفه «مانعا شفافا رقيقا ليراك وتراه بوضوح»على ألا يتعدى كل منهما حدود وظيفته، كما تؤيد وجود العلاقات الإنسانية في العمل فلهذا أهمية تنعكس بايجابية على العمل. أما د. ماجدة الجارودي فترى أن الذكاء العاطفي لدى المدير أو الموظف هو الحكم هنا فبمجرد أن نعرف كيف نتعامل مع الآخر، ونحترم رأي الآخر، ونقدر تعاون الآخر، فإننا سنكون قادرين على إدارة حوار فعال يصل بنا للإنجاز الكامل لتحقيق الأهداف. ومن جهته أوصى د. سعد المشوح بأن تهتم المؤسسات المهنية والوظيفية برفع مستوى الأداء الوظيفي من خلال توسيع نطاق دائرة الحوار وتدريب المسئول والموظف على استراتيجيات الحوار، وتقبل الآراء والإقناع وعدم شخصنة الآراء، وانتقال الحوار المهني إلى أسلوب النيل والإيقاع بالمسئول والموظف، كما ينصح دائما داخل المؤسسات المهنية رفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي، ورفع مستوى الدافعية المهنية ومستوى الأداء المهني، والاهتمام بأساليب القياس والتقويم المهني التي تعد مؤشرا منطقيا على تقدم العمل وكذلك تعد مؤشرا على رقي واستمرار استراتيجيات الحوار المنطقية التي تعود لصالح أرباب العمل أو المؤسسات المهنية أو الحكومية والتي توفر الخدمات للمستفيدين. كما يوصي د. محمد ناجي آل سعد في نهاية المطاف بضرورة أن توجد طاولة حوار في كل مكان وجد فيه الموظف، وأن تحل تلك الطاولة بديلا للجوء إلى الشكاوى خارج أسوار العمل، أو رفع الأمر إلى مسؤول أكبر، فتلك الطاولة لا شك ستعزز روح المسؤولية والتفاعل الإيجابي في العمل بين الطرفين وتحل كل المشاكل العالقة، كما ينبغي تشجيع الموظف على ممارسة الحوار الصريح بينه وبين المسؤول عنه فيما يتعلق بالمهام والواجبات ولربما المجالات الحياتية الأخرى، بعيدا عن إضمار الحقد والانتقام والتشفي من الطرف الآخر، وأن يتسم الحوار بالموضوعية والرقي والتقدم. في حين يلخص د. محمد البيشي توصياته بأهمية اختيار التوقيت المناسب للحوار، والتأكد من سلامة النوايا، واستخدام المدخل التوثيقي والتجريبي في الإقناع والبعد عن الانفعالي والفلسفي، وكذلك التفريق بين الإلزام والإبلاغ، وتدريب الناس على أصول الحوار، التوقف أثناء الحوار لبعض الوقت، قصر الحوار على الموضوعات الجادة، ثم البحث عن حل جديد، مع احترام رغبة الطرف الآخر.

"أواصر" تنتقد مقترحات تسهيل الزواج من الخارج

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس ١٤٣٠/٠٥/٠٥هـ) ٣٠/ أبريل/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٤
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090430/Con20090430273963.htm

نواف عافت ـ الرياض

انتقد رئيس الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج «أواصر»، عبدالله الحمود، مقترحات عدد من أعضاء «الشورى» بشأن مطالبتهم بتسهيل زواج المواطنين من الخارج، وقال الحمود لـ«عكاظ»: فتح الباب في هذا الاتجاه، سوف يسبب مشاكل اجتماعية خطيرة للمجتمع السعودي بسبب دخول ثقافات جديدة عليه ،وسيكون هناك اندفاع كبير من الشباب على ذلك، وأضاف أن الجمعية قدمت آراء لأعضاء الشورى بضرورة التشديد في موضوع الزواج من الخارج، وربطه بالسن والحاجة وغيرها من الأمور، وأكد في الوقت نفسه: يبقى هذا رأي الأعضاء في المجلس الذي يشرع الأنظمة في المملكة، وقال إن الجمعية ستطلق حملة توعوية ضخمة مع بداية فصل الصيف للحد من الزواج من الخارج، باختلاف المسميات لأنه يؤثر على السعوديين في الخارج، ويسبب مشاكل كثيرة، منها ترك الأبناء دون إثبات وغيرها من قضايا نعاني منها، وقال إن الجمعية توصي الراغبين في الزواج بأن يتقدموا لفتيات سعوديات، مقيمات في الخارج، ولكنه أكد أنها تجربة لم تحدث حتى الآن رغم كل التسهيلات المقدمة من الجمعية في هذا الجانب.وقال رئيس «أواصر» في موضوع آخر، يتعلق بالسجناء السعوديين في الخارج ، إن أمرهم متروك لهيئة حقوق الإنسان، ولجنة رعاية السجناء، وأكد أن الجمعية لاتتدخل في هذا الأمر، وانتقل يتحدث لـ«عكاظ» عن موضوع المقترح الذي قدمته الجمعية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن صرف ضمان اجتماعي للأسر السعودية المقيمة خارج المملكة، والتي تعاني من مشاكل وظروف مادية صعبة في بعض البلدان العربية والآسيوية، وقال إنهم مازالوا في انتظار إقرار هذا المقترح الذي سيسهم في تحسين أحوالهم المعيشية.

والد نوف يطالب بخلع زوج ابنته ومنحها الحضانة

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس ١٤٣٠/٠٥/٠٥هـ) ٣٠/ أبريل/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٤
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090430/Con20090430273990.htm

عبدالله آل قمشة ـ بيشة

رفض والد الفتاة «نوف» التي تعرضت للعنف الجسدي والنفسي من زوجها في محرم الماضي نقل القضية خارج محافظة بيشة، منتقدا الإجراءات الروتينية المطولة في تعامل الجهات المختصة مع القضية دون التوصل لنتيجة تحفظ لابنته وطفليها حياة آمنة. مناشدا حقوق الإنسان التدخل لإنصاف ابنته والتى طالب بخلع زوجها، ومنحها حق حضانة طفليها. وقال والد الفتاة وهو يتحدث بانفعال أمس الأول لـ«عكاظ»: إن القضية أخذت منحى معقدا وغير منطقي حيث بدأت من شرطة الحازمي في محافظة بيشة ـ مقر سكن ابنتي المعذبة ـ ثم رفع ملفها إلى دائرة التحقيق والادعاء العام التي أحالتها لشرطة محافظة بلقرن متضمنة إحالة القضية لمحكمة بلقرن، مشيرا إلى أن شرطة بلقرن قررت إعادة المعاملة لشرطة محافظة بيشة كون صاحبة القضية « التي هي ابنتي» تسكن بيشة وبالتالي فإن التعليمات كما ترى شرطة بلقرن تنص على أن قضايا النساء تقام في مناطق سكنهن دون إلزامهن بالسفر خارجها، وأبدى والد الفتاة «نوف» استغرابه من نقل القضية لمقر سكن الزوج في نجران أو بلقرن متسائلا كيف تنقل قضية الطرف المتضرر فيها امرأة إلى منطقة خارج مقر سكنها ؟، مطالبا الجهات المختصة في بيشة مراعاة الطرف المتضرر في القضية «ابنته» وإحالة المعاملة لمحكمة بيشة « حيث تسكن نوف» لإنهاء معاناتها ومعاناة طفليها. وناشد والد الفتاة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التدخل في هذه القضية، ضمانا لحقوق ابنته وطفليها، كما طالب بخلع ابنته من زوجها وإعطائها حق حضانة طفليها « نوال عامان»، و«علي أربعة أعوام»، وأشار والد الفتاة إلى أن ابنته نوف كانت قد أدخلت مستشفى الملك عبد الله في بيشة على إثر ضرب زوجها لها، وخرجت من التنويم بتقرير طبي مدة الشفاء المقررة فيه ١٤ يوما، وقال إن حفيده من ابنته نوف الطفل «علي» كان قد أصيب بحالة نفسية جراء مشاهدته ماحدث لأمه من تعذيب على يد أبيه مما جعل الطفل أحد المراجعين للعيادة النفسية في مستشفى النقاهة والصحة النفسية في بيشة .«عكاظ» أجرت اتصالا أمس الأول برئيس لجنة الحماية الاجتماعية في محافظة بيشة، مدير مكتب الضمان الاجتماعي صالح بن محمد آل خبتي لمعرفة دور اللجنة في تبعات القضية فقال: باشرت اللجنة القضية منذ حدوثها وقمنا بعمل الإجراءات اللازمة، وانتهت اللجنة بإحالة القضية للجهات المعنية الأخرى بعد أن تعذر عليها إيجاد الحلول الودية بين الطرفين لإنهاء القضية .يشار إلى أن «عكاظ» نشرت تفاصيل القضية بتاريخ ١٤٣٠/١/٢٢هـ تحت عنوان «ممرضة تسجل الحالة ١٦ للعنف الأسري في بيشة».

تهدف للإيواء والتأهيل النفسي والاجتماعي

تعليم الشرقية يبدأ تنفيذ لائحة الحد من إيذاء الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس ١٤٣٠/٠٥/٠٥هـ) ٣٠/ أبريل/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٤
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090430/Con20090430274204.htm

سعيد الباحص ـ الدمام

بدأت الإدارة العامة للتربية والتعليم في المنطقة الشرقية بتنفيذ آلية العمل الجديدة، التي أقرتها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، في لجنة الحد من إيذاء الطلاب والأطفال، التي تم تشكيلها من إمارة المنطقة والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم ومكافحة المخدرات، بالإضافة إلى مستشفى الأمل والشؤون الصحية وهيئة التحقيق والإدعاء العام ووزارة العدل والشرطة، على أن تتولى هذه اللجنة الرئيسية متابعة ما تقوم به اللجان الفرعية، في رصد الحالات ورفعها للجنة الرئيسية، وفقا للمعطيات والتصورات النهائية عن حالة الإيذاء المرصودة، حيث تتولى الآلية الجديدة تحويل الطالب المتعرض للإيذاء إلى المرشد الطلابي في المدرسة أو لجنة التوجيه والإرشاد وتوثيق الحالة لديهم، قبل أن يتم تحويل الطالب إلى الوحدة الصحية أو المركز الصحي برفقة المرشد الطلابي واستلام تقرير طبي بالحالة من هناك، وفي حال كون الحالة من النوع البسيط فإن التعامل معها يتم عن طريق لجنة التوجيه والإرشاد في المدرسة، أما إذا كانت الحالة شديدة فإنها تحال إلى لجنة الحد من الإيذاء، وهناك تتم دراستها ووضع الخطط العلاجية، وفي حال فشلها فإنها تحال إلى لجنة الحماية الاجتماعية، لتقف على تفاصيل الحالة وفق الأنظمة الوزارية المعمول بها، وقد أوضح مدير عام الشؤون الاجتماعية في المنطقة الشرقية إبراهيم بن عبداللطيف العمير لـ «عكاظ» بأن لجنة الحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية تتولى مهمة تلقي البلاغات المتعلقة بأنواع الإيذاء والعنف الموجه للأطفال، كذلك النساء والفئات الستضعفة، حيث تقوم بالتحري عن صحة البلاغات والتدخل السريع في إيقاف الإيذاء، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتقديم الحماية للحالة، ومحاولة الإصلاح وحل المشكلة وديا بين الأطراف المعنية، إلى جانب التأهيل النفسي والاجتماعي والإيواء، الذي يعتبر آخر الحلول بعد أن يتم التأكد من عدم وجود راعي للحالة في المحيطة به.

"التربية" تعين "اختصاصيين" لحماية المعوقين من العنف في المدارس

المصدر:جريدة الحياة - ٠١/٠٥/٠٩//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/05-2009/Article-20090501-f8ec5ac2-c0a8-10ed-00fa-e78fe9e70b27/story.html

بلجرشي - خالد مستور

كشف المدير العام للتربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم الدكتور إبراهيم الفوزان عن تعيين مرشدين طلابيين في المدارس لمساعدة الطلاب المعوقين في تخطي مايعترضهم أثناء سير دراستهم من صعاب، إضافة إلى متابعة تحصيلهم، وتعديل سلوكهم، ووضع التدابير المناسبة لحمايتهم من العنف، والاستغلال والاعتداء عليهم من جانب الآخرين داخل المدرسة.

وقال «لن نستبعد الأطفال المعوقين من النظام التعليمي العام على أساس الإعاقة»، مشيرا إلى الحرص التام على دمج الطلاب المعوقين مع أقرانهم العاديين في مدارس التعليم العام قدر الإمكان، وعدم عزلهم في مؤسسات تعليمية مستقلة.

وأضاف «إن وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعات تفتح أقساما وشعبا للتخصصات المطلوبة في التربية الخاصة في الجامعات من أجل تخريج معلمين اختصاصيين في جميع مجالات الإعاقة والخدمات المساندة. ولفت إلى حرص الوزارة على تقديم الخدمات الصحية المناسبة للطلاب المعوقين من طريق توفير برامج صحية مجانية عبر الوحدات الصحية التابعة للوزارة وإحالتهم إلى المستشفيات الاختصاصية التابعة لوزارة الصحة شاملة الكشف المبكر عن الإعاقة.

وأكد الفوزان أن الوزارة تعمل على تهيئة السبل كافة المحققة لأعلى درجات الدمج في برامج التعليم العام مثل تعليم لغة الإشارة وتشجيع الإعلام الجماهيري، وإتاحتها الفرصة لمقدمي المعلومات من طريق شبكة الإنترنت لجعل خدماتها في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، واتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل عملية التنقل بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية.

فقهاء: الصحافة "مقيدة" و"حرية التعبير" حلم آن له أن يتحقق

الحياة - ٠٩/٠٤/٣٠//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/04-2009/Article-20090430-f3edaa47-c0a8-10ed-00fa-e78ff831d2f8/story.html

الشارقة - عبدالمحصي الشيخ

تباينت آراء فقهاء المسلمين حول حرية التعبير، وسخنت مناقشاتهم داخل أروقة قاعات الدورة الـ١٩ لمؤتمر المجمع الفقهي الإسلامي الدولي في إمارة الشارقة في الامارات العربية المتحدة، التي تراوحت بين ضرورة وضع ضوابط تحكم حرية التعبير «التي من المحال أن تصبح حرية مطلقة»، وبين رفع تلك الضوابط والابتعاد عن التسلط والرقابة.

وعلى رغم هدوء مناقشات الفقهاء التي ابتعدت عن الحدة على غير العادة، إلا أن شبح الاختلاف أطل من جديد على تلك النقاشات، التي بدأها الدكتور وهبة الزحيلي بالتأكيد على أن حرية التعبير في الإسلام تختلف في مجملها عن أطياف حريات التعبير في المجتمعات الأخرى، كونها مباشرة على عكس واقع الصحافة «التي تقيدها الأنظمة العربية برقابة أمنية لا تسمح بمنحها مساحات من الحرية»، إلا أن الشريعة الإسلامية تحوي كل أنواع حريات التعبير في الأمور الاجتهادية كافة. وأطلق عضو لجنة مناصحة العائدين من معتقل غوانتانامو الدكتور محمد النجيمي سهام الاتهام صوب الإعلام الغربي، واتهمه بعدم احترام المواثيق الدولية التي تمنع التطاول على الأديان والمقدسات، مشيرا إلى أن تذرع القائمين على ذلك الإعلام بحرية التعبير ضرب من ضروب التضليل والزيف، كون الحرية لا تكون إلا بضوابط يمنع فيها التطاول والتهكم.

وشدد الدكتور أحمد البلغي على أن الحجر على الآراء أمر مرفوض جملة وتفصيلا وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية، ونوه إلى أن المعضلة لا تكمن في إبداء الآراء بل تتجاوزها لتصل إلى عدم الاهتمام بما يطرح من آراء.

وانتقد الإعلامي الدكتور حسن بن محمد سفر ضيق الوقت الذي خصصه المجمع الفقهي للحديث عن «أمر متشعب لا تستوعبه جلسة واحدة، ويحتاج إلى أن يخصص له المجمع ندوة كاملة لتوضيح أصول وضوابط وآداب النظرية الإسلامية في التعبير وحرية إبداء الرأي».

واتهم الدكتور عمر جاه العالم الإسلامي بالبعد عن عبادة الله، منوها إلى أن ذلك البعد تسبب في ظهور عدد من المشكلات داخل العالم الإسلامي، وشدد على ضرورة استخدام حرية الاختيار عوضا عن حرية التعبير، كون الأول أقرب إلى الصواب.

وانتقد الدكتور أحمد بخيت البحوث المقدمة من الفقهاء والإعلاميين والمختصين الذين استكتبتهم أمانة المجمع الفقهي، إذ إنها «اتسمت بالتكرار، وأهملت حرية التلقي التي لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن حرية التعبير». وطالب الدكتور عبدالله النجار الفقهاء المشاركين بالبعد عن المثالية الزائفة، وضرورة توازن أحاديثهم مع واقع المجتمعات العربية التي «لا توجد فيها حرية تعبير مطلقة، وبالتالي لا يستسيغ عقل المنصف أن تعطى كل هذا القدر من الحديث».

حقوق الإنسان والصحة: إنقاذ المرضى من حجز المستشفيات بالكفالة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، ١ مايو ٢٠٠٩ الموافق ٥ جمادى الأولى ١٤٣٠
http://al-madina.com/node/133055

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة

على الرغم من الضوابط القانونية التي تحظر احتجاز المرضي في المستشفيات لحين سداد المبالغ المالية المستحقة الا ان الفترة الأخيرة شهدت العديد من التجاوزات التي توقع الأسر والمرضى في مواقف انسانية محرجة . ولعل من الشواهد منع نقل مريض من مستشفى خاص الى مستشفى الملك فهد لعدم دفع المبلغ الامر الذى أدى الى تدخل بعض فاعلى الخير لضمان نقله فى اللحظات الحرجة كما تدخل أمير منطقة المدينة المنورة الأمير عبدالعزيز بن ماجد وتكفل بدفع ٣٦ ألف ريال قيمة علاج مريض بأحد المستشفيات . يقول عبد الرزاق حافظ مدير العلاقات العامة والإعلام الصحي بالشؤون الصحية بالمدينة المنورة : لا يوجد احتجاز لمريض مقابل مبالغ مالية بالمستشفيات الخاصة بالمعنى المفهوم لدى العامة ولكن هناك إجراءات تحفظ حق المستشفيات الخاصة في حالة خروج المريض وعليه مبالغ مالية ليست في حوزته ومنها إحضار كفيل أو كتابة إقرار بالمبلغ يتم سداده فيما بعد مؤكدا التعميم على المستشفيات بمنع احتجاز المريض نهائيا لكنه استدرك بالقول أن أي مريض يتجه للمستشفيات الخاصة يعلم مسبقا أن المستشفى يطلب مبالغ مالية لعلاجه فلماذا يتذمر عندما يطلب منه سداد المبالغ المترتبة عليه؟ . وعن المريض الذي تم احتجازه في أحد المستشفيات الخاصة مؤخرا مقابل سداد ٣٦ ألف ريال قيمة تكلفة العملية والعلاج والإقامة قال :إن المريض دفع عند دخوله للتنويم ٦ آلاف ريال واجريت له عمليتان وصلت تكلفتهما بـ ٣٢ ألف ريال وتم تخفيض المبلغ إلى ٢٢ ألف ريال وطلب منه كتابة إقرار وإحضار كفيل ومن ثم يخرج من المستشفى ولكنه رفض كل الحلول التي عرضت عليه مما جعله يطرق باب الصحافة وتدخل سمو الأمير عبدالعزيز بن ماجد فأنهى المشكلة كما نشر في الصحف .من جانبها قالت الدكتورة سهيلة زين العابدين حماد العضو المؤسس التنفيذي في الجمعية والوطنية لحقوق الإنسان أن المشكلة ليست في احتجاز المريض بقدر ماهي غلاء الأسعار في المستشفيات الخاصة وما يزيد تراكم المبالغ هو المطالبة بإجراء فحوصات لا يحتاجها المريض مطالبة برقابة شديدة على المستشفيات الخاصة التى يجب عليها ان تفهم المريض الذى يحتاج الى تنويم من اجل الجراحة بان فاتورة علاجه قد تصل الى مبلغ مالى معين . أما أن يستقبل المريض ويدفع مبلغ تحت الحساب وعند الخروج تكون الطامة الكبرى بمطالبته بأكثر من ٣٠ ألف ريال فهذا امر يحتاج لإعادة نظر وألقت باللوم على المرضى الذين يتجهون للمستشفيات الخاصة وهم يعلمون أنها ربحية بحتة مطالبة كل مريض أن يختار المستشفى الذي يواكب إمكانياته أو الذهاب للمستشفيات الحكومية التي تجرى الفحوصات التي يحتاجها المريض فعليا مشددة على ضرورة وجود مراقبين من وزارة الصحة لدراسة الفواتير مؤكدة ان الحل المناسب هو ما أكد عليه وزير الصحة مؤخرا بالسعى لتوفير العلاج لكل مريض والقضاء على تأخر المواعيد ونفى مدير تنفيذي بأحد المستشفيات الخاصة بالمدينة المنورة احتجاز المرضى ولكن عند التنويم نطلب من المريض أو المرافق معه دفع مبلغ تحت الحساب حسب حالته التي يحددها الدكتور ولكن هناك بعض المفاجآت التي قد تحدث اثناء العلاج ومنها اكتشاف اصابة بخلاف المرض الذي نوم من أجله ومن هنا نقوم بإفهامه بذلك خاصة اذا كان الامر يتطلب إجراء عملية جراحية وعند خروج المريض إذا كان المبلغ غير متوفر لديه في حينها يكتب إقرار بالمبلغ مع حضور كفيل ومن ثم يذهب المريض لمنزله وننتظر عدة أيام وإذا لم نجد أي تجاوب نقوم برفع أوراقنا للجهات الرسمية .احتجاز مقابل ٣٠ ألف ريال قول والدة سمير الصاعدي الذي احتجز في مستشفى خاص مقابل مبلغ ٣٠ ألف ريال تعرض ابني لحادث مروري وتم نقله عن طريق الهلال الأحمر لأقرب مستشفى خاص رغم وجود مستشفى حكومي بالقرب منه ومنذ الحادث وهو في غيبوبة في العناية المركزة وقررنا نقله لمستشفى الملك فهد ولكن المستشفى الخاص رفض ذلك إلا بعد دفع المبلغ وأنا إنسانة رقيقة الحال ووالده متوفى وبعد عدة محاولات تدخل أحد فاعلي الخير ودفع مبلغ عشرة آلاف ريال وتم نقل ابني لمستشفى الملك فهد وبعد يومين انتقل إلى رحمة الله . من جهته

يؤكد المحامي سعود الحجيلي أنه لا يجوز احتجاز المريض من جانب المستشفيات الخاصة نظاميا وقانونيا وشرعيا مؤكدا اهمية ان يطالب المراجع بمعرفة التكلفة التقديرية للعلاج وفي حالة موافقة المريض يؤخذ عليه سند مع دفع نصف قيمة العلاج مقدما ولكن لا يحق للمستشفى احتجاز المريض حتى دفع المبلغ وهناك جهات أخرى تتولى مثل هذه المشاكل بعد أن توثق بجميع أوراقها الرسمية.

العثيمين يقر بغموض صندوق معالجة الفقر

المصدر: جريدة الوطن السبت ٧ جمادى الأولى ١٤٣٠ ـ ٢ مايو ٢٠٠٩ العدد ٣١٣٧
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣١٣٧&id=١٠٠٢٠٦&groupID=٠

الدمام: فهد العيلي

أقر وزير الشؤون الاجتماعية، رئيس مجلس إدارة الصندوق الخيري الوطني لمعالجة الفقر الدكتور يوسف العثيمين لـ"الوطن" بالغموض الذي يحيط بالصندوق، مرجعا ذلك إلى نقص في المعلومات حول الصندوق وجهوده. ودافع العثيمين عن الصندوق، مؤكدا أنه رغم حداثة عهده إلا أنه ومنذ حصوله على الدعم الحكومي انطلق في مشاريع مختلفة على مستوى مناطق المملكة، فوقع العديد من الاتفاقيات مع إمارات المناطق والجمعيات الخيرية ومراكز التدريب. كما أقام العديد من ورش العمل للمهنيين والمختصين في مناطق مختلفة، وشارك في العديد من المحافل والمعارض والملتقيات المحلية، مشيرا إلى أن جميع هذه الأعمال معلنة عبر جميع وسائل الإعلام المحلية.

وأضاف العثيمين أن عدد المشروعات الصغيرة ومشاريع الأسر المنتجة التي اعتمدها الصندوق في الفترة الماضية وحتى الآن بلغ ٣٢٦٣ مشروعا بتكلفة إجمالية قدرها ٣٦ مليونا و ٥٧١ ألف ريال.

كما قام الصندوق بتنفيذ برنامج التنسيق التوظيفي، بهدف السعي لتوظيف أبناء وبنات الأسر المحتاجة في المناطق التي يقيمون فيها، وذلك من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة.

تحول صندوق معالجة الفقر مع الزمن إلى لغز غامض.. فالناس ينتظرون تنفيذ برامج حقيقية بينما يطلق مسؤولو الصندوق الوعود "منح دراسية، تدريب، برامج إسكان، مساعدات مادية وعينية". وهكذا تراكمت الوعود وطويت صفحات من الخطط والبرامج المتعثرة.

ولكن الصندوق عاد إلى الذاكرة مرة أخرى، بعد أن قرر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين قبل أيام إعفاء مدير الصندوق السابق الدكتور عبدالله المعيقل وتعيين عبد الملك السناني القادم من معقل الاقتصاد في الغرفة التجارية بالرياض مديرا للصندوق، دون أن يعرف المواطنون ماذا قدم الصندوق؟ وأين صرفت المبالغ المرصودة له؟ ولماذا تعثرت البرامج والخطط الورقية التي أعلنتها وزارة الشؤون الاجتماعية الجهة المشرفة على برامج الصندوق، ولماذا لم يصدر عن الصندوق تقرير موضوعي بما تحقق من انجازات أو ما صادف من معوقات منذ تأسيسه وحتى الآن؟ وأين كوادر الصندوق البشرية التي يفترض أن تجوب المدن والقرى لتبحث عن المحتاجين وتساعدهم؟.

ثم كيف يعمل الصندوق دون وجود موقع إلكتروني يستفيد منه المواطن الطامح إلى دعم ورعاية الصندوق في زمن الحكومة الإلكترونية، أو حتى الباحث عن معلومة تتعلق باستراتيجيات أو خطط أو قوائم المستفيدين من هذا الصندوق؟.

مولد الصندوق

لقد شهد عام ١٤٢٣ القرار الشهير بتأسيس الصندوق الخيري الوطني لمعالجة الفقر بعد الجولة الشهيرة لخادم الحرمين الشريفين في أحياء الرياض الفقيرة.. تلك الجولة التي دشنت عهدا جديدا من الحرية الإعلامية في الحديث عن الشأن الاجتماعي بوضوح بعد سنوات من الطرح على استحياء، حيث كان الفقر ولا يزال هاجسا للمهتمين بالشأن الاجتماعي والتنموي باعتباره حقيقة وجدت لأسباب متعددة وأخطاء متراكمة.

وقد جاء إعلان تأسيس الصندوق بمسمى "صندوق مكافحة الفقر" واختيار الدكتور عبد الإله المؤيد أمينا عاما له ليحيي الأمل في النفوس وساد التفاؤل بعد الشروع في إعلان تنفيذ استراتيجية خاصة بمكافحة الفقر في المملكة حدد لها سنتين للانتهاء منها، بعد أقل من عام تم إعفاء المؤيد، وتم تعيين الدكتور عبد الله المعيقل كأمين عام للصندوق وتغيير مسمى الصندوق إلى الصندوق الخيري الوطني.

وبعد عامين تقريبا دشن الصندوق حملة إعلامية ضخمة في كل مدن المملكة كانت شعاراتها من نوعية "نساعد المحتاج ليساعد نفسه- نمد لك الجسور وعليك العبور"، تتوزع على آلاف اللوحات الإعلانية في قرى ومدن المملكة، لتعطي انطباعا بتغيير مختلف وإنجازات واعدة.

إنجاز الاستراتيجية

تزامن ذلك مع إعلان وزير الشؤون الاجتماعية السابق عبد المحسن العكاس انتهاء الاستراتيجية الخاصة بمكافحة الفقر في المملكة متضمنة استراتيجية خاصة بالصندوق وحصوله على دعم حكومي مقداره ٣٠٠ مليون لتنفيذ برامج متعددة مثل دعم الأسر الفقيرة، وتدريب أبناء الأسر المحتاجة وتوظيفهم، والتنسيق مع الجمعيات الخيرية، وإعداد خارطة وطنية للمناطق الأكثر احتياجا.

لقد أعاد تعيين عبدالملك السناني أمينا للصندوق الأمل للناس الذين ما زالوا يتمسكون بأحلامهم رغم الغموض الذي يسود كل شيء، والقلق المستبد بهم بعد أن وعدهم الصندوق بأن يساعدهم ليساعدوا نفسهم.

عزم على التغيير

يشير السناني في حديث مقتضب لـ"الوطن" في أول يوم عمل في موقعه الجديد كأمين عام للصندوق إلى عزمه على التغيير وتسخير خبراته السابقة في موقعه الحالي ويطالب فقط بمنحه مزيدا من الوقت ليتعرف على آليات العمل داخل الصندوق.

من جانبه، يعترف وزير الشؤون الاجتماعية، ورئيس مجلس إدارة الصندوق الدكتور يوسف العثيمين في تصريح لـ"الوطن" بالغموض الذي يحيط بالصندوق، ويعزو ذلك لحدوث نقص بالمعلومات حول الصندوق وجهوده. ويدافع العثيمين عن الصندوق بقوله " رغم حداثة عهده إلا أنه ومنذ حصوله على الدعم الحكومي انطلق في مشاريع مختلفة على مستوى مناطق المملكة فوقع العديد من الاتفاقيات مع إمارات المناطق وكذلك الجمعيات الخيرية في هذه المناطق ومراكز التدريب وتمت تغطية هذه المناسبات إعلاميا، كما أقام العديد من ورش العمل للمهنيين والمختصين وفي مناطق مختلفة، وشارك الصندوق في العديد من المحافل والمعارض والملتقيات المحلية وجميع هذه الأعمال معلنة عبر جميع وسائل الإعلام المحلية المختلفة.

مشروعات متعددة

ويشير العثيمين إلى أن الصندوق بدأ تقديم برامجه وأنشطته في عام ١٤٢٦ ، قبل أن يتلقى ميزانيته المعتمدة من الدولة، من خلال ما توفر له من تبرعات، حيث قام بإبرام اتفاقيات للتعاون مع المؤسسات الخيرية المختلفة ومع المؤسسات التعليمية، لتقوم هي بتوصيل الخدمات للمستحقين، فوقع اتفاقية مع جمعية البر بالمنطقة الشرقية شملت ١١٠ قروض ثم اتفاقية مع لجنة التنمية المحلية في صامطة بمنطقة جازان شملت ٦٠ قرضا لتنفيذ مشروعات صغيرة ومشروعات للأسر المنتجة في المنطقتين.

كما تم توقيع اتفاقية مع الأكاديمية التخصصية للتدريب الطبي شملت تقديم ٥٠ منحة تعليمية في خمس مناطق بالمملكة، وكذا تم الاتفاق مع شركة "شراكة" لتدريب وتأهيل عدد من أبناء الأسر متدنية الدخل (٢٥ منحة تدريبية) ضمن برنامج قنطرة للالتحاق بوظائف في العديد من شركات القطاع الخاص.

وفي ميزانية عام ١٤٢٨/١٤٢٧ تم اعتماد دعم الدولة للصندوق بمبلغ ٣٠٠ مليون ريال مما مكنه من الانطلاق لتنفيذ برامجه ومشروعاته الطموحة في مناطق المملكة المختلفة، وتم اعتماد خطة تتضمن زيارة مناطق المملكة المختلفة وتوقيع اتفاقيات تعاون مع إمارات المناطق واتفاقيات للمشروعات الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة مع الجمعيات والمؤسسات الخيرية، واتفاقيات منح تعليمية وتدريبية مع المعاهد والكليات والمؤسسات التدريبية في تلك المناطق.

وخلال النصف الأول من العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧ تم توقيع اتفاقيات في مناطق الرياض وعسير وجازان، وإنجاز العديد من البرامج والمشروعات في تلك المناطق بالإضافة إلى بعض المشروعات في مناطق أخرى.

دعم المشاريع الصغيرة

وأضاف العثيمين أن عدد المشروعات الصغيرة ومشاريع الأسر المنتجة التي اعتمدها الصندوق الخيري الوطني في الفترة الماضية وحتى الآن بلغت ٣٢٦٣ مشروعا بتكلفة إجمالية قدرها ٣٦,٥٧١,٧٠٠ ريال، وغطت مناطق الرياض والشرقية وجازان و(النباه والشبعان والحسي والغالة بالتعاون مع مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز للإسكان التنموي) وعسير ومكة المكرمة والمدينة المنورة وحائل، إضافة إلى منطقة القصيم.

٣٠٠ وظيفة وفرها في برنامج التنسيق التوظيفي

وقام الصندوق بتنفيذ برنامج التنسيق التوظيفي، ويهدف إلى السعي لتوظيف أبناء وبنات الأسر المحتاجة بالوظائف المناسبة لهم في المناطق التي يقيمون فيها، وذلك من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة، وفي هذا الإطار فقد تم توقيع ثلاث مذكرات تفاهم مع شركات "الموارد للأغذية ـ ميد التجارية ـ أسواق عبدالله العثيم التجارية" وذلك بإجمالي عدد ٣٠٠ وظيفة متنوعة وموزعة على جميع مدن المملكة. كما تم توقيع اتفاقية تعاون مع معاهد معدة للتدريب بشأن تدريب وتوظيف ٥٣ متدربا ومتدربة من البنين والبنات في تخصصات مختلفة مثل: (دبلوم شبكات الحاسب، دبلوم البرمجة)، كما تم التوقيع على اتفاقية مع شركة المجال للخدمات الأمنية لتدريب وتوظيف ٣٠٠ من أبناء الأسر محدودة الدخل كدفعة أولى قابلة للزيادة .

بوابة إلكترونية

وحول الخدمات الإلكترونية قال العثيمين، لا يوجد موقع إلكتروني للصندوق حاليا، لكننا نعد لذلك بعد التوقيع مع شركة متخصصة لإنجاز بوابة إلكترونية للصندوق، وتجري الآن المراحل النهائية لإنجازها وإطلاقها، لتكون نافذة وقناة تواصل مهمة وسهلة بين الصندوق وبين كافة الجهات والهيئات المعنية، والأفراد من المواطنين والراغبين في الاستفادة من برامجه

وستتضمن البوابة الإلكترونية كل المعلومات والبيانات والتفاصيل المتعلقة بالصندوق، وبرامجه وكيفية الاستفادة منها ومن هم المستحقون للاستفادة منها، كما سيتولى الموقع الرد على الأسئلة والاستفسارات التي يطرحها المواطنون حول هذه البرامج وآلية الاستفادة منها، وأضاف العثيمين قائلا "في تقديري أن الموقع سيحقق نقلة مهمة للتواصل مع المستفيدين ويحقق المزيد من الانتشار لأهداف ورسالة الصندوق، وبلوغ الغايات التي تأسس من أجلها".

فروع جديدة

ويؤكد العثيمين على أن النظام الأساسي للصندوق يجعل مقره الرئيسي مدينة الرياض، إلا أنه لا يمنع إنشاء فروع في مناطق المملكة، لتؤدي نفس أهداف الصندوق للمستفيدين في المناطق، وحتى لا نجشمهم عناء الانتقال للرياض للاستفادة من برامج ومساعدات الصندوق، ولأن تأسيس فروع بالمناطق يدخل في نطاق استراتيجية الصندوق كي تتمكن من تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين المستفيدين في المناطق بالسرعة اللازمة وبسهولة، "فإننا بالفعل في صدد تأسيس عدد من الفروع في مناطق المملكة ذات الاحتياج الملح لخدمات الصندوق".

خمسة عوامل رئيسية للفقر في المملكة

تعد دراسة الدكتور راشد الباز أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والتي سبق أن نشرتها "الوطن" الدراسة المرجعية الوحيدة التي يعتمد عليها معظم الباحثين في مجال الفقر، حيث أوجزت ملامح الفقر في السعودية في النقاط التالية:

ـ البطالة: يشير إلى أن نسبة البطالة تمثل ٨,٥ % من إجمالي قوة العمل الوطنية، فيما ترفع المصادر الدولية هذه النسبة إلى ١٢% وهذا يعني وجود ما يقرب من مليون عاطل عن العمل من إجمالي القوى العاملة.

٢ ـ ارتفاع عدد المتقاعدين ممن يتقاضون معاشات محدودة: فعلى سبيل المثال تشير إحصاءات مؤسسة معاشات التقاعد إلى أن عددا من مشتركي قطاع العسكريين تقل رواتبهم الشهرية عن ٣ آلاف ريال سعودي. وأظهرت إحدى الدراسات أن غالبية المبحوثين من المتقاعدين أكدوا أن المعاش التقاعدي غير كاف لتلبية احتياجات الأسرة.

كما أظهرت دراسة ميدانية أخرى عن المتقاعدين في المملكة أن ٤٠% منهم لا يملكون مسكنا خاصا بهم، كما أن غالبية المتقاعدين في عينة الدراسة (٥٨%) يعيشون في بيوت شعبية أو شقق.

٣ ـ ضعف معاشات الضمان الاجتماعي السنوية التي يتقاضاها المستفيدون: والتي تتراوح ما بين ٥٤٠٠ ريال للفرد العائل، و ١٦٧٠٠ ريال للأسرة المكونة من سبعة أفراد. يضاف إلى ذلك ضعف مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل؛ إذ تقدر نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بأقل من ٦%.

٤ ـ انخفاض القدرة الشرائية للفرد والأسرة: فارتفاع تكلفة المعيشة في المملكة مقرونا بثبات الأجور في القطاع العام الذي يمثل الموظف الأول للقوى العاملة الوطنية (٨٠% من العمالة الوطنية في القطاع العام) أدى إلى مواجهة كثير من الأسر صعوبات في تأمين احتياجاتهم.

٥ـ ارتفاع نسبة الفئة المستهلكة في المملكة: فإذا عرفنا أن هناك فئات في المجتمع غير منتجة ـكفئة صغار السن الذين تبلغ أعمارهم عن ١٦ سنة فأقل، وفئة القوى غير العاملة من البالغين، وهاتان الفئتان تشكلان ٧٥% من السكان، بينما تبلغ الفئة المنتجة ٢٥%، وإذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من الـ٢٥% هم من أصحاب الدخول المتدنية- فسندرك حجم مشكلة الفقر في المملكة.

عضل البنات

المشكلة مستمرة لأن ظلم الآباء أهون برأيهن من الشكوى للمحاكم

المصدر: جريدة الوطن السبت ٧ جمادى الأولى ١٤٣٠ ـ ٢ مايو ٢٠٠٩ العدد٣١٣٧
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3137&id=100213&groupI

جدة: نجلاء الحربي

عضل الفتيات يعد من أخطر مظاهر انتهاك حقوق المرأة، سواء بفرض زواجها من رجل ترفضه، أو رفض زواجها من رجل لا يعاب عليه في دينه أو خلقه أو استقامته، أو حجزها لابن عمها.

علماء الصحة النفسية وخبراء شؤون الأسرة وحقوق الإنسان والقانون أجمعوا على أن "عضل الفتيات" تعطيل للفطرة، وانتهاك لحقوقهن، وتحريض لهن على عقوق الوالدين.

وشددوا على أن هناك فتيات كثيرات يفضلن قبول "ظلم آبائهن " لهن على تقديم شكاوى ضدهم للمحكمة الشرعية.

وأوضحوا أن هناك فتيات ينتظرن "عريس القبيلة" منذ ٥٠ عاما.. بينما توجد أخريات "محجوزات" لأبناء عمومتهن منذ طفولتهن.

وأكدوا أنه لا يجوز شرعا إكراه الفتاة على الزواج برجل ترفضه، أو منعها من الاقتران بالمستقيم الكفء. وطالبوا بقضاة متخصصين في القضايا الاجتماعية، لتلقي شكاوى الفتيات، ومنع عضلهن.

وحذروا من أن تسلط الآباء على البنات يهددهن بالإصابة بالاضطرابات النفسية، والاكتئاب، والقلق، والعزلة، وربما ينتهي الأمر بالانتحار.

وفي السطور التالية نتعرف على بعض حالات العضل لعدد من الفتيات، كما نتوقف أمام المزيد من آراء العلماء والخبراء حول مخاطر هذه القضية على الفتيات والمجتمع، ووسائل حلها.

من بين حالات عديدة.. نتوقف أمام حالة فتاة سعودية من أب سعودي وأم سورية.. رفعت شكوى لدى حقوق الإنسان ضد والدها بعد أن رفض تزويجها من ابن خالتها الذي يحمل الجنسية السورية.

والد الفتاة برر رفضه بالحفاظ على عادات وتقاليد قبيلته التي لا تسمح بتزويج الفتاة إلا من رجل سعودي.

تجاوزت الفتاة عمر ٣٠ عاما، ولم يشأ والدها أن يستجيب بأي شكل لطلب ابن خالتها المتكرر للزواج منها، فلجأت إلى حقوق الانسان طالبة إيجاد حل مناسب لمشكلتها، ودخول دار الحماية، وقد نجحت حقوق الإنسان في التوصل لاتفاق مع والد الفتاة انتهى إلى موافقته على تزويجها لابن خالتها.

أما "غادة. ن" فقد بلغت من العمر ٣٦ عاما، ولم يسبق لها الزواج.. تقول: والدي قام بتزويج شقيقتي، ولم يتبق إلا أنا بدون زواج، والسبب الرئيس وراء ذلك هو "الراتب" الذي أتقاضاه من عملي. وتضيف أن أباها يأخذ راتبها بالكامل، ويخاف أن يتقدم لخطبتها أحد طمعا في هذا الراتب. وتشير إلى أن أباها قام بفتح مشروع بعد أن أجبرها على أخذ قرض من أحد البنوك، وبالتالي يخاف من أن يأتي رجل للزواج منها وأخذ كل ما جمع أبوها.

وتقول: أعتبر نفسي ضحية لأبي الذي لا يعرف سوى المال، ولا يفكر في مصيري حتى بعد أن تجاوزت ٣٦ عاما دون أن يكون لي أبناء، أو تكون لي أسرة، ومع ذلك لا أستطيع أن ألجأ للقضاء، ولا أريد أن أكون عاقة لوالدي، ودائما أدعو الله أن يساعدني ويخلصني من هذه الحالة دون حدوث أي مشاكل مع أبي.

زواج القبيلة

الدكتورة سهيلة زين العابدين حماد عضو المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد أنها سبق أن تلقت اتصالا من فتاة أبلغتها أن في قبيلتها الكثير من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٤٠ عاما و٥٠ عاما، ولم يسبق لهن الزواج، لأن أولياء أمورهن يرفضون تزويجهن من غير القبيلة.
وتلفت إلى أن هناك قبائل عديدة تؤصل مبدأ تزويج الفتاة من نفس القبلية، أو قيام ابن عمها بالحجر عليها، وتبقى بدون زواج طوال العمر.
وتقول: إن فتاة سعودية تبلغ من العمر ٤٢ عاما رفعت قضية أمام المحكمة العامة على أخيها لرفضه تزويجها من كل من يتقدمون لها باعتبار أنها محجوزة لابن عمها منذ حياة والدها الذي أوصى شقيقها الأكبر ـ قبل وفاته ـ بالمحافظة على بقائها لابن عمها، الأمر الذي دفع الفتاة لتقديم شكوى ضد شقيقها، حيث استطاع القاضي إقناع أخيها بتزويجها من الرجل الذي تقدم لها بعد التأكد من حسن سيرته.

إنصاف الفتيات

وتكشف الدكتورة سهيلة أنه خلال ثلاث سنوات، وبالتحديد منذ بدء تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى نهاية العام ١٤٢٧ كانت هناك ١٤٢٩ قضية تلقتها الجمعية على مستوى المملكة، مشيرة إلى أنه يدخل ضمنها قضايا الأحوال الشخصية، وقضايا عضل الفتيات عن الزواج لكن بنسبة قليلة.
وتضيف أن وراء قلة قضايا عضل الفتيات أسبابا عديدة، أهمها خوف الفتاة، وحياؤها، وتردد كثيرات منهن في رفع شكاوى لحقوق الإنسان ضد أولياء أمورهن، مؤكدة أن من تستطيع تقديم شكوى لحقوق الإنسان تلجأ لدار الحماية حتى لا تتعرض لأي أذى.
وتوضح أن حقوق الإنسان تستخدم آليات معينة في سبيل مواجهة قضايا العضل، حيث تسعى إلى الاتفاق بين الطرفين، وإقناعهما للوصول إلى حلول مناسبة، فإذا لم يحدث اتفاق تلجأ الفتاة إلى القضاة للحصول على حقها، مشيرة إلى استعداد الجمعية الدائم للتدخل بشكل رسمي لإنصاف الفتاة، وإثبات حقها.
توعية دينية
وتلفت الدكتورة سهيلة إلى أن الضغط الاجتماعي الذي تتعرض له الفتاة يقف حاجزا دون تقديمها أي شكوى إلى الجهات المختصة في حالة عضلها عن الزواج من قبل ولي أمرها، خاصة في المجتمعات القبلية.
وتطالب بضرورة التعاون في سبيل التخلص من الأفكار القبلية التي تؤدي إلى عضل الفتيات، مؤكدة أن تلك الأفكار لا تعدو كونها عادات متأصلة في الكثيرين، تنم عن عصبية قبلية ليست من الإسلام، لأن الكفاءة بين المسلمين في الدين، ولذلك لابد من التخلص من تلك العادات والأعراف القبلية.
وتشدد على أهمية التوعية الدينية في تعريف الفتيات بحقوقهن، وتوجيههن للتمسك بها. وتطالب أئمة المساجد والعلماء والمشايخ بالتركيز على حل قضية العضل، ومواجهة العصبية القبلية، لأنه لا يستطيع أحد أن ينتزع من هذه القبائل الأفكار المتأصلة في عقولهم إلا المشايخ وأئمة المساجد، حتى يساعدوا في تزويج الفتيات، وعدم عضلهن، أو حجزهن لأحد أفراد العائلة، وتصحيح تلك الأفكار البالية، علما بأن العضل لا يقتصر على الفتيات بل يمتد إلى السيدات المطلقات.

جشع الآباء

أما المأذون الشرعي الدكتور أحمد المعبي فيجزم بأن هناك أسبابا عديدة لعضل الفتاة عن الزواج، منها العادات والتقاليد البالية التي ما زال البعض يتمسك بها، وتعتبر السبب الرئيس في حرمان الفتيات من نعمة الزواج.
ويقول: لقد جرت العادة في بعض المناطق القبلية بالمملكة على عدم تزويج الفتيات إلا من قبلي مثلها. ويلفت إلى أنه في بعض القبائل يجبر العرف الفتاة على الزواج من ابن عمها تحديدا.
ويضيف أن من الأسباب التي تدفع أولياء الأمور إلى عضل الفتاة عن الزواج اعتقاد بعض الآباء أن وراء تقدم بعض الشباب للزواج من الفتاة الطمع في راتبها، ومن ثم يحرص كثير من الآباء على عدم خروج مال الأسرة إلى شخص غريب.
ويوضح أنه من بين الأسباب أيضا جشع بعض الأولياء، وسعيهم الدائم إلى استنزاف رواتب بناتهن الموظفات، الأمر الذي يسبب الكثير من حالات العضل والحرمان للفتاة من الزواج.
ويؤكد أن هناك حالات قد تحرم الفتاة فيها من الزواج بغرض خدمة أهلها في المنزل، وإن كانت هذه الحالات قليلة، لكنها موجودة، و لا سيما بين المطلقات.

صراع داخلي

الدكتور هاني صالح أبوالروص استشاري الطب النفسي المشرف على الخدمات المساعدة بمستشفى الصحة النفسية بجدة يحذر من أن عضل الفتاة يسبب لها صراعا داخليا بين رغباتها التي فطرها الله عليها من ناحية، وبين أعراف وتقاليد المجتمع وإصرار ولي أمرها على منعها من الزواج دون أي مبرر معقول من ناحية أخرى.
كما يحذر من دخولها أيضا في صراع في علاقتها مع والديها، وما هو منتظر منهما لرعايتها وحمايتها وتلبية رغباتها العاطفية والمادية وبين حقيقة تسلطهما وتحكمهما في حياتها بطريقة غير إنسانية، أو شرعية، الأمر الذي يجعلها عرضة للإصابة بالاضطرابات النفسية.
ويشدد على أن الفتيات اللاتي يتعرضن للعضل معرضات أيضا بقوة للإصابة بمرض الاكتئاب بدرجاته المتعددة، والذي قد يؤدي في أسوأ حالاته إلى محاولة إيذاء الفتاة نفسها بالانتحار، وفي أخف درجاته إلى العزلة، والتحول إلى شخصية غير منتجة، أو فعالة في المجتمع.
ويضيف أن الاضطرابات النفسية للفتاة تمتد إلى إصابتها بالقلق، والتفكير الدائم في المستقبل، مع عدم الشعور بالأمان الذي قد يؤدي بدوره إلى الاكتئاب، و تكوين أفكار غير سوية أو اضطهادية، مع سلوكيات غير مقبولة ضد الوالدين، أو المجتمع كله، نتيجة الشعور بعدم إنصاف المجتمع لها، وتخليه عنها.
ويضيف أن عضل الفتاة يحدث من قبل أمها في بعض الأحيان، إما لشعورها بعدم الأمان، أو حاجتها لمن يرعاها، أو اعتقادها أن السماح للفتاة بالزواج يجعلها تفقدها إما من الناحية العاطفية أو من الناحية المادية كمعيل لها إذا كانت هذه الفتاة تعمل، ولكن حالات العضل من قبل الأمهات نادرة وفردية. ويشير أبو الروص إلى أن حجم المشكلة، وعدد مرات ورودها للمختصين في الطب النفسي قليل، لخوف الفتيات من عرض مشكلتهن، إما لعدم اقتناعهن بوجود حل، أو لتخوفهن من نظرة المجتمع السلبية لهن.

ولاية القاضي

القاضي إبراهيم النجيمي ـ رئيس محكمة جزئية ـ يوضح أنه عندما تلجأ الفتاة إلى القضاة لرفع قضية على ولي أمرها الذي عضلها عن الزواج يقوم القاضي بالبحث والسؤال عن الرجل الذي تقدم لطلب الزواج من الفتاة.
ويضيف أنه إذا وجد القاضي أن الرجل مستقيم وكفء لها يقوم باستدعاء ولي الأمر وسؤاله عن الأسباب التي تمنع زواج ابنته أو أخته، ويلزم القاضي ولي أمر الفتاة بإجراء العقد.
ويشير إلى أنه إذا رفض ولي الأمر تزويجها يستدعي القاضي من هو أقرب للفتاة بالولاية عليها كالأخ الشقيق، أو العم، أو غيرهما ممن هم أقرب، فإذا رفضوا جميعا عقد النكاح للفتاة يسقط القاضي ولايتهم، ويكون هو الولي شرعا على الفتاة، ويعقد لها على الزوج الذي تقدم لها.
ويحذر النجيمي من الحجر على المرأة باعتباره نوعا من أنواع العضل، وربما أشد منه، حيث تبقى الفتاة لابن عمها، مشيرا إلى أنه في حالة عدم قبول الفتاة الزواج بهذا الرجل فإن الشرع أيضا لا يقبل ذلك، لما ورد عن الرسول عليه الصلاة والسلام، حيث جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم قائلة: إن أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسة وأنا كارهة، فدعا رسول الله أباها، وجعل الأمر إليها، فقالت: يا رسول الله قد أجزت ما صنع أبي، ولكني أردت أن تعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء.

زيارات منزلية

ويتوقف الدكتور المعبي أمام أسباب أخرى لعضل الفتاة، مشيرا إلى أن هناك بعض الأسر ترفض تزويج البنت الصغرى قبل أختها الكبرى، حيث يتقدم الخاطب للصغرى، فيرفض الأب زواجها حتى تتزوج أختها الكبرى.
ويشير إلى أنه من بين أسباب عضل الفتيات المشاكل الاجتماعية بين الزوجين، مشددا على أن الانفصال بين الزوجين يعد أحد الأسباب الشائعة، حيث يرفض الأب أي شاب يتقدم لزواج ابنته من جهة الزوجة المطلقة، ومن ثم يضيع مستقبل الفتاة بسبب خلافات والديها.
ويقول: إن العضل يكون، في الغالب، للفتيات اللاتي تجاوزن عمر ٣٠ سنة فأكثر، حيث يمنع عنها ولي أمرها الزواج لأسباب تعود لمصلحة الأب، مشيرا إلى أن كل فتاة اقتربت من سن الزواج ورفض ولي أمرها تزويجها تقع تحت مسمى "العضل".

ويدعو إلى ضرورة وجود قضاة متخصصين في القضايا الاجتماعية، يتفرغون لتلقي الشكاوى من الفتيات اللاتي يمارس عليهن العضل، وحل مشكلاتهن، مشددا على ضرورة تعيين قاض أو أكثر في كل محافظة، للنظر في قضايا عضل الفتيات من قبل ولاة أمورهن.

ويطالب بتشكيل فريق نسوي للقيام بزيارات منزلية، لمتابعة شؤون الفتيات المغلوبات على أمورهن، واللاتي لا يجرؤن على تقديم شكاوى في المحاكم الشرعية، لأن طبيعة الفتاة وحياءها لا تمكنها من مصادمة والدها و لو كانت محقة، و بذلك يتم القضاء على قضية العضل في المجتمع السعودي.

انتقد غياب الرؤية الموحدة بين وزارات التعليم والعمل والتخطيط والمالية

منتدى الرياض: الكفيل والواسطة يحدان من تنافسية سوق العمل

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد ٠٨/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٣/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٧
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090503/Con20090503274672.htm

حازم المطيري ـ الرياض

كشفت دراسة أعدها منتدى الرياض الاقتصادي بعنوان «رؤية لتنمية الموارد البشرية» ضمن سلسلة دراساته الداعمة لتشخيص القضايا الاقتصادية الوطنية وإيجاد الحلول والتوصيات المناسبة عن أن معوقات تنمية الموارد البشرية تتمثل في ضعف التنسيق بين الوزارات ذات العلاقة بتنمية الموارد البشرية «التربية والتعليم، الصحة، العمل، الاقتصاد والتخطيط، والمالية» وغياب وجود رؤية موحدة تعمل من خلالها تلك الوزارات، مما أدى إلى وجود خلل في إدارة عملية تنمية الموارد البشرية.

وأشارت هذه الدراسة التي رفعت إلى الجهات المعنية إلى أن نظام الكفيل يحد من تنافسية سوق العمل، وأن سياسة السعودة المطبقة لم تحقق النتائج المتوقعة منها، وأن سياسة الاستقدام تؤدي للاحتفاظ بالعمالة منخفضة الإنتاجية، إلى جانب أن تشريعات الهجرة في المملكة لا تشجع على استقطاب الكفاءات المتميزة في كل التخصصات، وأن تشريعات العمل الجديدة التي تنص على نسبة سعودة لا تقل عن ٧٥ في المائة لا تناسب بعض الأنشطة الاقتصادية.

ورصدت الدراسة عددا من السلبيات المؤثرة على تنمية الموارد البشرية، مشيرة إلى تفشي استخدام الواسطة في التوظيف، وضعف رغبة العامل السعودي في التنقل من مدينة إلى أخرى حسب متطلبات العمل وتفضيل العمالة الوطنية للعمل بالقطاع الحكومي عن القطاع الخاص إلى جانب قلة التزام بعض أصحاب العمل بحقوق العمال، واستمرار النظرة السلبية للعمل المهني واليدوي من قبل المجتمع.

وأشارت إلى ازدياد عدد خريجي التخصصات النظرية عن المطلوب منهم في سوق العمل، ووجود قدر كبير من العمالة السائبة ما يضر بالعمالة الوطنية إلى جانب قلة استقرار العمالة الوطنية في وظائف القطاع الخاص ومحدودية المجالات والفرص الوظيفية للمرأة.

وقالت إن القطاع الخاص يفضل العمالة الوافدة عن العمالة الوطنية، فضلا عن تدني قدرة هذا القطاع عن منافسة الجهات الحكومية، خصوصا في المشروعات الصحية والتعليمية، وأن هناك انخفاضا نسبيا في إنتاجية القوى العمالة الوطنية عن نظيرتها الوافدة، وضعف في جاذبية الفرص المتاحة للقطاع الخاص للاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وأن وجود راتبين للوظيفة الواحدة بين العمالة الوطنية والوافدة يخل بتوازن سوق العمل لصالح العمالة الوافدة.

وأشارت الدراسة التي سعت إلى تشخيص المشاكل الراهنة لتنمية الموارد البشرية بأبعادها الاقتصادية والتخطيطية والتشريعية والسلوكية وتحليل أسباب نجاح الدول الأخرى في هذه التنمية، ووضع رؤية مستقبلية جديدة ومتكاملة الأبعاد لتنمية الموارد البشرية في المملكة إلى ضعف التنسيق بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بدور كل منهما في مشروعات وبرامج تنمية الموارد البشرية، إضافة إلى اعتماد أساليب التدريس في التعليم على أسلوب التلقين أكثر من الإبداع والابتكار، وافتقار المناهج التعليمية إلى تنمية القدرة على الإبداع، وتركيز معظم برامج الدراسة في مراحل التعليم الثانوي والجامعي على الجوانب النظرية.

وتطرقت إلى المزيد من السلبيات والمعوقات المؤثرة على تنمية الموارد البشرية، مشيرة إلى ضعف استخدام الحوافز للعمالة المتميزة وضعف فاعلية الإرشاد الطلابي في توجيه الطلاب نحو التخصصات التي يتطلبها سوق العمل ومحدودية الفرص لإعادة تأهيل الباحثين عن العمل من الجنسين، وضعف أساليب المحاسبة والمساءلة بما يردع العمالة المقصرة إلى جانب قلة الاهتمام بالتدريب المهني للجنسين بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل.وبينت الدراسة أن ضعف اعتماد برامج التعليم والتدريب على الجوانب التطبيقية والعلمية، ومحدودية الطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي وخصوصا في الأقسام العلمية والفنية، وتدني مستوى تدريب العمالة على رأس العمل في بعض شركات القطاع الخاص، وضعف التخطيط لبرامج التدريب أثناء الخدمة التي يحتاجها الموظف الحكومي على رأس العمل، واستخدام الأساليب الحديثة في التعليم والتدريب غير كافية، وأن ذلك يعد من أهم المعوقات المؤثرة في تنمية الموارد البشرية في المملكة.وأضافت الدراسة ضمن رصدها للعوامل المؤثرة في تنمية الموارد البشرية السعودية، أن ضعف مشاركة القطاع الخاص في مجالس اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية والتدريبية، وقدم بعض الأنظمة واللوائح الخاصة بتنمية الموارد البشرية، وقلة التنسيق عند وضع التشريعات الخاصة بالتنمية بين الجهات المعنية.

لجنة لتوظيف المعوقين وتسهيل قبولهم في الجامعات

المصدر: جريدة الحياة - ٠٩/٠٥/٠٣// الموافق ٧ جمادى الأولى ١٤٣٠
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/05-2009/Article-20090503-03216636-c0a8-10ed-00fa-e78f13a10215/story.html

الدمام

وجه أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز، بتشكيل لجنة تدرس أحوال الأيتام والمعوقين في المنطقة، وأصدر تعليماته لإمارة المنطقة بـ»المساهمة في توظيفهم في القطاعين العام والخاص، لدمجهم في المجتمع، للعيش بكرامة، وكذلك تسهيل أمورهم في طلباتهم لدى الدوائر الحكومية، كقبولهم في الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة، وتقديم الخدمات لهم بكل يسر وسهولة».

وأكد أمير الشرقية، أن «الواجب الكبير على الجميع في الاهتمام في هذه الشريحة، كونهم جزءا مهما من هذا المجتمع السعودي المتميز بالعطاء والإحساس في الواجب نحو أبنائه، والمهم الاستمرار بهذا التوجه للوصول إلى الهدف المطلوب، وهو تحسين أوضاعهم، والخروج بنتائج مفيدة على المدى الطويل، لأنهم جزء غال من كيان هذا المجتمع، كونهم شريحة من المجتمع، تستحق الاهتمام من الجهات الحكومية وأفراد المجتمع كافة». وقال: «نحمل على عاتقنا أمانة لتقديم الرعاية والمساعدة لهم».

ويترأس اللجنة وكيل إمارة الشرقية زارب القحطاني، وعضوية كل من: المدير العام للشؤون الاجتماعية، والمدير العام للخدمة المدنية، والمدير العام لمكتب العمل، والأمين العام لجمعية البر، والمدير العام للجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعوقين في الشرقية.

أعدته مؤسسة الملك خالد الخيرية

خادم الحرمين يوجه بدراسة مشروع نظام الحد من الإيذاء

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٨ جمادي الأولى ١٤٣٠هـ - ٣ مايو ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٢٣
http://www.alriyadh.com/2009/05/03/article426646.html

الرياض عبدالسلام البلوي:

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بدراسة مشروع نظام الحد من الإيذاء في المملكة المعد من مؤسسة الملك خالد الخيرية على شكل نظام منفصل ومستقل عن مشروع نظام الحد من إيذاء الأطفال، على أن يراعى فيه الأحكام الواردة في نظام حماية الطفل من الإيذاء نظرا للاختلاف بين ظروف وحالات الإيذاء بين الأطفال والنساء. وكانت لجنة تضمن ممثلين من خمس وزارات (الداخلية، العدل، الشؤون الإسلامية،الصحة، التربية والتعليم) وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء وهيئة حقوق الإنسان وأيضا الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قد بررت فصل النظامين باختلاف الطفل عن باقي الفئات المعرضة للإيذاء من حيث الخصائص النفسية وأنواع الإساءة والإهمال التي من الممكن أن يتعرض لها الطفل مما يستدعي اختلاف العقوبات المقررة لتلك الأنواع كما سيؤثر دمج النظامين على مدى كفاية الحماية المراد توفيرها، وقالت اللجنة أن للمرأة شأنها الخاص واستقلالها بكثير من الأوضاع والأحكام التي لا يشاركها فيها الطفل وبالتالي قد يكون الدمج مضعفا للنظام ويؤدي للتكرار في أحكامه واللجوء للتعميم في صياغة مواده والتباين في تفسيرها. إلى ذلك بدأت لجنة في هيئة الخبراء في دراسة مشروع نظام الحد من الإيذاء في المملكة، فيما شرع فريق عمل يضم عدد من أعضاء مجلس الشورى في دراسة مشروع نظام حماية الطفل من الإيذاء والذي يهدف إلى حماية الطفل من كل أنواع الإساءة والإهمال ومظاهرها في الأسرة والمدرسة والحي والأماكن العامة أو حتى دور الرعاية والتربية البديلة والمؤسسات الحكومية والأهلية، كما يشدد النظام المكون من (٢٤) مادة على تحقيق وتوفير الرعاية اللازمة للطفل والحد من انتشار أشكال الإساءة التي قد يتعرض إليها، ونشر الوعي بحقه في الحياة بلا إهمال وإساءة. وأعتبر المشروع المقترح بقاء الطفل دون سند عائلي من الحالات التي هدد سلامته وصحته النفسية والجسدية وضم لها أيضا عدد من الحالات مثل الإهمال والتشرد والتقصير المتواصل في تربيته ورعايته والاستمرار في سوء معاملته واستغلاله جنسيا أو اقتصاديا أو استغلاله في الإجرام والتسول، ويضاف إلى ذلك انقطاع الطفل عن التعليم واعتياده مغادرة محل أقامته أو تغيبه عنه دون رقابة أو علم من المسؤول عنه وبقاءه دون أوراق رسمية تثبت هويته. وحذر مشروع النظام من بيع الدخان ومشتقات التبغ للطفل ويحظر استيراد وبيع ألعاب الطفل والحلوى المصنعة على هيئة سجائر أو أدوات التدخين،كما يحظر من عرض المشاهد التي تشجعه على التدخين، أو التدخين أثناء تواجده. ويحظر المشروع المقترح إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مصنف أو مطبوع أو مسموع أو مرئي موجه للطفل يخاطب أو يثير غرائزه والتي تزين له سلوكا مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام و الآداب العامة ،كما يمنع مشاركته في المسابقات والنشاطات الرياضية أو الترفيهية التي تعرض سلامته وصحته للخطر. وشدد النظام على جميع الجهات مراعاة مصلحة الطفل في جميع الإجراءات التي تتخذ في شأنه وسرعة إنجازها ومراعاة حاجاته العقلية والنفسية والجسدية والتربوية بما يتفق مع سنه وصحته ونحوهما، وعلى الجهات ذات العلاقة اتخاذ التدابير اللازمة للطفل الكائن في بيئة تعرض سلامته العقلية والنفسية والجسدية أو التربوية لخطر الانحراف. يذكر أن مشروع نظام حماية الطفل قد عرف الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره.

اعترف بأعطال الشبكة

مدير سجن الجبيل ينفي انقطاع المياه عن العنابر

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد ١٤٣٠/٠٥/٠٨هـ) ٠٣/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٧
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090503/Con20090503274659.htm?kw

محمد حبيان ـ الجبيل

أكد مدير سجن الجبيل المقدم خالد الطليان عدم انقطاع الماء عن عنابر النزلاء لكنه اعترف بوجود بعض الأعطال التي قد تتعرض لها شبكة المياه بين الحين والآخر، وبشكل نادر الحدوث، والتي يتم إصلاحها في حينها، كما أكد توافر جميع الخدمات لجميع النزلاء وتقديمها لهم بالشكل المطلوب .

وكان الطليان يرد على شكاوى نزلاء سجن الجبيل العام بسبب انقطاع الماء عن العنابر لأكثر من أربعة أيام، ومعاناتهم حيال ذلك، والتى نقلها ذووهم أثناء زيارتهم لهم في السجن، معربين لـ«عكاظ» عن استيائهم الشديد من الأوضاع التي يعيشها أقاربهم النزلاء داخل سجن الجبيل بسبب نقص الخدمات في بعض مرافق السجن .

وذكر أحد أقارب نزيل في سجن الجبيل أن عددا من النزلاء امتنعوا في فترة سابقة عن الطعام بسبب غياب النظافة في بعض مرافق السجن، إضافة إلى عدم تأمين الصحف اليومية لهم . كما نقل مطالبة النزلاء لهيئة حقوق الإنسان بضرورة تنظيم زيارات تفقدية مفاجئة لسجن الجبيل للوقوف على الأوضاع التي يعيشونها داخل السجن .

برعاية الأميرة عادلة بنت عبدالله

محاضرة عن العنف الأسري بغرفة أبها

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد ٠٨ جمادى الأول ١٤٣٠ العدد ١٣٣٦٦
http://www.al-jazirah.com/829659/ln37d.htm

أبها - عبدالله الهاجري:

تحت رعاية سمو الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني تنظم الغرفة التجارية الصناعية بأبها مساء الثلاثاء محاضرة عامة عن دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني. وستتناول المحاضرة المقرر عقدها بمقر الغرفة تحسين الثقافة الحقوقية والاجتماعية تجاه قضايا العنف الأسري وكيفية معالجتها والوقاية منها. وسيشارك عدد من المختصين يتقدمهم الشيخ حمد الرزين القاضي بالمحكمة الكبرى بالرياض ومساعد القحطاني محقق أول بهيئة التحقيق والادعاء العام والمقدم عبدالله بن ظفران من شرطة عسير إضافة للمحامي هادي اليامي عضو لجنة حقوق الإنسان.

الغفيص: نرفض اتهامنا بتفريخ البطالة

مذكرة تفاهم لتدريب المستفيدين من المجمعات الإسكانية

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد ١٤٣٠/٠٥/٠٨هـ) ٠٣/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٧
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090503/Con20090503274634.htm

نواف عافت ـ الرياض

دفع محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الاتهامات التي توجه للمؤسسة بـ «تفريخ البطالة» مؤكدا أن هذا الكلام لا يستند إلى حقيقة، فسوق العمل متاحة للجميع ويعمل فيها نحو ٧ ملايين وافد، وفي مقدور السعوديين ممن يحصلون على التأهيل أن يعملوا في هذا السوق، مرجعا أسباب المشكلة إلى «تفضيل الشباب الجلوس في المنزل وطلبهم لأعمال محددة».

جاءت تصريحات الغفيص عقب توقيعه أمس اتفاقية مع مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي؛ تهدف إلى تدريب وتأهيل المستفيدين من المجمعات السكنية، التي نفذتها مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي، وتهدف مذكرة التفاهم إلى تحقيق التعاون بين الطرفين لتنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية للمستفيدين من المجمعات الإسكانية التنموية، التي نفذتها مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي في مختلف مناطق المملكة، ودعم مشاريع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال للمستفيدين من تلك المجمعات، وكذلك دعم أعمال الصيانة لمساكن ومرافق تلك المجمعات من خلال برامج التدريب التعاوني للمتدربين.

وتشمل البرامج المستهدفة في برنامج التعاون هذا تنفيذ العديد من البرامج التدريبية، منها: برامج التدريب التطويرية لمهارات محدودة ولفترات قصيرة، برامج التدريب التأهيلية لمهن محددة، برامج التدريب التوعوية والتثقيفية، برامج التدريب المشترك المنتهية بالتوظيف، برامج دعم مشاريع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال، وبرامج التدريب على صيانة المساكن.

وأوضح وزير الشؤون الاجتماعية الأمين العام للمؤسسة أن هذا البرنامج يعد من أهم البرامج التي ستقوم بها المؤسسة؛ لتحقيق أهدافها ورسالتها في برامج التنمية المستدامة للمستفيدين من برامج مؤسسة الملك عبد الله لوالديه للإسكان التنموي، مشيدا بالدور الذي تقوم به المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في إعداد وتأهيل القوى العاملة الوطنية، وما حققته من تطور ملموس في مستويات التدريب في التخصصات التقنية والمهنية المختلفة، مؤكدا أن الشراكات التي يتم توقيعها تهدف إلى معالجة الفقر في المملكة؛ لأنها توفر التدريب وفرص العمل للشباب وتدمجهم في السوق، وتجعلهم غير محتاجين للضمان الاجتماعي أوالتسول.

وأوضح العثيمين أن الانتشار الذي نشهده لمشاريع الوحدات التدريبية التابعة للمؤسسة في مختلف مناطق المملكة، وكذلك وجود مرافق التدريب في مجمعات الإسكان التنموي سيسهمان في تفعيل برامج التدريب للمستفيدين من برامج الإسكان التنموي والتي تنفذ في تلك المناطق.

وقع المذكرة من جانب مؤسسة الملك عبد الله لوالديه للإسكان التنموي وزير الشؤون الاجتماعية أمين عام المؤسسة الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، فيما وقعها من جانب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني محافظ المؤسسة الدكتور علي بن ناصر الغفيص.

تخفيف الحكم بالقتل على سعودي باليمن

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٨ جمادى الأولى ١٤٣٠ ـ ٣ مايو ٢٠٠٩ العدد ٣١٣٨ ـ السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3138&id=100372

الرياض: عبدالله فلاح

نجحت مساعي السفارة السعودية في صنعاء في إنقاذ مواطن من حكم بالإعدام أو السجن المؤبد، بعد أن تدخلت للدفاع عن المتهم، وصدر الحكم عليه بالسجن ٥ سنوات وتسليمه وترحيله.جاء ذلك في خطاب وجهته السفارة السعودية باليمن ردا على استفسار للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعد أن تظلم شقيق المواطن الموقوف في اليمن لدى الجمعية طالبا استئناف الحكم الصادر بحق شقيقه.وكان المواطن "أ.أ.ع" قد اتهم في قضية تهريب مخدرات واستخراج هوية يمنية مزورة، وتقدم ذووه بطلب استئناف للحكم الشهر الماضي، ورفضوا ترحيله إلى المملكة.وأكد السفير السعودي باليمن علي محمد الحمدان في خطابه أن السفارة تعمل على ترحيل أي مواطن إلى الوطن أيا كانت قضيته.

ازدياد أعمال الشغب بسجون الأردن

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٨ جمادى الأولى ١٤٣٠ ـ ٣ مايو ٢٠٠٩ العدد ٣١٣٨ ـ السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3138&id=100444

عمان : أ ف ب

أكد المركز الوطني لحقوق الإنسان أمس ازدياد أعمال الشغب داخل السجون الأردنية خلال عام ٢٠٠٨ وذلك في تقرير حول واقع حقوق الإنسان في الأردن خلال العام الماضي. وقال المركز الأردني المستقل الذي نفذ ٣٢ زيارة لسجون المملكة العشرة خلال العام الماضي في تقريره إنه لاحظ «ازدياد وتيرة الشغب داخل بعض السجون مما أسفر عن نتائج سلبية تمثلت بوفاة ثلاثة سجناء نتيجة الاحتراق في سجن الموقر وإصابة ١٦٠ نزيلا في ثلاثة سجون أخرى وامتداد دائرة الشغب إلى أكثر من خمسة سجون».

المتهمون بسرقة الأغنام يعترضون على السجن والجلد ويطلبون العفو

المصدر: جريدة المدينة الأحد، ٣ مايو ٢٠٠٩ الموافق ٧ جمادى الأولى ١٤٣٠
http://al-madina.com/node/133567

حاتم العميري - مكة المكرمة

قدم ذوو الشبان الثلاثة الذين اتهموا بسرقة ١٣رأسا من الاغنام والذين أصدرت المحكمة العامة بمحافظة الطائف حكما بسجنهم سبع سنوات وجلدهم ١٥٠٠ جلدة ،لائحة اعتراض على الحكم مطالبين بتخفيفه او العفو عنهم . وأشار شقيق أحدهم أنه كان من المفترض إعادة القضية للشرطة بعد اخبار المتهمين للقضاة بأن اعترافاتهم أخذت بالقوة على حد زعمه واوضح انهم بانتظار تحويل اللائحة الاعتراضية الى محكمة الاستئناف مشيرا انها تضمنت الطعن في رواية الجريمة من قبل المبلغ صاحب الحق الخاص والمجني عليه وهو العامل الذي يعمل لدى صاحب الأغنام موضحا أنهما لم يحددوا الجناة او عدد رؤوس الاغنام المسروقة . وكان صاحب الاغنام اشار الى اعتداء ثلاثة أشخاص على عامله وسرقة عشرين رأسا من الأغنام والهروب وبمعاينة الشبك لوحظ أنه عبارة عن شبك مصنوع من الحديد ووجد بداخله عدد من الأغنام وله باب ولم يلاحظ عليه أي آثار تكسير وبمعاينة الغرفة الخاصة بالعامل لم يلاحظ بها آثار عنف كما تضمنت اللائحة الاشارة الى التناقض في إقرار المتهمين المدون في الضبط والصك و جاء تقرير الطب الشرعي مخالفا لما ذكر في محضر المعاينة حيث اشار الى وجود سحجات بالركبة اليمنى واليسرى وعند إجراء المناظرة لجسم العامل الهندي تلاحظ إصابته بسحجة في الركبة اليسرى فقط.كما تضمنت اللائحة الطعن في الشاهد الوحيد بالقضية والذي أثبت ذوو المتهمين بشهادة شهود أنه كان اثناء السرقة في مكة المكرمة وأبان المحامي محمد نهار ان الشريعة جاءت بما يكفل مصالح الناس ومن خلال اطلاعي على صك الحكم اتضح بأن ناظري القضية ساووا بين المتهمين الثلاثة في حكمهم ثم صرفوا النظر عن دعوى الحرابة وحكموا عليهم بالشبهة والريبة لسبعة أعوام والف خمسمائة جلدة ولو أخذوا بأحكام بديلة في مثل هذه الأمور .

إشادة إعلامية بندوة الإعلام والصحة النفسية وتوصيات الختام المطالبة بتخصيص إعلاميين للتوعية النفسية والتأكيد على ضرورة احترام خصوصيات المرضى

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد ٠٨ جمادى الأول ١٤٣٠ العدد ١٣٣٦٦
http://www.al-jazirah.com/829659/ln37d.htm

الجزيرة - خالد الحارثي

أشاد عدد من الإعلاميين من أعضاء ملتقى إعلاميي الرياض بندوة الإعلام والصحة النفسية والتي نظمها مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض بالتعاون مع الإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة وبدعم منظمة الصحة العالمية مؤخرا وقدر الأعضاء للجنة المنظمة حرصها على التكامل مع وسائل الإعلام وتوجيه مناقشات الندوة نحو ما يخدم المريض إعلاميا ودعوة المهتمين من المختصين بالصحة النفسية والإعلاميين من الصحافة والإذاعة والتلفزيون والإعلام الإلكتروني. وقال الأستاذ خالد الثبيتي رئيس الملتقى إن الندوة قد ساهمت في تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عن المرض والمريض النفسي ووحدت الجهود في ما يخدم المريض وأعطت الرؤية الصحيحة حول ما ينشر عن المرض النفسي في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية من جانب آخر أعلنت اللجنة المنظمة لندوة (الإعلام والصحة النفسية .. نحو دور تكاملي) التوصيات التي أقرتها مناقشات ومداولات الندوة وهي: أكد الجميع على أهمية الإعلام وتأثيره المباشر على الصحة النفسية للفرد والمجتمع وبناء عليه فلا بد من وجود ممارسة صحفية مهنية فيما يتعلق بهذه القضايا والعمل على إيجاد إعلاميين متخصصين في مجال التوعية النفسية ومكافحة المخدرات، التأكيد على احترام خصوصية المرضى النفسيين وعدم انتهاكها من بعض وسائل الإعلام، العمل على تفعيل دور أقسام العلاقات العامة في المستشفيات والمراكز العلاجية النفسية للقيام بدورها المباشر في خدمة المريض والمراجع أولا وإيصال رسالة المنشأة ثانيا، تصحيح المفاهيم الخاطئة حول الصحة النفسية ومشاركة الإعلام بذلك خصوصا ما يتعلق بربط المرض والمريض النفسي بالعنف والخطورة، تحسين التواصل بين وسائل الإعلام المختلفة والمنشآت النفسية والمختصين بما يضمن دقة المعلومات وصحتها، إجراء الدراسات والبحوث التي تساعد في صياغة إستراتيجية توعوية فعالة في مجال الصحة النفسية، قيام أقسام التوعية والتثقيف بالمستشفيات بدورها التوعوي حسب المنهجية العلمية واستخدام الوسائل ذات الفاعلية وتركيز الجهود.

من ينقذ هؤلاء الأطفال ممن يتحرش بهم؟!

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٨ جمادى الأولى ١٤٣٠ ـ ٣ مايو ٢٠٠٩ العدد ٣١٣٨ ـ السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3138&id=11032&Rname=209

أمل زاهد

تتساءل الأستاذة حنان -وهي منسوبة إحدى الروضات الأهلية في المدينة المنورة- بلهجة تقطر غضبا وألما: إلى من ألجأ إذا ما تأكدت أن طفلا ما في روضتي يتعرض لتحرش جنسي في منزله؟! وكيف أحميه وقد أخذته أمه ولم تعد به ثانية للروضة بعد ما أخبرتها - بسرية تامة- بما همس به الصغير وهو يرتعد فرقا، بعد أن ضبط وهو يتحرش جنسيا بزميله؟! الصغير البريء قال إنه يقلد ما فعله أخوه به في البيت، ولكن الأم غضبت وزمجرت وهددت وغادرت المكان، ثم رفضت بعدها أن ترد على تليفونات أي من منسوبات الروضة!! معلمة في روضة أخرى حكت لي ذات السيناريو تقريبا مع اختلاف في التفاصيل فالضحية هذه المرة بنت في الخامسة من عمرها تتعرض لتحرش أخيها في المرحلة المتوسطة، وتكرر مشهد الأم المهددة والمتوعدة، بل تمادت هذه الأم وقالت : سأتهم الروضة ومنسوباتها بالتسبب في العلامات الموجودة على رقبة الصغيرة ووجهها، وأخذت طفلتها وولت إلى غير رجعة. معلمة ثالثة في روضة تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية حكت حكاية مشابهة والضحية هذه المرة طفلة تتعرض لتحرش أبيها.. والمسلسل يتوالى، وما خفي كان أعظم. وعندما سألت المعلمات الثلاث ألا يتوفر في روضاتكن رقم معين تبلغون من خلاله في هذه الأحوال، وألا يتم تعريفكن بآليات معينة يجب اتباعها، كانت الإجابة هي النفي مع إحساس مرير بالعجز وقلة الحيلة!

نحن أمام ثلاث حالات متشابهة في مدينة واحدة وفي روضات مختلفة يتم فيها إعدام الطفولة ونحر براءتها ثم تقف المعلمات مكتوفات الأيدي دون قدرة على حماية الأطفال! بينما تتواطأ الأمهات مع ثقافة الصمت والتعتيم والخوف من الفضيحة لإخفاء معالم الجريمة والسكوت عنها وبالتالي استمرارها، في غياب تام للقوانين والإجراءات التي يجب أن تضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه العبث ببراءة هؤلاء الأطفال وانتهاك حرمة أجسادهم!

من ينقذ هؤلاء الأطفال من براثن المتحرشين بهم؟! وإلى كم ضحية بريئة نحتاج كي نتحرك ونخرج بقوانين وتدابير تحمي هؤلاء الأطفال؟!

والكارثة أننا احتجنا إلى سنوات طويلة لمجرد الاعتراف بوجود التحرش الجنسي بالأطفال في مدارسنا وبيوتنا! والسؤال اليوم كم سنة سنحتاج لنخرج من دوائر مناقشة الحلول وبحثها وتداولها دون اتخاذ أية خطوات لتفعيلها؟! كم سنة أخرى سترن الهواتف على أرقام الشؤون الاجتماعية المخصصة لاستقبال الشكاوى ثم لا تجد مجيبا عليها، وإن وجدت مجيبا يكون الأوان قد فات؟! إلى متى سنسمع تصريحات تذر الرماد في العيون وتلتف على الحلول؟! وإلى متى سنسمع عبارة حالات فردية للتنصل من المسؤولية والتقليل من حجم المشكلة؟!

طفل واحد يتعرض للانتهاك يستحق أن نقيم الدنيا ولا نقعدها في سبيل حمايته، بينما لا زلنا محلك سر لا نراوح طاولات الملتقيات والمؤتمرات وورش العصف الذهني، لتبقى توصياتها حبرا على ورق وكلاما تذروه الرياح.. ولا تزال الضحايا تتساقط يوما بعد يوم حتى إشعار آخر!

شرطة جدة تبحث عن يمني تزوج مواطنة بحفيظة نفوس مزورة

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين ٠٩/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٤/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٨
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090504/Con20090504274910.htm

حامد الإقبالي ـ مكة المكرمة

بدأت وحدة البحث والتحري في شرطة السلامة في محافظة جدة أمس في البحث عن مطلوب يمني الجنسية زور هوية مواطن سعودي وتزوج مواطنة وأنجب منها ولدا وبنتين، ولم تكتشفه إلا بعد زواج دام ١٥ عاما ليطلقها ويلوذ بالفرار وذلك بعد أيام من مخاطبة جمعية حقوق الإنسان شرطة جدة للبحث عن المزور الهارب منذ ثمانية أعوام.

أم خالد وهي سعودية (٤٧ عاما) اكتشفت أن الرجل الذي تزوجته على أنه مواطن، غير سعودي وأن حفيظة النفوس التى كان يحملها مزورة ومهترئة، تحتوي على أختام لا تمت للأحوال المدنية بصلة. وأشارت إلى أنها بعد عام من الزواج أنجبت طفلها الأول ثم رزقت بعده بنتين، وبعد أكثر من عشرة أعوام، ألحت على زوجها أن يكمل الإجراءات النظامية لإصدار شهادات ميلاد لأبنائه، خصوصا بعد تعرضه لوعكة صحية، وفصله من عمله، لكنه حاول التهرب من الأمر كأنه لا يعنيه، وتضيف: واجهت زوجي بالأمر، بعد أن أقعدته الجلطة التي أصيب بها، وطلبت بطاقة الأحوال التابعة له، فلم أجد سوى حفيظة نفوس قديمة جدا، وعندما توجهت بها إلى الأحوال المدنية في العاصمة المقدسة طلبوا مني مصدر هذه الحفيظة لوجود أختام عليها لا تمت للأحوال المدنية بصلة، وتم إحالتها إلى قسم القضايا والتزوير، حيث طلبوا من زوجها الخضوع للتحقيق حول مصدر هذه الحفيظة، إذ ادعى زوجها فقدانه الذاكرة، وحين حاصرته الأسئلة اتضح أنه غير سعودي ويحمل جنسية عربية أخرى .

وعن كيفية اقترانها بشخص لاتعرفه قالت: جمعتني به الصدفة قبل عشرين عاما، وذلك من خلال اشتراكي في مسابقة روجت لها مؤسسة كان يعمل فيها حيث اتصلت بالمؤسسة عقب فقداني كوبونات المسابقة فأخبروني بضرورة الحضور، وحين حضوري طلب مني الموظف رقم الهاتف، كإجراء كنت أعتقد أنه روتيني، لكنه اتصل بي لاحقا ليطلب الزواج مني، فأحلت الموضوع إلى ولي أمري، ولم تمض أيام إلا وأنا في عش الزوجية .

لكن تستطرد أم خالد: تجري الرياح بما لاتشتهي السفن فبعد عشرين عاما من تلك الزيجة وجدت نفسي أواجه مشاكل لاقبل لي بها، منها عدم قدرتها على التنقل لمتابعة الإجراءات في الوقت الذي تطالبها بعض من الجهات الحكومية بالحضور إليها، في حين تقف عاجزة عن دفع كلفة التنقل، بل إن إحدى بناتي بدأت تتأثر سلبا نتيجة هذه الظروف المحيطة بهم والتي دفعتها لطرق أبواب الجمعيات الخيرية لمساعدتها على الحصول على مأوى، لكنها كما تقول لم تتجاوب مع طلبها لأن أبناءها بلا هوية.

مصدر أمني في شرطة جدة أوضح أنهم لا يزالون يبحثون عن المزور الهارب وجار جمع الأدلة حول مقر سكنه في جدة.

محامو كولورادو يعترضون على إجراءات محاكمة التركي

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين ٠٩/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٤/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٨
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090504/Con20090504274908.htm

منصور الشهري ـ الرياض

اعترضت نقابة المحامين في ولاية كولورادو الأمريكية على إجراءات المحكمة في اختيار المحلفين في قضية طالب الدراسات العليا؟السعودي المسجون في أمريكا حميدان التركي والتي كان لهذه الاختيارات الأثر في إدانته والحكم عليه .

وأوضح فهد النصار المتحدث الرسمي باسم أسرة حميدان التركي في تصريح صحافي أمس أن هذا الاعتراض جاء في وثيقة قدمتها النقابة للمحكمة العليا في ولاية كلورادو، مشيرا إلى أن الوثيقة المقدمة من النقابة إلى المحكمة العليا استندت إلى بطلان اختيار المحلف المرموز له بـ C.M. والذي كان من أقواله «بصرف النظر عن الحقائق المقدمة في القضية، فإنه إذا وصل الأمر إلى ما يقوله هو أو ما تقوله هي فسيكون انحيازي إلى تصديق التهم الموجهة إليه بناء على قناعات السيد التركي الدينية» في معرض رده على القاضي حيث أكد على المحلفين بالاعتماد في حكمهم على الحقائق المقدمة لهم دون الالتفات للخلفيات الدينية أو الفكرية للمتهم.

؟وقال إن النقابة أكدت أن عبارة عضو هيئة المحلفين «بصرف النظر عن الحقائق المقدمة في المحاكمة»، تعكس نظرة المحلف المذكور للدين الإسلامي وتأثيرها في قراره بإدانة المتهم التركي، وجاء استشهاد النقابة بأكثر من ٢٨ قضية سابقة تم فيها استبعاد محلفين استخدموا عبارات مماثلة، مع العلم أن القضاء الأمريكي ينبني في أحكامه على السوابق القضائية المماثلة.

؟وأضاف النصار: أن نقابة المحامين تعتقد أن في السماح للمحلف المذكور ما يمثل ظلما كبيرا وأن تأييد محكمة الاستئناف إذا أقرته المحكمة العليا يعتبر مهددا لعدالة النظام القضائي في كلورادو كما ذكر القاضي في محكمة آلدرج.

؟يذكر أن نقابة المحامين في ولاية كلورادو الأمريكية تأسست منذ ٣٠ عاما

وتضم في عضويتها ما يزيد على ٨٠٠ محام ولها ١٠ أفرع موزعة في مدن الولاية.

النظر في دعوى فتاتين تطالبان بتركة الملايين

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين ٠٩/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٤/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٨
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090504/Con20090504274907.htm

عبد الرحمن القرني ـ عسير

تنظر محكمة محافظة سراة عبيدة (٦٥ كلم) شرق منطقة عسير غدا الثلاثاء، دعوى مرفوعة من شقيقتين ووالدتهما ضد أشقاء الفتاتين يطالبن فيها بحقهن الشرعي في تركة والدهما، وتتهمان أشقاءهما بعضلهن عن الزواج. وبلغ عدد الجلسات التي عقدتها المحكمة للنظر في هذه القضية ثماني جلسات ولكن لم يبت فيها. إلى ذلك وجه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد أمير منطقة عسير محكمة سراة عبيدة سرعة البت في القضية.يشار إلى أن القضية ظلت قيد النظر على مدى عام كامل، حيث تقيم الفتاتان في دار الإيواء، ويبلغ عمر كبراهما ٤٨ عاما وتعمل معلمة اضطرت للتوقف عن التدريس بعد لجوئها إلى الدار، فيما يبلغ عمر الثانية ٤٦ عاما، ويبلغ عمر والدتها حوالى ٨٠ عاما، وهن يطالبن بتوزيع تركة خلفها والدهم المتوفى تشمل عقارات ومزارع وأنشطة تجارية وأموالا ومجوهرات تقدر بملايين الريالات.

بسبب هجرة والدهم إلى "أريتريا"...

"سعوديون" مع وقف التنفيذ... يحلمون بـ "الهوية" من دون حملها

المصدر: جريدة الحياة - ٠٤/٠٥/٠٩// الموافق ١٤٣٠/٥/٩
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/05-2009/Article-20090503-082dd995-c0a8-10ed-00fa-e78f6bf5d5c0/story.html

جدة - منى المنجومي

لم يتوقع محمد عيسي عسيري أن تسهم تداعيات قراره الخاص في الهجرة إلى أريتريا، في تكبد أبنائه الخمسة معاناة كبيرة، نتيجة فشل محاولاتهم الحثيثة الهادفة إلى الحصول على الجنسية السعودية، ما جعلهم يصنفون ضمن الأفراد الذين لا ينتمون لأي دولة.

أحد الأبناء المغيبين عن الانتماء عبدالرحمن عسيري في العقد الخامس، قال لـ «الحياة»: «بدأت معاناتنا مع فقدان هويتنا السعودية، عندما غادر والدي قريته في تهامة عسير متوجها إلى أريتريا من طريق منطقة جازان في عام ١٩٤٤م، واستقر هناك وتزوج والدتي وأنجبني أنا وشقيقاتي الأربع».

وأضاف: «تلك الفترة لم تكن هناك سفارة للحكومة السعودية في أريتريا، وكان الإثبات الوحيد لدينا هو شهادات الميلاد».

ولفت إلى أن والده توفي بعد بلوغه الثالثة، وقال «توفي والدي عام ١٩٦٩ في مدينة مندفرا بأريتريا، وبعد وفاته بسنوات قامت الحرب الأهلية في أريتريا، وعشنا ظروفا قاهرة، ما دفع والدتي للهجرة إلى السودان خوفا علينا من الأوضاع المأسوية».

وزاد: «في السودان تعرضت لحادثة سير، فقدت معها القدرة على المشي، وفي عام ١٩٧٧، قررت العودة إلى وطني «السعودية» والبحث عن أهل والدي».

ولم يتوقع عسيري أن بحثه عن عائلة والده سيسبب له مشكلة، لاسيما وأن والدته لا تعلم الكثير عن أهل زوجها، سوى أنه من عسير، وقال: «كانت والدتي تعتقد أن عسير اسم لقرية والدي، واكتشفت أن عسير منطقة كبيرة من الصعب البحث فيها خصوصا أن والدي تركها منذ سنوات طويلة».

وأوضح أنه تقدم إلى إمارة منطقة مكة المكرمة بطلب استرداد هويته السعودية في عام ١٤٠٦، وقال: «لم أكتف بالبحث عن أهل والدي، إذ تقدمت بمعاملة لإخراج بطاقة أحوال، وإثبات هويتي لدى إمارة منطقة مكة المكرمة».

وأضاف: «تم تحويل المعاملة إلى أحوال المنطقة التي طلبت مني إحضار شهود إثبات لعدم معرفتي باسم قريتي، والفخذ الذي أنتمي إليه كما هو متبع نظاميا».

ولفت إلى أنه بحث عن أصدقاء لوالده من السعوديين كانوا معه في أرض المهجر، وقال : «استطعت أن أحضر شاهدين لإثبات أن والدي سعودي الجنسية، من أصدقائه الذين تعرف عليهم أثناء إقامته في أريتريا».

وأضاف: «للأسف إن المعاملة تم حفظها من قبل أحوال محافظة جدة بعد شهادة الشهود الذين أكدوا للمسؤولين فيها معرفتهم بوالدي».

مؤكدا أنه يعيش من دون إثبات هويته منذ أن حفظت معاملته في أحوال منطقة مكة المكرمة في عام ١٤١٨، وقال: «لم أترك بابا إلا طرقته بهدف إعادة المعاملة من جديد، حتى أستطيع إثبات هويتي وأحصل عليها، ولكن محاولاتي باءت بالفشل لاسيما أن المعاملة محفوظة في أحوال محافظة جدة».

حصر حالات العنف في مدارس "بنات" الأحساء

إجراءات للحد من تطاول أولياء الأمور

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٩ جمادى الأولى ١٤٣٠ ـ ٤ مايو ٢٠٠٩ العدد ٣١٣٩ ـ السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3139&id=100565

الهفوف: عدنان الغزال

شرعت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات في الأحساء في حصر حالات العنف الموجه نحو الموظفات والطالبات في جميع مدارس البنات بالأحساء.

وأشار مدير عام تعليم بنات الأحساء محمد بن إبراهيم الملحم إلى أن حصر ظاهرة العنف الموجه، يشمل أية طالبة وموظفة سواء داخل المدرسة أو الأسرة أو المجتمع، وذلك سعيا لتقديم المساعدة المناسبة والتغلب على الظاهرة بالوسائل المتاحة، وكذلك التعاون في ذلك مع الجهات المعنية.

وأضاف أن أنواع العنف الذي سيتم حصره، هو: العنف الجسدي كالضرب والعض والحرق والبصق والصفع والرفس ورمي الأشياء على الضحية بقصد الإيذاء وشد الشعر، والعنف اللفظي كالسب والشتم والصراخ والتهديد، والعنف النفسي كالتقليل من شأن الضحية ونعتها بصفات لا تليق من سخرية واستهزاء والإهمال والتهميش والهجر وتعمد إحراج الضحية أمام الآخرين ومنعها من ممارسة أعمال ترغب فيها والحرمان من المكافأة، بالإضافة إلى العنف الجنسي كالتحرش الجنسي والإجبار على الممارسة الجنسية الشاذة وتوجيه ألفاظ أو رسائل جنسية بقصد الشتم.

وأبان أن الهدف من حصر هذه الحالات هو الكشف عن حجم مشكلة العنف الواقع على الموظفات والطالبات في جميع مدارس المحافظة، والتعرف على مصادر العنف، وكذلك معرفة أكثر أنواع العنف وقعا، علاوة على الكشف عن علاقة زيادة نسبة حدوث حالات العنف بـ " الموقع الجغرافي – المرحلة الدراسية – الفئة"، مؤكدا على سرية المعلومات التي لن تستخدم إلا للأغراض العلمية.

من جهة أخرى، وضعت الإدارة إجراءات وقائية للحد من تطاول بعض أولياء أمور الطالبات على معلمات وإداريات المدارس.

وبين الملحم أن تلك الإجراءات، جاءت نتيجة تلقي إدارته عددا من الشكاوى من مديرات المدارس، تتضمن استياءهن من تطاول بعض أولياء أمور الطالبات عليهن هاتفيا، مضيفا أن النظر في الشكوى يستلزم وجود شهود أو إرفاق ما يثبت ذلك. وأوصى الملحم جميع مديرات المدارس بتأمين جهاز تسجيل خاص بالهاتف لتسجيل المكالمات، وتوجيه إشعارات لأولياء الأمور تؤكد حرص إدارة المدرسة على التواصل مع والدة الطالبة أو من ينوب عنها من قريباتها مع الإشارة إلى أن المكالمات مسجلة لتحقيق أفضل خدمة، وفي حال استقبال مكالمة من أحد أولياء الأمور يتم أخذ بياناته الأولية من الاسم والوظيفة واسم الطالبة، قبل الاستماع إلى استفساره أو شكواه، وفي حال رفضه تزويد بياناته يتم الاعتذار منه وإنهاء المكالمة بهدوء.

وشدد على أنه في حال تطاول أحد أولياء الأمور على مديرة المدرسة أو إحدى منسوباتها فيتم تحرير محضر بهذا الشأن، يوضح فيه اليوم والتاريخ واسم المتصل ووظيفته واسم الموظفة المتضررة مع شرح موجز للموقف والرفع إلى الإدارة وبرفقته شريط تسجيل المكالمة أو نسخة صوتية من المكالمة على "سي دي"، لاتخاذ الإجراءات النظامية معه.

المواطنة.. علاقة تكاملية !

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين ٠٩/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٤/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٨
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090504/Con20090504274997.htm?kw

خالد حمد السليمان

العلاقة بين الإنسان ووطنه ليست علاقة باتجاه واحد، بل هي علاقة أخذ وعطاء بين طرفين يشكلان بعضهما، فلا مواطن بلا وطن ولا وطن بلا مواطن !!

وعندما يطرح سؤال: ما هو حق الوطن على المواطن؟! فإن سؤالا آخر يقابله: ما هو حق المواطن على وطنه؟! قد تختلف الإجابتان في ظاهرهما لكنها في جوهرهما تنصهران في إجابة واحدة تشكل جوهر المواطنة ككيان وكمكونات !!

للوطن على المواطن حقوق كثيرة وللمواطن على الوطن مسؤوليات كبيرة، ومن الخطأ أن يرى البعض أن حق أحد الطرفين على الآخر حق مطلق دون واجبات أو مسؤوليات !!

كثيرون يقصرون في حق أوطانهم، يتخلفون عن الاندماج في عملية الارتقاء به عندما يتخلفون عن الارتقاء بقدراتهم الذاتية للمساهمة في بنائه أو عندما يخالفون أنظمتها ويتحولون إلى عبء على مجتمعه يثقلون كاهله بدلا من الإسهام في حمله، وفي المقابل يشعر كثيرون بتخلي أوطانهم عنهم عندما تعجز أنظمته عن معالجة مشكلاتهم ومساعدتهم على التغلب على معوقات تطوير قدراتهم لمواجهة مسؤوليات الحياة ومتطلبات المعيشة !!

لنتذكر دائما أنه لا وطن دون مواطن ولا مواطن دون وطن، وأن العلاقة بينهما علاقة تكاملية قائمة على قاعدة واحدة من المسؤوليات والتضحيات والأخذ والعطاء !!

رأس اجتماعا للجنة رعاية السجناء

د. العثيمين: لـ"الرياض": دراسة وطنية شاملة للتعرف على خصائص السجناء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٠ جمادي الأولى ١٤٣٠هـ - ٥ مايو ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٢٥
http://www.alriyadh.com/2009/05/05/article427056.html

الرياض - نايف آل زاحم: تصوير - عليان العليان

كشف وزير الشؤون الاجتماعية - رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم د. يوسف بن أحمد العثيمين عن تنفيذ دراسة وطنية للتعرف على خصائص السجناء في المملكة من حيث التكوين الأسري والظروف المعيشية وأبرز الدوافع التي وضعتهم في السجون وهذه إن شاء الله إذا حظيت بموافقة الجهات الخاصة ستكون الدراسة شاملة على مستوى المملكة.

وقال في تصريح لـ«الرياض»: عقب ترؤسه امس الاجتماع الثالث للعام الجاري للجنة ان الاجتماع ناقش تحديد الأدوار بشكل دقيق للجهات التي تساند اللجنة والتي تمثل كل قطاعات الدولة سواء القطاع الحكومي أو الخيري أو القطاع الخاص حيث ترغب اللجنة تحديد بدقة دور كل عضو من أعضاء اللجان والجهات المشاركة في هذه اللجنة حتى يكون هناك تواصل مع تلك الجهات وتحديد مساهمتهم في أعمال اللجنة.

وحول رضاه عما قامت به اللجنة منذ سبع سنوات قال د. العثيمين ان دعم السجين وأسرة السجين والمفرج عنهم هذه عملية مستمرة وأنت لا تستطيع أن تقول اني وصلت إلى مرحلة الكمال فهي عملية مستمرة وبالتالي نحن بحاجة إلى الجديد في هذا الأمر ونحن نعرض على مندوبي الجهات في اللجنة شؤوننا وأمورنا والحمد لله لا أعلم أن هناك موضوعا طرح على اللجنة ولدية رغبة باستقطاب خدمة معينة أو برنامج معين وتم رفضه.

وفي نهاية الاجتماع قام الوزير بتكريم عوض الردادي عضو اللجنة السابق، عضو مجلس الشورى.

بسبب هجرة والدهم لـ "أريتريا"..

"سعوديون" مع وقف التنفيذ... يحلمون بـ "الهوية" من دون حملها

المصدر: جريدة الحياة - ٠٥/٠٥/٢٠٠٩// الموافق ١٤٣٠/٥/٥
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/05-2009/Article-20090505-0d796cbe-c0a8-10ed-00fa-e78f55ddbda2/story.html

جدة - منى المنجومي

لم يتوقع محمد عيسي عسيري أن تسهم تداعيات قراره الخاص في الهجرة إلى أريتريا، في تكبد أبنائه الخمسة معاناة كبيرة، نتيجة فشل محاولاتهم الحثيثة الهادفة إلى الحصول على الجنسية السعودية، ما جعلهم يصنفون ضمن الأفراد الذين لا ينتمون لأي دولة.عبدالرحمن عسيري (أحد الأبناء) في العقد الخامس، قال لـ «الحياة»: «بدأت معاناتنا مع فقدان هويتنا السعودية، عندما غادر والدي قريته في تهامة عسير متوجها إلى أريتريا من طريق منطقة جازان في عام ١٩٤٤م، واستقر هناك وتزوج والدتي وأنجبني أنا وشقيقاتي الأربع».

وأضاف: «تلك الفترة لم تكن هناك سفارة للحكومة السعودية في أريتريا، وكان الإثبات الوحيد لدينا هو شهادات الميلاد».

ولفت إلى أن والده توفي بعد بلوغه الثالثة، وقال «توفي والدي عام ١٩٦٩ في مدينة مندفرا بأريتريا، وبعد وفاته بسنوات قامت الحرب الأهلية في أريتريا، وعشنا ظروفا قاهرة، ما دفع والدتي للهجرة إلى السودان خوفا علينا من الأوضاع المأساوية». وزاد: «في السودان تعرضت لحادثة سير، فقدت معها القدرة على المشي، وفي عام ١٩٧٧، قررت العودة إلى وطني «السعودية» والبحث عن أهل والدي».

ولم يتوقع عسيري أن بحثه عن عائلة والده سيسبب له مشكلة، لاسيما وأن والدته لا تعلم الكثير عن أهل زوجها، سوى أنه من عسير، وقال: «كانت والدتي تعتقد أن عسير اسم لقرية والدي، واكتشفت أن عسير منطقة كبيرة من الصعب البحث فيها خصوصا أن والدي تركها منذ سنوات طويلة».

وأوضح أنه تقدم إلى إمارة منطقة مكة المكرمة بطلب استرداد هويته السعودية في عام ١٤٠٦، وقال: «لم أكتف بالبحث عن أهل والدي، إذ تقدمت بمعاملة لإخراج بطاقة أحوال، وإثبات هويتي لدى إمارة منطقة مكة المكرمة».

وأضاف: «تم تحويل المعاملة إلى أحوال المنطقة التي طلبت مني إحضار شهود إثبات لعدم معرفتي باسم قريتي، والفخذ الذي أنتمي إليه كما هو متبع نظاميا».

ولفت إلى أنه بحث عن أصدقاء لوالده من السعوديين كانوا معه في أرض المهجر، وقال : «استطعت أن أحضر شاهدين لإثبات أن والدي سعودي الجنسية، من أصدقائه الذين تعرف عليهم أثناء إقامته في أريتريا».

وأضاف: «للأسف إن المعاملة تم حفظها من قبل أحوال محافظة جدة بعد شهادة الشهود الذين أكدوا للمسؤولين فيها معرفتهم بوالدي». مؤكدا أنه يعيش دون إثبات هويته منذ أن حفظت معاملته في أحوال منطقة مكة المكرمة في عام ١٤١٨، وقال: «لم أترك بابا إلا طرقته بهدف إعادة المعاملة من جديد، حتى أستطيع إثبات هويتي وأحصل عليها، ولكن محاولاتي باءت بالفشل لاسيما أن المعاملة محفوظة في أحوال محافظة جدة».

لجأوا إلى "الضمان الاجتماعي" لمساعدتهم...

"مجهولو نسب" ... في مهب الريح بعد إيقاف "الإعانة"

المصدر: جريدة الحياة - ٠٩/٠٥/٠٥// الموافق ١٤٣٠/٥/٥
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/05-2009/Article-20090505-0d7e516e-c0a8-10ed-00fa-e78f667de028/story.html

الدمام - رحمة ذياب

أدى إيقاف المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، مكافآت كانت تمنحها للمتزوجين من مجهولي النسب، إلى ضياع وتفرق عدد منهم، بعد ان عجزوا عن سداد إيجارات منازل، كان يقيمون فيها مع أسرهم. ولجأ عدد منهم إلى مكاتب الضمان الاجتماعي، للحصول على مساعدات، بعد أن تعذر عليهم التواصل مع مسؤولي وزارة الشؤون الاجتماعية.

وأصدرت المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، في وقت سابق، قرارا يقضي بإيقاف جميع المعاملات المالية المتعلقة في المشمولين والمشمولات في المؤسسة، والتي كانت تقوم بإيداع ايجارات المنازل في حساباتهم المصرفية. وشهد الأسبوع الماضي، تشرد عدد من مجهولي النسب وعائلاتهم، ممن تخلفوا عن سداد الإيجارات، بعد أن طالب أصحاب الشقق التي يسكنونها بسرعة إخلائها، مع قرب دخول موسم إجازة نهاية العام الدراسي.

وذكر مجهولو نسب في المنطقة الشرقية، أن لجوؤهم إلى «الضمان الاجتماعي»، بهدف «رفع خطاب إلى الوزارة، للنظر في أحوالنا بسرعة، بعد أن اضطر عدد منا إلى الانتقال إلى منازل أصدقائنا مجهولي النسب أيضا، من القادرين على دفع إيجار منازلهم». وقال زاهد»: «تعيش زوجتي عند إحدى صديقاتها، وأنا أعيش عند صديقي، فنحن تربينا في الدور الاجتماعية كالاخوة»، مضيفا أن «مالك الشقق المفروشة التي كنا نسكن في إحداها، أخرجنا بعد أن وصل المبلغ المستحق له إلى خمسة آلاف ريال، وعلى رغم تواصلنا الدائم مع الوزارة، بعد صدور قرار إيقاف الإعانة لمن يصل عمره إلى ٣٠ عاما. إلا أننا لم نتلق أي رد، من الشؤون الاجتماعية. وحاولنا اللجوء إلى الضمان الاجتماعي، لرفع معاناتنا والتوصل إلى حل، لأننا لم نجد مأوى».

وأشارت زوجة أحد مجهولي النسب، إلى الظروف الصعبة التي تعيشها أسرتها، بسبب تشردها. وقالت: «قبل نحو أسبوع، تم إخراجنا بالقوة من جانب مشرفي الشقق المفروشة، لتأخرنا عن دفع المبلغ المستحق عليها»، مضيفة «كنا نعيش أملا بصدور قرار من المؤسسة ينهي معاناتنا، لأن القرار تضمن «حتى إشعار آخر»، إلا أن القرار لا زال ساري المفعول، فيما مشكلة السكن تتفاقم من دون حل».

وكان النظام المتبع في مؤسسة رعاية الأيتام، التي تقدم الإعانة والإعاشة لفئة مجهولي النسب، يتفاوت في آلياته بحسب الحالات، فعند الزواج، يتم درس كل حالة على حدا، إلا أن المؤسسة كانت تقوم بصرف بدل السكن دون أي صعوبات، بعد أن يتم إحضار الأوراق الرسمية المطلوبة، إلى الإشراف الاجتماعي. يشار إلى أن النظام المتبع الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية، ينص على أنه «طيلة فترة إقامة مجهول النسب في الدور الإيوائية التابعة للوزارة، تستمر الإعانة من دون انقطاع، وفي حال الزواج، توقف الإعانة، وتنقل إلى نظام آخر يخص المتزوجين، ويصرف لهم مبلغ ٦٠ ألف ريال. وتنقطع الإعانة بعد ذلك، إلا في الحالات الطارئة، التي يتوجب على الشؤون الاجتماعية فيها متابعة واثبات الظروف التي يمر بها الزوجان». وأكد عدد من مجهولي النسب استعدادهم لمخاطبة الجهات المسؤولة، لبحث المسألة مع المؤسسة، التي «أخلت بمسؤولية دفع الإيجارات، ما حال دون اكتمال عدد من الزيجات كانت ستتم في صيف العام الجاري» على حد قولهم.

أكد أن الضمان الاجتماعي يصرف لأسرهم ٣٠٠ مليون سنويا...

العثيمين: نستعد لدراسة التكوين الأسري للسجناء في المملكة

المصدر: جريدة الحياة - ٠٩/٠٥/٠٥// الموافق ١٤٣٠/٥/٥
http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/05-2009/Article-20090505-0d751da8-c0a8-10ed-00fa-e78f982d72a8/story.html

الرياض - ظافر الشعلان

كشف وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين عزم اللجنة الوطنية لرعاية السجناء (تراحم) على إعداد دراسة وطنية قريبا للتعرف على خصائص السجناء في جميع مناطق المملكة، تتطرق للمرة الأولى إلى التكوين الأسري والظروف المعيشية المحيطة بالسجين.

وقال العثيمين في مؤتمر صحافي بعد ترؤسه اجتماع اللجنة الوطنية لرعاية السجناء الثالث للعام ١٤٣٠هـ ردا على سؤال لـ«الحياة» عما إذا كان هناك توجه لإنشاء دور إيوائية لأطفال السجينات بعدما لاحظت الوزارة رفض أسر من الأقارب رعايتهم: «موضوع الرفض هذا يمثل حالات بسيطة يمكن عدها على الأصابع، وهذا يعود لكون مجتمعنا متكافلا متراحما».

وأضاف: «في ما يتعلق برعاية المفرج عنهم، فلدينا تعاون كبير بيننا وبين الجمعيات الخيرية وهذه الجمعيات لديها برامج واضحة ومكثفة لرعاية السجينات بعد خروجهم».

وتابع: «نحن نعمل مع الأسرة قبل الإفراج عن السجينة من أجل إعادة التقبل وهذا جزء من مسؤولية الإصلاحيات ومؤسسات رعاية الفتيات، وعند تعذر كل هذه الجهود فهناك ترتيب بيننا وبين الجمعيات الخيرية لإيوائهم لفترات محدودة حتى تتم إعادتهم لأسرهم».

وأكد أن الوزارة عضو فاعل وأصيل في اللجنة ابتداء من الضمان الاجتماعي الذي يصرف ٣٠٠ مليون ريال سنويا على أسر السجناء، «فهذا حق لهم أثناء فترة عقوبة السجين، وحتى بعد خروجه من السجن بستة أشهر، كي تسهل عليه عملية التكيف». ولفت العثيمين إلى أنه تمت مناقشة تحديد الأدوار بشكل دقيق للجهات التي تساند اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وتحديد دور كل عضو من أعضاء اللجان والجهات المشاركة في هذه اللجنة، حتى يكون هناك تواصل مع الجهات من أجل تحديد مساهماتهم في أعمال اللجنة.

وأوضح أن عملية رعاية السجين وأسرة المفرج عنه مستمرة، وبالتالي تحتاج دائما إلى ملاحقة الجديد عبر العرض على مندوبي الجهات في اللجنة، مضيفا: «لا أعلم أن هناك موضوعا طرح وفيه رغبة لاستقطاب خدمة أو برنامج معين في إحدى الجهات إلا وجدنا كل التجاوب».

وأشار إلى أن لجنة «تراحم» وصلت إلى مرحلة النضج بعد سبع سنوات من العمل.

١٥٠٠ عامل نظافة يتوقفون عن العمل بالطائف والنظافة في أدنى مستوياتها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ٥ مايو ٢٠٠٩ الموافق ١٤٣٠/٥/١٠
http://al-madina.com/node/134381

سعيد الزهراني - الطائف

توقف أكثر من ١٥٠٠ عامل نظافة عن العمل في بلدية الطائف بعد امتناع الشركة عن صرف رواتبهم لعدة أشهر، بالرغم من الوعود السابقة.

وادى توقف العمل الى تدني مستوى النظافة في كافة الاحياء بشكل كبير، وتراكمت النفايات امام المنازل وحول براميل النفايات وانتشرت القطط والبعوض في غالبية الاحياء وبالذات احياء الشرقية والشهداء الشمالية والجنوبية وشارع عكاظ والريان وامتداد وادي وج واليمانية وغيرها من الاحياء. وطالب السكان بضرورة تغيير الشركة الحالية لإخفاقها عدة مرات خصوصا ان الوضع اصبح لا يسر قريبا او بعيدا. وقال عدد من المواطنين: إن عددا من الطرق المسفلتة داخل الاحياء تحولت الى ترابية نتيجة تراكم الاتربة والغبار منذ اسابيع طويلة دون ان يتم التنظيف من قبل الشركة مؤكدين ان البلدية لم تقم بدورها كما ينبغي في اختيار الشركات المناسبة لعمل كبير مثل الطائف الى ذلك اكدت مصادر مطلعة في البلدية ان الشركة وبالرغم من انتهاء عقدها الا انه تم تجديد العقد عليها لمدة خمس سنوات اخرى اعتبارا من ١٩ الشهر الماضي وتم الاشتراط عليها ان تقوم باحضار معدات حديثة وصرف رواتب العمال في وقتها الا ان الشركة لم تستجب الى ذلك بالرغم ان قيمة العقد كاملا وصل الى ١٧٧ مليون ريال. من جهة ثانية تقدم مئات المواطنين بشكاوى للبلدية وللجهات الرسمية الاخرى مطالبين بالضغط على شركات النظافة وإلزامها القيام بالعمل بالشكل المطلوب كون تراكم النفايات قد يؤدي الى امراض خطيرة مع انتقال البعوض من مكان لآخر. وقد قامت المدينة بالاتصال برئيس البلدية.. ولم يتجاوب معها رغم الاتصالات المتكررة به.

الداخلية تحيل دعوى قذف الإعلاميات إلى "الشؤون الأمنية"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٠ جمادى الأولى ١٤٣٠ ـ ٥ مايو ٢٠٠٩ العدد ٣١٤٠ ـ السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3140&id=100629&groupID=0

الرياض: فداء البديوي

علمت "الوطن" عن إحالة دعوى القذف التي رفعتها الإعلاميات الـ ١٣ لرد تشويه السمعة، للنائب الثاني وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، إلى الشؤون الأمنية بالوزارة قبل يومين، لعرضها وبحثها.

من جانب آخر، ووفقا للخبير في الأمن الإلكتروني الدكتور فايز الشهري، فإنه يحق للهيئات المدنية (كهيئة الصحفيين السعوديين وجمعية الإعلام والاتصال) والتي تمثل الإعلاميات السعوديات، بالمطالبة بمعاقبة المتسببين في الإساءة، مؤكدا أن الإشكال القانوني يكمن في كون الصحيفة الإلكترونية شخصية اعتبارية، يمكن من خلالها أن ترفع الجهات الممثلة للإعلاميات دعوى على المؤسسة الصحفية ورئيس تحريرها وكاتب التقرير.

الأمير الحسن يحذر من ارتفاع عدد العاطلين العرب إلى ٥٠ مليونا عام ٢٠٥٠

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٠ جمادي الأولى ١٤٣٠هـ - ٥ مايو ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٢٥
http://www.alriyadh.com/2009/05/05/article426981.html

عمان - (واس) :

دعا الأمير الحسن بن طلال رئيس المجلس الأردنى الاعلى للعلوم والتكنولوجيا الى حوار إقليمي ناقد يحلل الاولويات ويضع رؤية للحاضر والمستقبل لصالح الاجيال المقبلة وتوفير العيش الكريم لها. وقال في كلمة له فى ندوة علمية تعقد فى عمان حاليا بعنوان "العلوم والتكنولوجيا فى خدمة التنمية المستدامة؛ إن ضمير الأمة هو الفضاء الثالث الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدنى مذكرا بضرورة تقصي الحقيقة الاجتماعية وإدراك جميع المواهب فى المجتمعات العربية وداعيا الى تأسيس تجمع معرفى اقتصادى لهذا الاقليم وضرورة تركيز الطاقة وتوجيهها لصالح الانسان فى المنطقة. وحذر الامير الحسن من أن العالم العربى سيواجه فى عام ٢٠٥٠ حوالى ٥٥ مليون عربى من العاطلين عن العمل مما يتطلب مواجهة التحديات الاقليمية بتفعيل الفضاء الثالث ومحاربة البيروقراطية والنظر بشكل أكثر جدية للعلم وإيجاد حلول للمشكلات القائمة بمعايير إنسانية.

مدير الشؤون الاجتماعية في الشرقية:

لجنة الحماية تنظر في قضايا العنف شهريا.. والإيواء آخر الحلول

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء ١٠/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٥/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٩
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090505/Con20090505275158.htm?kw

سعيد الباحص ـ الدمام

أوضح مدير عام الشؤون الأجتماعية في المنطقة الشرقية إبراهيم بن عبداللطيف العمير، أن لجنة الحماية الاجتماعية في المنطقة الشرقية -المعنية بحماية المعنفين جسديا ونفسيا وجنسيا- تعقد لقاءاتها بشكل شهري للبت في مرئيات الفريق الميداني، إلى جانب النظر في قضايا العنف والبلاغات الواردة في هذا الشأن والعمل على حماية ضحايا العنف بأسرع وقت ممكن. وأشار في حواره مع «عكاظ» إلى أنه تم تشكيل ١٤ لجنة على مستوى مناطق المملكة، من بينها لجنة الحماية الاجتماعية في المنطقة الشرقية، برئاسة مدير عام الشؤون الاجتماعية، وعضوية الإمارة والشرطة وهيئة التحقيق والإدعاء العام وفرع وزارة العدل وإدارة التعليم (بنين ـ بنات) والصحة ومجمع الأمل للصحة النفسية وإدارة مكافحة المخدرات، انبثق عنها فريق تنفيذي ميداني مشترك مكون من باحثين وباحثات اجتماعيين ونفسيين من الشؤون الاجتماعية ومندوبين عن الجهات المشاركة في اللجنة. وحول مهام الفريق الميداني قال إنها تبدأ بتلقي بلاغات العنف الموجهة ضد الأطفال (مادون ١٨ عاما) والنساء والفئات المستضعفة عموما، والتحري عن صحة البلاغات، من خلال مقابلة الحالة المعنفة شخصيا، والزيارات الميدانية لإعداد الدراسة وبحث الحالتين الاجتماعية والنفسية وصولا للمسببات، وتحديد مرئيات العلاج، ومن ثم رفعها للجنة الحماية لاتخاذ اللازم. وأضاف أن اللجنة تحمي الحالات المعنفة من خلال الحلول الودية أولا، والتأهيل الاجتماعي والنفسي من خلال الجلسات العلاجية، سواء عن طريق اللجنة أو الاستعانة بالمستشفيات المتخصصة، وإيواء الحالة كآخر الحلول بعد التأكد من عدم وجود من يرعى الحالة وسط محيطها العائلي، بموافقة الإمارة، أما ما يتعلق بدار الحماية فهو عبارة عن قسم مؤقت ملحق بدار الرعاية الاجتماعية في الدمام. وأبان أن عدد بلاغات الإيذاء التي تلقتها اللجنة منذ تشكيلها في عام ١٤٢٦هـ حتى الآن وصلت إلى ٣٠٣ حالات تلقت بلاغاتها عن طريق المستشفيات ومراكز الأحياء والعمد وأئمة المساجد والجهات الامنية وهيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان وإدارتي التربية والتعليم وما ينشر في الصحف المحلية عن حالات العنف الأسري وبلاغات المواطنين أو حضور الحالة شخصيا طلبا للحماية.وفيما يتعلق بمتابعة قضايا الأحداث بدار الملاحظة الاجتماعية أوضح أنها تتم من خلال متابعة التوقيف والتحقيق من قبل الجهات الأمنية بالدار، بحضور الباحث الاجتماعي الذي يتابع المعاملة إلى أن يتم إصدار الحكم القضائي.

أمير عسير يشكر خادم الحرمين لتوجيهه بدراسة مشروع " الحد من إيذاء الأطفال"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ٥ مايو ٢٠٠٩ الموافق ١٠ جمادى الأول ١٤٣٠
http://al-madina.com/node/134380

واس- أبها

رفع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة الملك خالد الخيرية الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إثر صدور توجيهه ، حفظه الله ، بدراسة مشروع نظام الحد من الإيذاء ، الذي أعدته مؤسسة الملك خالد الخيرية.ومن المقرر أن يكون نظاما منفصلا ومستقلا عن مشروع نظام الحد من إيذاء الأطفال وتراعى فيه الأحكام الواردة في نظام حماية الطفل من الإيذاء نظرا للاختلاف بين ظروف وحالات الإيذاء بين الأطفال والنساء.وأكد سمو أمير منطقة عسير أن توجيه خادم الحرمين الشريفين بدراسة مشروع نظام الحد من الإيذاء هو مصدر فخر واعتزاز لمؤسسة الملك خالد التي تلقى الدعم والتشجيع من خادم الحرمين الشريفين لتواصل إسهاماتها الخيرية وتعزز نهجها العلمي في تحقيق أهدافها.وأشار سمو الأمير فيصل بن خالد في تصريح بهذه المناسبة إلى أن ذلك ليس بمستغرب على قيادتنا الحكيمة في دعم كل ما يحقق رخاء المواطن واستقراره.وقال: إننا في مؤسسة الملك خالد الخيرية نسعى لتقديم أعمال خيرية تنموية تلبي طموحات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - .وأضاف سموه إن المؤسسة تشارك بفعالية في خدمة المجتمع السعودي،حيث تتبنى العديد من المشروعات والبرامج الرامية إلى خدمة الفرد والمجتمع والرفع من مستواه الاجتماعي والتعليمي والثقافي والمهني بوصف المؤسسة تمثل مفهوما ونموذجا جديدا في مجال العمل التنموي المحلي وتسعى إلى الارتقاء بهذا العمل وتحقق قيمة مضافة له بالشراكة مع الجهات الرسمية والمؤسسات والجمعيات الخيرية وغير الربحية . وبين سمو الأمير فيصل أن هيئة الخبراء بمجلس الوزراء كانت قد أقرت مشروع نظام الحماية من الإيذاء الذي تقدمت به المؤسسة.

مركز الحماية أعد تقريرا مفصلا عن آثار الحروق والتعذيب الذي تعرضوا له

"الادعاء" تحقق مع والد الأطفال الأربعة وإحدى زوجاته

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء ١٤٣٠/٠٥/١٠هـ) ٠٥/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٩
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090505/Con20090505275149.htm

عبدالخالق الغامدي ـ الباحة

فتحت هيئة التحقيق والادعاء العام ملف التحقيق مع والد الأطفال الأربعة «ثلاثة أولاد وبنت» من سكان محافظة المخواة في تهامة الباحة والذين تعرضوا إلى التعذيب والضرب والشتم والإهانات والحرق في مواضع مختلفة من أجسادهم من قبل والدهم وإخوانهم السبعة من أبيهم وإحدى زوجاته. («عكاظ» ١٤٣٠/٥/٤ هـ). وعلمت «عكاظ» من مصادرها أن ملف القضية وصل إلى الهيئة يوم السبت الماضي، وسوف يتم النظر في القضية من كل جوانبها حسب شكاوى الأطفال ضد والدهم وإخوانهم من أبيهم وإحدى زوجاته. من جهته، أعد مركز حماية الأسرة في مستشفى الملك فهد في الباحة تقريرا مفصلا عن حالة الأطفال وأثر الحروق التي تعرضوا لها مؤخرا. إلى ذلك، طالبت طليقة والد الأطفال الأربعة، وهي من إحدى الجنسيات العربية، الجهات ذات الاختصاص بالتحقيق في ما يتعرض له أطفالها من كي وضرب وشتم وإهانة على يد والدهم وإخوانهم وإحدى زوجات أبيهم، معربة عن شكرها وتقديرها لصاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن محمد بن سعود وكيل إمارة الباحة وحرمه صاحبة السمو الملكي الأميرة غادة بنت حمود بن عبدالعزيز، على رعايتهما لابنائها الأربعة الذين أصيبوا بالرعب جراء التعذيب الذي تعرضوا له، كما عبرت عن شكرها لأهالي المخواة على تزويدهم لابنائها بالثلاجة والغسالة وغيرها من الاحتياجات. وأضافت والدة ضحايا العنف الأسرى: حضرت إلى المملكة قبل شهرين في زيارة لأبنائي الذين يتعرضون للتعذيب ليل نهار دون رحمة، ووجدتهم ينامون على البلاط وعلى الزجاج المكسر، وعلى أجسادهم آثار حروق في أيديهم وأرجلهم، مطالبة بإحالة المعتدين على أطفالها للمحكمة الشرعية، وكررت والدة الأطفال شكرها للأمير فيصل والذي وجه بالتحقيق مع والدهم لما لحق بهم من تعذيب. الأطفال الذين تعرضوا للتعذيب، روى كل واحد منهم قصته المأساوية لـ «عكاظ»، يقول كل من الطفل ف.م.ع (١١ عاما) ويدرس في الصف الثالث الابتدائي، وس.م.ع (١٣ عاما) ويدرس في الصف السادس الابتدائي، وأ.م.ع (١٤ عاما)، تعرضنا إلى ألوان من العذاب والضرب من أخواني من والدي رغم أنهم يصغروننا بسنوات عدة، فهم ينتهزون تواجد والدي ووالدتهم ولا نستطيع أن ندافع عن أنفسنا، لأن والدنا وإحدى زوجاته يقفون دائما ضدنا. ويضف الطفل ف: لقد عانيت كثيرا من زوجة أبي، فهي تجبرني على غسل الحمام بعد أن تضع مبيدا حشريا خطيرا بداخله وتغلق الباب حتى يتعذر علي الخروج، ولهذا أعاني من حساسية في الصدر، وأحيانا تضع وجهي في بالوع الحمام . ويتابع شقيقه س قائلا: كنت ذات مرة جالسا فضربني أحد إخوتي لأبي في رأسي بأداة حادة، الأمر الذي سبب لي ضعفا في النظر ولم يتوقف الأمر عند هذا، حيث كسر نظارتين أشتراهما لي المرشد الطلابي على حسابه، ورفض أن يشتري لي واحدة أخرى، لأن والدي رفض معاقبة ابنه على كسر النظارتين، ويشير شقيقهم أ إلى أن والدهم وزوجته يعاملونهم بلين أمام الضيوف وبمجرد خروج الضيوف من المنزل يعودون إلى قسوتهم المعتادة، بل إن والدهم عندما شعر كما يقول بأن الناس يتعاطفون معهم، نظرا لغياب والدتهم أجبرهم على شراء الدخان والتدخين علنا حتى يبتعد الناس عنهم ويرفضون مساعدتهم. وذكرت الطفلة س شقيقة الأطفال الثلاثة، أن والدها وزوجته أخرجاها من المدرسة في أحد الأيام مبكرا وأخذاها إلى أحد الأودية حيث أنهالا عليها ضربا وحرقا في أعضاء حساسة من جسدها وتركاها هناك دون رحمة، مؤكدة أن زوجة والدها تتعمد إخراجها من المنزل مبكرا بحجة المدرسة لتعرضها للبرد القارص، كما تتعمد وضع مبيد حشرى في الطعام الذي تقدمه لها ولأشقائها، وهو عبارة عن فضلات طعامهم من عظام الدجاج، كما تتعمد أيضا إشغالنا عن المذاكرة في البيت بأعمال منزلية حتى نخفق في الدراسة. واختتمت الطفلة بقولها: أصبحنا نعيش رعبا يوميا، ولانتنفس الصعداء إلا عندما نذهب إلى المدرسة أو يخرج إخواني للمسجد، أما بقية الوقت فنمضيه تحت التعذيب والإهانات.

"التعليم العالي" تتهم الزوج بعدم الاحترام

"المظالم" ينظر غدا تأخر ابتعاث مرشحة من أهالي الشرقية

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء ١٠/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٥/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٩
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090505/Con20090505275332.htm

خالد البلاهدي ـ الخبر

تنظر الدائرة الإدارية الرابعة في ديوان المظالم في الرياض يوم غد في جلسة ثامنة، قضية المبتعثة سكينة عبد الله ـ من أهالي الشرقية ـ التي ادعت فيها على وزارة التعليم العالي بتأخير ابتعاثها لأكثر من عام، دون سبب نظامي بعد أن تم ترشيحها نهائيا للابتعاث ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للمرحلة الثالثة للعام ١٤٢٨هـ.

وتطالب سكينة ـ تخرجت بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف ـ في دعواها باستلام قرار الابتعاث، وتعويضها عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بها وأسرتها جراء تأخير ابتعاثها.

وأوضحت لـ «عكاظ»سكينة عبدالله أنها لا تعلم سبب تأخير ابتعاثها من قبل وكالة الابتعاث في التعليم العالي، عدا وجود خلاف بين زوجها وأحد موظفي الوزارة. وأضافت: إن وزارة التعليم العالي طالبت على مدى سبع جلسات بالتأجيل والمهلة؛ لتوضيح أسباب عدم ابتعاثي، وغدا موعد الجلسة الثامنة، ولم تقدم حتى الآن أي سبب نظامي يفسر عدم ابتعاثي، مؤكدة أن قرار ابتعاثها قد طبع، ولكنه مايزال حبيسا في أدراج الوزارة.

وفي جانب ذي صلة، قال لـ «عكاظ» وكيل سكينة، زوجها هشام العلي: «إن الدائرة الإدارية الرابعة قررت ـ نتيجة مماطلة التعليم العالي، وعدم توضيح أسباب عدم ابتعاث زوجتي ـ أن تكون الجلسة السادسة آخر جلسة في التقاضي، وأنها لن توافق على طلب التأجيل المتكرر من قبل ممثل التعليم العالي الدكتور إبراهيم آل معدي، وسجلت هذا القرار في محضر الضبط للجلسة الخامسة، ولكنها امتدت إلى ثماني جلسات، ونأمل أن تكون الجلسة الثامنة هي الأخيرة.

وحصلت «عكاظ»على نسخة من كامل المستندات الرسمية، التي قدمتها وزارة التعليم العالي لديوان المظالم، والتي يتضح من حيثياتها أن الوزارة أقرت بما صرحت به سكينة، من أن قرار ابتعاثها قد طبع، ولكن الوزارة ـ حسب المستندات ـ لم تعترف بصدور القرار؛ لأن طباعته لا تعني بالضرورة صدوره، ويحتاج الى رقم صادر كما هو معلوم «والقول للوزارة».

و أوضحت أن الخلاف الذي وقع بين زوج المبتعثة وأحد موظفي الوزارة انتهى بالتراضي بين الطرفين، غير أن الوزارة اتهمت زوج المبتعثة بأنه لا يحترم مؤسسات الدولة ولا موظفيها، وأنه قد يضر بالمصلحة العامة للمملكة في الخارج إذا ما سافر مع زوجته كمحرم، وبالتالي «يجب التريث في عدم ابتعاث زوجته».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الشرقية ٦٢ حالة عنف أسري تعرض لها ٢١ طفلا خلال ٣ أشهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء ١٠/٥/١٤٣٠ هـ. الموافق ٠٥ مايو ٢٠٠٩ العدد ٥٦٨٥
http://www.aleqt.com/2009/05/05/article_224800.html

مويضي المطيري من الدمام

كشفت الدكتورة هدى العيوني المشرفة على لجنة حماية الطفل في مستشفى الولادة والأطفال في الدمام عن تسجيل ٦٢ حالة عنف أسري شهدتها المنطقة الشرقية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، سجلت منها ٢١ حالة للأطفال.

وقالت العيوني على هامش الدورة التدريبية "تفعيل اتفاقية حقوق الطفل" التي أطلقتها هيئة حقوق الإنسان في الفرع النسوي في الدمام، لأكثر من ٣٠ اختصاصية اجتماعية وحقوقية في المنطقة الشرقية، إن حالات الأطفال سجلت تعرضهم للعنف والإساءات الجسدية والجنسية.

وأبانت العيوني أن هناك ٣٠ لجنة لحماية الطفل تعمل داخل مستشفيات المنطقة الشرقية في القطاعين الحكومي والخاص، تقوم ٨٠ في المائة من أعمالها على الإجراءات الوقائية من العنف الأسري، مشيرة إلى أنهم حاليا يقومون برصد الحالات المسجلة، وإعداد إحصائية كاملة لدراسة أسباب العنف، والاستعداد لفتح دور إيوائية وتهيئتها لهذه الحالات التي تشكل تزايدا مستمرا، كما أنهم يلتقون كل ثلاثة أشهر لحصر حالات العنف الأسري على مستوى الشرقية، تمهيدا لرفعها إلى وزارة الصحة، إلى جانب الصحة النفسية لتسجيلها بشكل رسمي وقانوني.

وأكدت المشرفة على لجنة حماية الطفل في مستشفى الولادة والأطفال في الدمام أن الدار الإيوائية التي تم افتتاحها في الشرقية لا تناسب الأطفال المعنفين، كونها لا تتلاءم وطبيعة الطفل واحتياجاته، خاصة بعد تعرضه للعنف، مشيرة إلى إن إقامة الطفل في الدار الإيوائية تتم حتى الانتهاء من قضيته.

من جهتها، كشفت لـ"الاقتصادية" صباح الزياني منسقة الخدمة الاجتماعية والعنف الأسري في إدارة المراكز الصحية في الشرقية، أنه تم رصد ٣٠٠ حالة عنف أسري خلال العام الماضي، تعرض من بينها ١٠ في المائة من الأطفال للعنف من قبل الأسرة، تنوعت مابين إهمال وعنف يقع من الأمهات والخدم، إضافة إلى تعرضهم للإيذاء من قبل الآباء.

وأوضحت أن الأشهر الثلاثة الأخيرة سجلت ١١ حالة عنف في أربع مناطق في الشرقية في صفوى، القطيف، الخبر، إضافة إلى الدمام، بينها ثلاثة أطفال تعرضوا للعنف الأسري.

وأشارت الزياني إلى أنهم عمدوا إلى تفريغ ممرضة وإخصائية اجتماعية في ٢٢ مركزا صحيا يقمن برصد حالات العنف ومتابعتها وعلاجها إن تطلب الأمر، بحيث يتم تحويل الأطفال المعنفين إلى مستشفى الولادة والأطفال في الدمام لعلاجها.

من جهة أخرى، قالت أمل الدار إخصائية اجتماعية في جمعية خيرية والمدربة القائمة على الدورة التي تختتم اليوم في مقر هيئة حقوق الإنسان، إنه من الضروري العمل على نشر ثقافة حقوق الطفل بين الأسر وتوجيه البرامج إلى كل الفئة الاجتماعية وتعريفهم بحقوق الطفل، للحد من حالات العنف التي تقع على الأطفال من قبل أسرهم.

وكانت دراسة محلية قد كشفت عن تفشي ظاهرة إيذاء الأطفال في المجتمع السعودي بنسبة ٢١ في المائة من الأطفال السعوديين يتعرضون للإيذاء بشكل عام، ويمثل الإيذاء النفسي أكثر أنواع الإيذاء تفشيا بنسبة ٣٣ في المائة، يليه الإيذاء البدني بنسبة ٢٥,٣ في المائة والذي غالبا ما يكون مصحوبا بإيذاء نفسي، ثم الإهمال بنسبة ٢٣,٩ في المائة.

الحكم على شخصين بالسجن ودعم خيرية المويه

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ١٠ جمادى الأول ١٤٣٠ العدد ١٣٣٦٨
http://www.al-jazirah.com/498289/ln134d.htm

ظلم - ياسر الروقي:

أصدر قاضي محكمة المويه الشيخ محمد آل عبدالكريم أمس حكما بالسجن شهرا ونصف الشهر ودفع مبلغ ألفي ريال للجمعية الخيرية بالمويه على اثنين من المواطنين نتيجة اعتدائهما على مواطن بجوار بئره.

الحكم جاء في نصه السجن شهرا ونصف الشهر لكل شخص من المدعى عليهما مقابل الحق الخاص، مع دفع مبلغ ألفي ريال للجمعية الخيرية يتم صرفها لسقيا الأسر الفقيرة مقابل الحق العام. المدعى عليهما رفضا الحكم وطلبا رفعه للتمييز فيما وافق المدعي والمدعي العام بالشرطة على الحكم. وكان المدعى عليهما قد اعتديا على مواطن وتلفظا عليه بجوار بئره نتيجة خلافات بين الطرفين وتولت الشرطة التحقيق في القضية قبل أن تتم إحالتها للمحكمة. يشار إلى أن قاضي محكمة المويه اشتهر بإصدار الأحكام البديلة والتي تلقى على إثرها شهادات شكر من جمعية حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لرعاية السجناء ومن عدة جهات أخرى، كما تفاعل معها الإعلام والمجتمع.

القضاء ينتصر لمواطن سجنته الإمارة دون محاكمة

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء ١٠/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٥/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٩
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090505/Con20090505275332.htm

فهد الرياعي - أبها

أصدرت المحكمة الإدارية في منطقة عسير ممثلة في الدائرة ١٩، حكما يقضي بإلزام إمارة منطقة عسير ومحافظة أحد رفيدة تعويض مواطن ١٤,٤ ألف ريال تعويضا عن مدة إيقافه لمدة ٤٨ دون محاكمة شرعية. ووفقا للصك الشرعي (تحتفظ "عكاظ" بنسخة منه) الصادر من المحكمة الإدارية فإن المواطن موسى محمد عوض أوقف دون حكم شرعي، إذ احتجز على خلفية خلاف مالي مع عاملة منزلية تخصه، حيث طالبت الأخيرة بمستحقاتها بعد هروبها من رب عملها. وسجن عوض قبل ثبوت تنصله عن أداء حقوق العاملة المنزلية، بينما صدر صك شرعي يقضي بالصلح بين الطرفين ودفع مبلغ اتفق الطرفان عليه. وأكد المدعي لـ«عكاظ» بأنه استقدم عاملة منزلية، وتسببت في مشاكل عدة ثم هربت من المنزل، وبحث وأبلغ الشرطة عنها، وتفاجأ أثناء تواجده في عمله بالقبض عليه من قبل شرطة محافظة أحد رفيدة بناء على أمر المحافظ . وقال عوض «أوقفت دون سبب ثم أطلق سراحي وأعادوني للتوقف مرة أخرى ليصبح مجموع مدتي الإيقاف ٤٩ يوما على مدى عامين دارت خلالها الجلسات في المحكمة الإدارية إلى أن صدر الحكم بإلزام الإمارة والمحافظة بدفع التعويض». وتضمن الحكم «أن محافظ محافظة أحد رفيدة خالف أمر أمير المنطقة، إذ لم يحله إلى لجنة تسوية المنازعات العمالية، ما تسبب في إطالة مدة إيقافه ما يحمل المحافظة والإمارة المسؤولية باعتبار الخطأ منها، استنادا إلى القاعدة الشرعية التي تنص على أن التابع تابع». وأشار الحكم إلى أنه «لا يجوز القبض على أي إنسان أو تفتيشه أو توقيفه أو سجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاما ولا يكون التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما، وللمدة المحددة من السلطة المختصة، كما أنه لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا على أمر محظور ومعاقب عليه شرعا ونظاما وبعد ثبوت إدانته بناء على حكم نهائي».

محاسب بنكي رهن حجر أسرته

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء ١٠/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٥/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٩
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090505/Con20090505275307.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

اضطرت أسرة سعودية، في المدينة المنورة، لاحتجاز أحد أفرادها منذ عشرة أشهر في غرفة مظلمة في منزل شعبي، لتفادي حالات اضطراب نفسي تصيبه وتجعله شخصا عدوانيا. وتأمل الأسرة حاليا نقله إلى مستشفى شهار في الطائف، بعد أن سمح مستشفى الصحة النفسية بخروجه بحجة تحسن حالته. وبحسب شهود عيان من جيرانه، فإنه دأب على الخروج للشارع عاريا والتعدي على المارة وجلب أكوام النفايات من الحي وجمعها، ومحاولة إشعال النيران في السيارات وتهشيم زجاجها. وقال أحد أشقائه، طلب عدم ذكر اسمه، إن شقيقه كان ناجحا في حياته ويشغل وظيفة محاسب في أحد البنوك، وأصيب شقيقي بصدمة وحالة اكتئاب شديدة ولازمته طويلا حالة من الصمت والانطواء، وأخضعناه طوال الـ ٢٧ عاما للعلاج مرات عدة في المستشفيات، وطرقنا باب الرقية الشرعية، وأخيرا أودعناه مستشفى الصحة النفسية العام الماضي. لكن ـ والحديث لشقيقه ـ فوجئنا بقرار المستشفى إخراجه ما أجبرنا على احتجازه في غرفة في منزل شعبي حيث نوفر له الطعام والشراب من خلال فتحة في النافذة الحديدية للغرفة. وهو متزوج ولديه ٦ أبناء (٤ بنات وولدان) واضطرت زوجته لترك وظيفتها وتفرغت لتربية أطفالها منذ تردي الحالة الصحية لزوجها. من جهته، أكد مشرف قسم الطوارئ في مستشفى الصحة النفسية عمر حامد أن إمكانية نقله لمستشفى شهار أمر يحدده الطبيب المعالج المشرف على حالته. وطالب أسرته بإحضاره للمستشفى ومتابعة المواعيد المقررة له، حيث يمكن زيادة جرعة الدواء المخصصة له أو تقليصها أو تغيير نوع العلاج.

محددات الاعتدال

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٠ جمادي الأولى ١٤٣٠هـ - ٥ مايو ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٢٥
http://www.alriyadh.com/2009/05/05/article426933.html

محمد محفوظ

يبدو لي أن المشهد الثقافي في أي مجتمع، لا يمكن أن يتطور، ويراكم من خبراته، ويزيد من فعالياته ومناشطه المتعددة، بدون تحديد دقيق للمصطلحات المستخدمة.. وذلك لأن الكثير من المفردات والمصطلحات المتداولة، لا يتم التعامل معها بوصفها ذات مضمون موحد ومشترك، مما يؤدي إلى الكثير من الالتباس والتعمية المعرفية والاجتماعية..
فحينما نتحدث عن الديمقراطية مثلا، فإننا نتحدث عن هذا المفهوم دون أن نحدد مضمونه. وكل الأطراف والأطياف، تستخدم هذا المفهوم وغيره، وكل طرف يحمل معنى ومضمونا مختلفا ومغايرا عن هذا المصطلح أو المفهوم. لذلك فإننا نعتقد أن حجر الزاوية في تنشيط وتفعيل الحياة الثقافية والمعرفية في أي مجتمع، هو في العمل وبذل الجهد العلمي والمعرفي لتحديد المعنى الدقيق لكل المفاهيم المتداولة والمصطلحات السائدة..
ولعل من أهم هذه المفاهيم، والتي يتم تداولها بكثرة هذه الأيام، هو مفهوم الاعتدال.. وكل طرف أو كاتب ينادي بالاعتدال، ويعتبره هو طوق النجاة من العديد من الفتن والمشاكل، ولكن ما معنى الاعتدال وما هي محدداته، فإن القليل من الجهود التي تبذل لبلورة مضمون هذا المفهوم..
فالاعتدال ليس مفهوما شكلانيا، حتى نعتبره، هو النقطة الوسطى بين رذيلتين، وإنما هو من المفاهيم الفكرية والسياسية العميقة، التي تتجاوز المعنى المتداول للوسطية..
وذلك لأن جميع المجتمعات الإنسانية قاطبة، تعتقد وبشكل عميق، أن القيم والمبادئ التي تحملها، هي القيم والمبادئ الإنسانية – الطبيعية، والتي تقف بشكل دقيق بين رذيلتين.. فكل المجتمعات ترفض الغلو والتنطع في الدين والتطرف في الالتزام بمقتضيات القيم.
كما أنه في المقابل، كل المجتمعات على الصعيد النظري، ترفض الانسلاخ من الثوابت والتفلت من القيم الذاتية العليا..
فكل المجتمعات بصرف النظر عن دينها وأيدلوجيتها، تنظر إلى ذاتها، بوصفها هي التجسيد العملي لمفهوم الاعتدال والوسطية..
وكل هذه المجتمعات على الصعيد العملي، تختلف مع بعضها على مستوى التزام هذه المجتمعات بمقتضيات الاعتدال ومتطلبات الوسطية. وبهذا يتحول هذا المفهوم، إلى مفهوم سائل غير محدد المعالم. فالإنسان ينظر إلى ذاته بوصفه معتدلا، والآخر ينظر إليه بوصفه متنطعا وبعيدا عن مقتضيات ومحددات هذا المفهوم والعكس..
لهذا فإننا من الضروري أن نعمل على بيان وتوضيح محددات الاعتدال.. وذلك لأن هذا المفهوم ليس أيدلوجيا أو عقيدة متكاملة، وإنما هو رؤية معرفية وثقافية وسياسية، تحدد معنى ومضمون هذا المفهوم.. لذلك فإن السؤال الملح في هذا السياق هو : ما هي محددات مفهوم الاعتدال، بصرف النظر عن الأيدلوجية التي تقف خلف هذا المفهوم. لأن كل أيدلوجية تدعي لنفسها أنها الوحيدة القابضة على حقيقة الاعتدال ومعناه الحقيقي والعميق لهذا كله فإننا نعتبر أن محددات الاعتدال هي النقاط التالية:
القبول بحقيقة التعددية والتنوع في الاجتماع الإنساني:
لعل من أهم المحددات التي تحدد بدقة معنى الاعتدال، وحدوده المعرفية والاجتماعية والسياسية، هو مدى القبول والانسجام مع حقيقة التعددية الموجودة في المجتمعات الإنسانية بكل مستوياتها ودوائرها.
لا يمكن أن يكون الإنسان معتدلا، وهو يرفض هذه الحقيقة، أو لا يلتزم بمقتضياتها ولوازمها.. فكل الناس يدعون لأنفسهم، أنهم هم الوحيدون الذين على الجادة، وهم الوحيدون المتمسكون بأهداب الفضائل كلها، ولكن ما الدليل العملي على هذا الادعاء، لا شيء..

إننا نعتقد أن المعنى الدقيق والمعرفي للاعتدال، ليس هو الذي يفسر هذه القيمة بوصفها القيمة الخيرة التي تقف في الوسط بين رذيلتين وهما الغلو والتشدد من جهة، ومن جهة أخرى الانسلاخ والاستلاب القيمي والمعرفي. فالاعتدال يعني: الموقف المعرفي الأخلاقي، الذي يعترف بحقيقة التعدد، ويتعامل مع قيمة التنوع بوصفها من القيم الخالدة، التي لا يمكن محاربتها أو العمل على استئصالها.. وكل إنسان يحارب هذه القيمة والحقيقة، هو إنسان غير معتدل، حتى وإن ادعى ذلك.. المعتدل حقا هو الذي يتعامل بعقلية حضارية ورؤية متسامحة مع حقيقة التعدد بكل مستوياتها..
وإننا نعتقد أن القبول بهذه الحقيقة الإنسانية الخالدة، هو من أهم محددات مفهوم الاعتدال..
وعليه فإن كل فرد أو مجتمع، يحترم هذه الحقيقة، ويتعامل معها بعقلية حضارية، هو إنسان ومجتمع معتدل بصرف النظر عن دينه أو أيدلوجيته. وعلى هذا المقياس قد يكون المعتدل مسلما وقد لا يكون. فالعبرة في تقديرنا هي في مدى التزام الإنسان فردا وجماعة بالقبول بحقيقة التعددية والالتزام بكل لوازمها ومقتضياتها..
احترام الإنسان وصيانة حقوقه الأساسية: هل يمكن أن يكون الإنسان معتدلا، وهو ينتهك حقوق الإنسان، ويتعدى على مقدساتهم وخصوصياتهم ولوازمهم الإنسانية.
إننا نعتقد أنه لا يمكن للإنسان أن يصبح معتدلا، بدون احترام الإنسان بصرف النظر عن دينه وعقيدته وصيانة حقوقه الأساسية. فالاختلاف في الدين والعقيدة، لا يشرع للإنسان مهما علا شأنه، أن ينتهك حقوق المختلف معه أو يتعدى على خصوصياته. بل إن هذا الاختلاف يلزم الإنسان أخلاقيا ودينيا، إلى المبالغة في احترام الإنسان وصيانة حقوقه الأساسية..
[فالناس صنفان إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق] ولا يجوز بأي نحو من الأنحاء التعدي على حقوقه أو عدم احترام آدميته وإنسانيته..
وعليه فإن كل المشروعات الأيدلوجية والفكرية، التي تسوغ لنفسها التعدي على حقوق المختلفين معها، هي مشروعات متطرفة حتى وإن ادعت الاعتدال.. فالعبرة دائما بالسلوك العملي ومستوى الالتزام الفعلي باحترام الإنسان وصيانة حقوقه الأساسية.
ولا يمكن صيانة حقوق الإنسان، بدون وجود رؤية متكاملة لهذه الحقوق، وكيفية حمايتها وصيانتها، وتوفر إرادة مجتمعية متكاملة، لتحويل تلك الرؤية إلى واقع حي على صعد الحياة المختلفة.. فالمجتمع المعتدل والوسطي، هو الذي يحترم ويصون حقوق الإنسان، ويعمل عبر مؤسساته المختلفة الرسمية والأهلية، لتوفير كل الأسباب والشروط المفضية للإعلاء من شأن الإنسان وجودا وحقوقا.

الانفتاح والتواصل مع الثقافات الإنسانية:

لعل الجذر الثقافي والمعرفي لمفهوم الاعتدال، هو نسبية الثقافة والحقيقة. وإنه لا يوجد إنسان على وجه هذه البسيطة، يمتلك كل الحقيقة، وإنما هو يمتلك بعضها، والبقية موزعة على بقية الخلق. ونسبية الحقيقة والثقافة، ينبغي أن لا تقود إلى الانكفاء والتقوقع، والشعور الوهمي بالامتلاء، وإنما من الضروري، أن تقود إلى الانفتاح والتواصل مع الآخرين. فلكون الحقيقة موزعة بين البشر، فلا مناص من الانفتاح والتواصل مع الآخرين، لأن هذا التواصل والانفتاح، هو التعبير الطبيعي، للاستفادة من معارف الآخرين وثقافاتهم.
وعليه فإن الاعتدال الثقافي والسياسي والاجتماعي، لا يساوي الانعزال والانكفاء والاستغناء عن الآخرين وإنما هو يعني التفاعل مع الآخرين، والانفتاح على ثقافاتهم والتواصل مع معارفهم.
فالانكفاء على الذات ليس من مقتضيات الاعتدال والوسطية. كما أن تضخيم الذات والنظر إليها بفوقية ونرجسية ليس من لوازم الوسطية.. إن الاعتدال كمفهوم معرفي وثقافي يفتح الباب واسعا للانفتاح والتفاعل الخلاق مع كل الثقافات الإنسانية.. ولا سيادة حقيقية لمفهوم الاعتدال في أي مجتمع من المجتمعات، بدون هذه المحددات. فهي جوهر هذا المفهوم ومضمونه الحقيقي. وبدونها تكون كل الوقائع انحباسا على الذات لا مبرر له، أو هروبا من تحديات الحاضر إلى كهف الماضي والأمجاد التاريخية.
فجوهر الاعتدال في المجتمع والثقافة والسياسة، هو القبول بحقيقة التعددية، والتفاعل الإيجابي مع مقتضياتها ومتطلباتها. واحترام الإنسان بوصفه إنسانا، بصرف النظر عن منبته الديني أو عرقه أو قوميته..
فالإنسان محترم لذاته، إذ يقول تبارك وتعالى: [ولقد كرمنا بني آدم] ومقتضى التكريم الرباني، هو صيانة وحماية حقوقه الخاصة والعامة.
وهكذا يتحول مفهوم الاعتدال، من مفهوم شكلي – تبريري، إلى مفهوم حضاري، لا يلغي التدافع بين الناس، ولا التنافس بين المجتمعات، وإنما يوفر الأرضية الضرورية والمناخ المؤاتي لانطلاق المجتمع بكل أطيافه وتعبيراته، لاجتراح فرادته، وبناء تجربته المفتوحة والمتفاعلة مع المنجز الحضاري والثقافي الإنساني

شروط الجمعيات في صرف المعونات

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء ١٠/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٥/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٧٩
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090505/Con20090505275249.htm?kw

نجيب عصام يماني

لم يستطع مدير الشؤون الاجتماعية بمكة المكرمة أن يستوعب ثقافة حقوق الإنسان التي أصبحت حقيقة في ظل التطورات الإصلاحية التي يعيشها الوطن بقيادة ملك آمن بالوسطية والاعتدال، فالأستاذ الحناكي لم يعش فرحة تقرير حقوق الإنسان الأخير والذي قيم أداء بعض الجهات ووضح جوانب النقص والسلبيات ليس من أجل التشفي والتشهير وإنما من أجل إصلاح المعوج بما يتناسب والمرحلة على بينة وهدى ولتتوافق ونداء ولي الأمر.

ضاق الحناكي بملاحظاتهم ذرعا وأطلق عبارات لا تليق بمسئول وقرر أن استراتيجية حقوق الإنسان محبطة ولا تقوم على الإصلاح .. وكان عليه أن يستغل هذا التقرير لمصلحة إدارته وتطويرها وتلافي السلبيات ضد الأطفال وهي موجودة ليس لديه فحسب وإنما لدى العديد من المؤسسات التربوية فكيف باليتامى والمحرومين في داره ولو كانت الداية أحن من الوالدة لكانت حذلقة زائدة. التقرير كتب بواقعية وفيه سلبيات في الأداء وقصور في العمل وتجاوزات تضيق الخلق ، فثقافة حقوق الإنسان أصبحت حقيقة سائدة ويجب التعامل مع ملاحظاتهم بشفافية وإخلاص، وطالما لا يوجد قصور فلماذا غضب الحناكي عندما ترك مسئول الجمعية رقم هاتفه وعنوانه؟ معترفا أنه توجد بعض الأخطاء والشكاوى وأن هناك اشتراطات على المحتاجين لصرف المساعدات، ولولا كشف حقوق الإنسان للمستور لاستمر الحال واستمرأ الشارطون شروطهم وزادوا عليها، فكل ما قلنا يا هادي وفتحنا باب الوسطية والاعتدال وجدنا من ينبعث ليحكم التشدد والغلو.

فاشتراط اللحية في صرف المعونة ليس من الإسلام في شيء فهي ليست من العبادات وهي من الأمور المختلفة بين الفقهاء فمنهم من جعلها من المستحبات ومنهم من جعلها من سنن العبادات التي يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها، وحلقها مكروه وليس بحرام ولا يعد من الكبائر مستندين إلى حديث عائشة .. عشرة من الفطرة، ومنها إعفاء اللحية فهي من سنن الفطرة وحكم السنة هو الأجر على العمل والحرمان منه مع الترك وليس حكم السنة كحكم الفرض، فاللحية ليست من أركان الإسلام ولا الإيمان والإحسان، وهي ليست من مبطلات العبادات على جميع المذاهب والأقوال، ولا دخل لها بتمام الإيمان أو كماله، ولا يفسق حالقها وتقبل شهادته ويصلى خلفه، ولا تقدح صحة الإيمان والعقيدة، والعادة الأصل فيها الإباحة وهي مثل اللباس والزينة وما اعتاد الناس على فعله في حياتهم اليومية، والمقصد الشرعي من قوله عليه السلام «انهكوا الشوارب وأعفوا اللحى» أنه ليس أمر وجوب وإنما كان بقصد تمييز هيئة المسلمين عن غيرهم.

وكما يقول عليه السلام: «وغيروا بالشيب ولا تشبهوا باليهود»، ومع ذلك فمن الصحابة من ترك الخضاب وبعضهم خضب ولم ينكر عليهم ذلك، فلا يصح أن نمنع حليق اللحية من حقوقه أو نمنعه من ممارسة حياته أو نقصيه عن المجتمع فكم من سنة ضيعناها وأهملناها، فلماذا اللحية بالذات وهي مجرد مظهر للهيبة والوقار. أما بالنسبة لمنع من يستخدم الريسيفر من استلام معونته، فهذا اجتهاد لا أساس له في الدين، فلا يشرع إلا ما شرعه الله ولا يحرم إلا ما حرمه الله، فهذا الريسيفر يأتي بالأجر والثواب لمن ثبته على قراءة القرآن وأحاديث رسول الله وتفسير كتابه العزيز والندوات الفقهية والاستفسار عن أمور الدنيا والدين وقضى وقت فراغه في مشاهدة الرياضة وعجائب مخلوقات الله وعادات الأمم والشعوب واستمع إلى خطب الجمعة والأعياد، وثبتته المرأة لمشاهدة قنوات الطبخ والموضة وما يدور في العالم من

أحداث والتعلم والثقافة، فليس الدش كله شرا، ومن قال بحرمانيته إنما اعتمد على حديث رسول الله « ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة»، والحديث بعمومياته لا ينطبق على الدش وهو عين من الأعيان لا يحرم لذاته.

أما إحضار شهادة من الإمام تؤكد مواظبته على الصلاة في المسجد فهذا من التعسف في الدين والاستبداد بالرأي وباب من أبواب الغلو والتنطع، فليس الجماعة شرطا في صحة الصلاة وللمسلم أن يصلي في أي مكان فالأرض كلها مسجد وطهور. ولم يشترط رسول الله على الأعرابي الذي أتى يسأله عن أركان الإسلام أداءها في المسجد، ولو كان ذلك واجبا لبينه الرسول في حينه ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. أما حفظ أجزاء من القرآن فهذه بتوفيق الله، ويجوز للمسلم أن يقرأ من المصحف وأجره محفوظ. إن مصارف الزكاة معروفة وتعطى للمحتاج دون شرط بل تعطى للذمي بل حتى الفاسق ما دام باقيا على أصل الإسلام استصلاحا لحاله واحتراما لآدميته ولعموم النص القرآني ولم يوجد مخصص لهذا العموم. وقد أعان رسول الله المشركين بأن أرسل إلى أبي سفيان خمسمائة دينار يشتري بها برا ليسد حاجة الفقراء من قريش.

إذا لا بد من التصدي لأصحاب الفكر المنحرف والمتشددين وتفعيل دعوة الوسطية والاعتدال ومباركة ما تقوم به حقوق الإنسان.

الجزيرة
Al-JAZIRAH

هم التقاعد!

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ١٠ جمادى الأول ١٤٣٠ العدد ١٣٣٦٨
http://www.al-jazirah.com/498289/rj5d.htm

رمضان جريدي العنزي

هذه المرة سأتجه بكم إلى الهم العام كعادتي بين فترة وأخرى محاولا ما وسعني الأمر أن أتلمس إيقاع الناس وهمومهم وارتباطهم بالحياة اليومية حريصا بقدر الإمكان أن أتحرى الدقة والتقصي الجاد فيما تتضمنه أي قضية أكتب عنها، إن موضوع التقاعد والمتقاعدين أمر حيوي ومهم ويهم شريحة كبيرة وواسعة من الناس فدعونا نتذكرهم ونتذكر طوابيرهم الطويلة وأنا هنا لا أعرض الأمر في إطاره الإنساني أو أن أستدر عطف هذه الجهة أو تلك إذ إن معالجة هذا الموضوع لا ينبغي له ولا يحب أن يكون في خانة الشفقة والإحسان والمنة ولا يجب أن نستدر عطف أحد لأن المتقاعد أعطى جل وقته وجهده وماله المستقطع من راتبه سنوات طويلة لا تقدر بأي ثمن، لكن ثمة أشياء جوهرية ينبغي على المسؤولين المعنيين بالشأن التقاعدي أن يلتفتوا لها ويحرصوا عليها لأن هذه الشريحة من الناس المواطنين وضعها وظروفها في الأوقات العصيبة الحالية يستحق من المعنيين الوقفة الجادة والشجاعة واتخاذ القرارات الصائبة والنافعة لهذه الشريحة المهمة والكبيرة ولا ينبغي على المسؤولين تجاهل هذه المطالب وهذه الحقوق، إن الحاجات الاجتماعية والشرائية والمتطلبات والملتزمات الأخرى المتنوعة والمتشعبة والتي هي ليست بالضرورة من الكماليات بل أجزم بأنها وسواها الكثير من الضروريات ومن صميم حقوق الإنسان المواطن وهي حقوق لا تتحمل المساومة عليها بأي حال من الأحوال، إن الراتب التقاعدي (الضئيل) الحالي مجرد (لعنه) ومجرد (مأزق) ومجرد (عقوبة) تدمغ المتقاعدين وتلسعهم بسياط الجوع والفاقة والعوز المقيت حتى يفارقوا الدنيا ومن عليها، إن الحد الأدنى لراتب المتقاعد (المزري) الحالي ولا أريد أن أذكره بالرقم لأني (أخجل) ويخجل غيري مما يقرأ هذه المقالة لأنه يعني (تطويح) المتقاعد ومن يعيلهم وهم كثر دون خط الفقر والمسؤولين المعنيين بشؤون التقاعد أعلم بما يترتب على الفقر لأنه كافر، إن الحد الأدنى الحالي لراتب المتقاعدين غير مجز ألبتة ولم يعد السكوت عليه ممكنا لأن حق العيش الكريم للإنسان المواطن المتقاعد هو في مقدمة اهتمام ولاة الأمر حفظهم الله في كل وقت وفي كل حين وحق من حقوقه.

إن النظام التقاعدي الحالي إذا ما استمر طويلا دون تغيير سيجر معه نتائج اجتماعية عكسية خطيرة ولا بد من تفعيل قانون جديد للتقاعد للضرورة الاقتصادية والاجتماعية الملحة بأسرع وقت وبدون تباطؤ أو تلكؤ أو تهاون أو مساومة.

الجلسة الـ ١٠ للنظر في تركة الفتاتين ٢٤ الجاري

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء ١٤٣٠/٠٥/١١هـ) ٠٦/ مايو/٢٠٠٩ العدد: ٢٨٨٠
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090506/Con20090506275416.htm?kw

عبد الرحمن القرني - عسير

عقد قاضي محكمة محافظة سراة عبيدة (٦٥ كلم شرق منطقة عسير) صباح أمس الجلسة التاسعة؛ للنظر في قضية فتاتين ووالدتهما يطالبن أشقاء الفتاتين بحقوقهن الشرعية في تركة والدهم التى تقدر بملايين الريالات. وحضر الجلسة اثنان من أشقاء الفتاتين، والمحامي الذى يتولى الترافع عن الفتاتين، إلا أنه لم يتم البت في القضية، نظرا لعدم استيفاء استخراج حجج استحكام وصكوك على بعض الممتلكات العقارية والزراعية، وعندها قرر قاضي المحكمة عقد جلسة أخرى في الرابع والعشرين من الشهر الجاري لاستكمال الإجراءات في حصر التركة. يذكر، أن القضية مضى عليها عام كامل، وعقدت بشانها ثماني جلسات ولم يتم البت فيها حتى الآن. وتطالب الفتاتان بحقهما في تركة والدهما، وتتهمان أشقاءهما بعضلهما عن الزواج، حيث يبلغ عمر كبراهما ٤٨ عاما . فيما يبلغ عمر الثانية ٤٦ عاما، وقد لجأتا مع والدتهما إلى السكن في دار الرعاية الاجتماعية في أبها، غير أن أشقاء الفتاتين نفوا تماما عضلهما.

وتطالب الفتاتان حاليا هيئة حقوق الإنسان بالتدخل لتسريع إنهاء قضيتهن، ومساعدتهن في الحصول على حقوقهن الشرعية من تركة والدهما والتى تشمل عقارات ومزارع ومحلات تجارية وأموالا ومجوهرات.

٢٧٨ لقيطا في عام

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء ١٤٣٠/٠٥/١١هـ) ٠٦/ مايو/٢٠٠٩ العدد: ٢٨٨٠
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090506/Con20090506275422.htm

٢٧٨ لقيطا تم الإبلاغ عنهم رسميا، طبقا لسجلات الأمن العام ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٠٢م. إلا أن إحصائيات غير رسمية ألمحت إلى أن إجمالي عددهم في العقود الثلاثة الماضية تجاوز الـ٧٠ ألف لقيط. في حين أن مسؤولي وزارة الشؤون الاجتماعية أشاروا إلى أن التقديرات الأولية لعدد الأيتام مجهولي النسب الذين تشرف عليهم الوزارة يتراوح ما بين١٢ ـ ١٧ألف يتيم، فيما سجلت منطقة مكة المكرمة أعلى نسبة في عدد اللقطاء، وبحسب المصادر ذاتها كانت النسبة العظمى منهم ذوي ملامح أفريقية.

ابنة السنوات العشر تزف بعد شهرين

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ١١ جمادى الأولى ١٤٣٠ ـ ٦ مايو ٢٠٠٩ العدد ٣١٤١ ـ السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3141&id=100810&groupID=0

الخبر: نورة الهاجري

أومأت برأسها وقالت "نعم" للشيخ الذي عقد قرانها على عريس يكبرها بـ١٥ سنة. إنها "آمنة" ابنة العاشرة التي تجلس غير آمنة على مقعدها الدراسي في الابتدائية الثالثة بالثقبة.

وتقول "أمي قالت لي إن العريس سيأخذني إلى البقالة وسيشتري لي كل ما أريد".

تواجه الطفلة آمنة يوميا أسئلة الزميلات والمعلمات حول ترتيبات الزواج التي بدأت فعليا بعقد القران قبل أيام. وفي الفصل الدراسي تستمع لشرح مادة القراءة، لكن فكرها خارج الفصل، وداخل "المريول" الأزرق تسرح بفكرها إلى حيث يسير قدرها مع العريس البالغ ٢٦ عاما.

سألتها "الوطن" ما الذي تعرفينه عن الحياة الزوجية؟، فكانت إجاباتها المرتبكة تعبر عن براءة غضة لا تعي شيئا سوى ما عرفته من والديها، وأنها بعد شهرين ستزف إلى شاب يكبرها بأكثر من ١٥ عاما.

"آمنة" تروي لـ"الوطن" قصتها: "والدي يرغب في تزويجي، وقبل أيام قال لي: سيأتي شخص إلينا اليوم.. وسيتقدم لخطبتك فوافقي". وتضيف "قال إنه سيزوجنا أنا وشقيقاتي ونحن صغيرات لأن ذلك أفضل لنا".

على مقعدها الدراسي تجلس "آمنة" غير آمنة على مستقبلها الذي سيقتلعها، بعد شهرين، من مقعد الخامس الابتدائي إلى بيت الزوجية. هذه هي القصة ببساطة، وذات السنوات العشر تواجه يوميا أسئلة الزميلات والمعلمات حول ترتيبات الزواج التي بدأت فعليا بعقد القران قبل أيام.

تحت هذه الضغوط، تستمع آمنة لشرح مادة القراءة، لكن فكرها خارج الفصل، وداخل "المريول" الأزرق تسرح بفكرها إلى حيث يسير قدرها مع العريس البالغ ٢٦ عاما. سألتها "الوطن" ما الذي تعرفين عن الحياة الزوجية؟، فكانت إجاباتها المرتبكة تعبر عن براءة غضة لا تعي شيئا سوى ما عرفته من والديها، وأنها بعد شهرين ستزف إلى شاب يكبرها بأكثر من ١٥ عاما.

التقيت آمنة في الابتدائية الثالثة بالثقبة، حيث تقول مديرتها "ليس من شأن إدارة المدرسة أن تتدخل فيما تمر به الطالبات من ظروف حياتية أو إنسانية أو عنف أسري".

اقتربت من الطفلة الجالسة شابكة أصابع يديها لتحكي لـ"الوطن" قصتها: "والدي يرغب في تزويجي، وقبل أيام قال لي: سيأتي شخص إلينا اليوم.. وسيتقدم لخطبتك فوافقي". تضيف "قال إنه سيزوجنا أنا وشقيقاتي ونحن صغيرات لأن ذلك أفضل لنا".

من دون أن تعرف معنى "أفضل لنا". وافقت آمنة.. وقالت "نعم". فهي لم تخالف أوامر والديها منذ صغرها. "وهذا من ضمن أوامرهما". أضافت: "قالت والدتي إن زوجي سيذهب بي إلى البقالة وسيشتري لي كل ما أريد".

كان يبدو على ملامح الصغيرة أنها تكرر ما قيل لها، وهي لم تتأكد أنها تزوجت بالفعل إلا حين راحت الزميلات والمعلمات يتناقلن الموضوع ويطرحن الأسئلة أمامها في المدرسة.. "شعرت أني أختلف عنهن وأنهن سيعشن حياة أسعد مني وسيصبحن معلمات وطبيبات، أما أنا فلا أعرف مصيري".

عقد القران

تتذكر آمنة تلك الليلة التي طلب منها أن تقول "نعم" فقط وأن تومئ برأسها بالإيجاب حينما يدخل "الشيخ"، وهو "خال العريس" ليسألها "هل أنت موافقة..؟". تتابع بخجل:"لم أشأ أن أخالف والدي وسمعت كثيرا بعد أن وافقت على عقد القران أني صغيرة السن على الزواج.. كانت تتمنى أن تكبر أكثر لتصبح "معلمة مثل معلمتي سلمى".

آمنة هي كبرى شقيقاتها الخمس، يعيشون في منزل متواضع بحي الثقبة، ويسكن معهم خالهم. فهل هي الظروف المادية التي دفعت إلى هذا الزواج المبكر جدا؟.

أنا المسؤول

لدى والد آمنة وجهة نظر أيضا، إذ قال لـ "الوطن" إنه مقتنع تماما بقراره : "أخاف عليها من العنوسة".. كثيرات يرفض آباؤهن تزويجهن فيضيع نصيبهن، هذا القرار يرجع لي ويعتبر من خصوصيات أسرتي وليس للرأي العام وليس لحقوق الإنسان أي شأن في ذلك".

أما والدتها فتبرر القرار بأن :"عاداتنا وتقاليدنا تقبل بتزويج الفتيات صغيرات"، ولكنـــــها تتمنى "تأجيل الزفاف عامين"، لكن هذا التمني مرتبط بموافقة الزوج.

نضج الزوجين مطلب

القاضي في المحكمة العامة بالجبيل الشيخ فيصل الفوزان يقول "المصلحة العامة تقتضي ألا يتم الزواج إلا بنضوج الزوجين، إلا أن الأصل شرعا في تزويج القاصرات هو الجواز، ولا ينفع قبل البلوغ تخيير الطفلة بتزويجها من عدمه، وإن كان لابد من سؤالها.. إن صحة عقد القران على الطفلة من عدمها يرجع حسب تقدير الضرر في الزواج من عدمه، ويرجع إلى القضاء الذي يحدد صحة العقد من عدمها في حال أن الطفلة لم تصل سن البلوغ بعد".

وسألناه عن تبيان الضرر فقال "يصعب حصره ويختلف من حال إلى أخرى". وأضاف "لا يوجد في الشرع سن محددة لا يسمح تعديها أو التقدم عليها.. المجال متروك للاجتهاد من الحاكم الذي يجتهد أو من ينوب عنه وهو القاضي بعد المناقشات والتأكد من الحالة". لكنه يؤكد أن "لا بد أن يسمع رأي الطفلة ورأي والدتها وكل من له مساس بالعقد ويحدد الحاكم هل يوجد مصلحة أو ضرر، و إذا وجد الضرر فالضرر بالشرع يدان و لا يقر".

اغتصاب الأجساد

لكن المستشارة الاجتماعية والنفسية فائقة الإدريسي ترى أن "تزويج الأطفال قبل بلوغهن اغتصاب لأجسادهن"، هذا الرأي تبينه على فرضية أن الزواج المبكر جدا "يتسبب في حرمان الصغيرات من الطفولة"، و"الطفلة حينما تنجب في سن صغيرة تشعر بالحرمان بسبب متطلباتهم، وقد تتحول إلى أم عدائية لكونها تشعر بالحرمان"، وحين يتم تطليقها فإن ذلك يسبب ضررا نفسيا على طفلة تجد نفسها مطلقة وهي مازالت طفلة، فضلا عن بناء خلايا أسرية مزعزعة تكون مجتمعا غير متماسك، ويخرج أفرادا غير أسوياء متأثرين بمشكلاتهم الأسرية".وتشير الإدريسي إلى أن "أهم دافع لتزويج الطفلة هو المستوى الاجتماعي وقبضة الفقر على أسرتها، فيجبر والدها على تزويجها متجاهلا ما يسببه هذا القرار من حرمان وتحديد مصير لابنته الطفلة واغتصاب طفولتها وحرمانها من حقها في الحياة بمراحلها العمرية الطبيعية".

حماية الطفل

وينبه المحامي عايض العبد الكريم إلى "أن تحديد المصير والتزويج لابد أن يتم بعد البلوغ، وينص القانون على حماية الطفل، وأن ثمة معاهدات وقعت عليها المملكة في هذا الشأن، وأن القاصر يحدد في القانون بمن هو أقل من ١٨ سنة، وفي الشرع يحدد بالبلوغ، وفي الشرع والقانون في أحكام البيع والتنازل والميراث يعتبر ما قبل ١٨ عاما قاصرا".

العثيمين يبحث وضع الأسرة الخليجية في الإمارات

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء ١١/٠٥/١٤٣٠هـ) ٠٦/ مايو/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٨٠
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090506/Con20090506275583.htm

واس ـ أبوظبي

بحث وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، في أبوظبي أمس، مع وزيرة الشؤون الاجتماعية الإماراتية مريم محمد خلفان الرومي، أفكارا وبرامج داعمة لقضايا التنمية، والرعاية الاجتماعية، إضافة إلى وضع الأسرة الخليجية والعربية، التي تواجه تحديات كبيرة دفعت إلى إحداث تغيير في القيم والتقاليد الاجتماعية.

وأكدت الوزيرة الإماراتية حرصها على الاستفادة من تجربة المملكة في مجال الشراكة مع القطاع الخاص؛ ليتفق الجانبان على توسيع مجالات التعاون فيما يخص التشريعات والسياسات الاجتماعية.

وفي السياق ذاته، ثمن العثيمين تجربة الإمارات في تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ودور القطاع الخاص في دعم وتقديم خدمات الرعاية والتنمية الاجتماعية، ومستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة فيها.

اللجان المتخصصة بمجلس الشورى عقدت اجتماعاتها الدورية

مناقشة عريضة المواطنة مريم العرج حول المطلقات وأبنائهن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ جمادي الأولى ١٤٣٠هـ - ٦ مايو ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٢٦
http://www.alriyadh.com/2009/05/06/article427255.html

الرياض - محمد الشيباني:

عقدت اللجان المتخصصة في مجلس الشورى أمس الثلاثاء اجتماعاتها العادية الأسبوعية ضمن أعمال السنة الأولى للدورة الخامسة للمجلس، بحضور رؤساء وأعضاء اللجان أعضاء المجلس وعدد من المسئولين في الجهات الحكومية، لبحث ومناقشة الموضوعات المدرجة بجدول أعمال اجتماعاتها، تمهيدا لطرحها في اجتماع الهيئة العامة برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، لإجازة إدراجها بجدول أعمال جلسات المجلس القادمة. وعقدت لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض اجتماعها الدوري السادس برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فهاد بن معتاد الحمد، وذلك بحضور أعضاء اللجنة، ومعالي نائب وزير العمل الدكتور عبد الواحد الحميد، ووكيل وزارة العمل للشؤون العمالية والأستاذ عبد الرحمن البواردي، والمستشار بمكتب معالي وزير العمل الأستاذ أحمد المديهيم، ومدير الإدارة القانونية بوزارة العمل الاستاذ عمر السبيهين، لمناقشة - دراسة مشروع لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم -. وقد ناقشت اللجنة في اجتماعها ما أثير من ملحوظات وآراء الأعضاء في جلستين سابقتين حول مشروع اللائحة، حيث ستعيد اللجنة النظر في بعض المواد التي تضمنها مشروع لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم تمهيدا لتقديم وجهة نظرها بشأنه أمام المجلس في جلسة قادمة. في حين، درست لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في اجتماعها الرابع الذي عقد اليوم برئاسة عضو المجلس الدكتور طلال بن حسن بكري، مداخلات وآراء الأعضاء التي أثيرت في جلسة سابقة تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ه حيث ستقدم اللجنة وجهة نظرها بشأن ما أثير من ملحوظات وآراء تجاه التقرير في جلسة قادمة للمجلس، ودرست بجانب ذلك تقريرا بشأن طلب إيجاد تفسير لماهية الإقامة الدائمة في المملكة المنصوص عليها في (المادة الثانية) من نظام الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى عرض لمشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة الجمهورية التركية في مجال الشباب والرياضة، ومشروع لائحة ترخيص مراكز الإرشاد الأسري الأهلية. كما أدرجت اللجنة في جدول أعمال اجتماعها النظر في خطاب قدمه الأمين العام المساعد في المجلس الأستاذ أحمد اليحيى بشأن المشروع الوطني للتعامل مع التوحد واضطرابات النمو الشامل، إضافة إلى النظر في عدد من عرائض المواطنين التي أحالها معالي رئيس المجلس إلى اللجنة تمهيدا لدراستها، ومنها عريضة المواطنة هيفاء الدوسري بشأن مقترح عن مبادرة الطلاق السعودي، وعريضة المواطنة مريم العرج بشأن مقترح عن مشاكل المطلقات وأبنائهن. فيما تدارست لجنة الشؤون المالية باجتماعها السادس برئاسة عضو المجلس الاستاذ حسن بن عبد الله الشهري وبحضور أعضاء اللجنة، التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ه، والتقرير السنوي للبنك الزراعي للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ه، كما أعدت اللجنة تساؤلاتها بشأن التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ه حال طرحه في جلسة قادمة للمجلس. في حين أنهت لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة في اجتماعها الرابع برئاسة عضو المجلس المهندس محمد بن عبد الله القويحص، ردها تجاه ما أثير من ملحوظات وآراء أعضاء المجلس في جلسة سابقة على التقرير المتضمن خطط وزارة المياه والكهرباء والمؤسسة العامة لتحلية المياه وهيئة تنظيم الكهرباء والشركة السعودية للكهرباء للأربع سنوات، والتقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ه. بينما داولت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان في اجتماعها التاسع عشر مشروع نظام الإجراءات الجزائية، وناقشت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في اجتماعها السادس مشروع اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية تركيا، كما ناقشت التقريرين السنويين للمؤسسة العامة للموانئ للعامين الماليين ١٤٢٧/١٤٢٨ه، ١٤٢٨/١٤٢٩ه، في حين أنهت لجنة الشؤون الأمنية في اجتماعها الخامس، النظر في عدد من موضوعاتها المدرجة بجدول أعمال اجتماعها وإحالتها إلى أعضاء اللجنة لدراستها.

عضو حقوقي يطالب بإدراج العنف الأسري ضمن الأنظمة المعاقب عليها

عادلة بنت عبدالله: اللقاء أوضح آثار العنف ونتائجه على الفرد والمجتمع

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ١١ جمادى الأولى ١٤٣٠ ـ ٦ مايو ٢٠٠٩ العدد ٣١٤١ ـ السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3141&id=100850

خميس مشيط: نادية الفواز

أوضحت نائبة رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني الأميرة عادلة بنت عبدالله أن لقاء "دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري" يهدف إلى توعية المجتمع بآثار العنف ونتائجه الوخيمة على الفرد والمجتمع، وقالت في افتتاح اللقاء أمس والذي ينظمه برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بأبها ومركز القانون السعودي للتدريب في الغرفة التجارية بأبها "تسعدني المشاركة في اللقاء الذي يهدف إلى توضيح آثار العنف ونتائجه الوخيمة على الفرد والمجتمع للتوعية في مجال العنف الأسري"، وأضافت :أن رؤيتنا في برنامج الأمان الأسري الوطني تعتمد على إرساء أسس مجتمع واع وآمن يحمي ويدافع عن حقوق أفراده وخاصة ضحايا العنف الأسري بالإضافة إلى تحديد حجم المشكلة ومعرفة أسبابها".

عقب ذلك، شارك الراعي والمستشار القانوني لبرنامج الأمان الأسري الدكتور ماجد قاروب في ورقة عمل عن دور المؤسسات الأمنية قدمها المقدم عبدالله ظفران من شرطة عسير، تناول فيها آثار العنف على الفرد والأسرة والمجتمع وأهمية إرساء قواعد المجتمع الإسلامي الواعية وعرف العنف الأسري من الناحية القانونية، ذكر فيها أهم العوامل المؤدية للعنف الأسري في العالم العربي وفي السعودية خاصة ودور المؤسسات الأمنية في الحماية من العنف الأسري ودور شرطة عسير في علاج مشكلات العنف في المنطقة.

من جانبه، طالب عضو هيئة حقوق الإنسان المحامي الدكتور هادي اليامي بإعادة النظر في منظومة الأنظمة الخاصة بالعنف وإصدرا نظام صريح ومحدد وإدراجة ضمن الأنظمة التي يعاقب عليها القانون.

كما شارك، عضو هيئة التحقيق والادعاء العام مساعد القحطاني بورقة عمل أوضح فيها أهمية الأسرة في الإسلام، وعما ورد عن العنف في الكتاب والسنة وأشكال العنف ومسبباته ونتائجه ودور هيئة التحقيق والادعاء العام في مواجهة العنف، وقال "٥٣ % من ضحايا العنف الأسري من السيدات، وإن هناك تزايدا في جرائم العنف من الزوجة ضد الزوج بنسبة ٩٠%".

من جانبه تناول القاضي بالمحكمة العامة بجدة الشيخ حمد الرزين في وقته عن دور المؤسسة القضائية واستعرض عددا من قضايا العنف الأسري وأنظمة مواجهته ودور المحاكم في ذلك والمؤمل من المحاكم والقضاة في القضاء على العنف الأسري واستعرض أهم قضايا العنف ضد المرأة مثل العضل أو الحرمان من رؤية المحضون أو مشكلات استغلال أموال القصر.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"العمل" تنهي دراسة لائحة شركات الاستقدام لإلغاء نظام الكفالة الفردي

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء ١١/٥/١٤٣٠ هـ الموافق ٠٦ مايو ٢٠٠٩ العدد ٥٦٨٦
http://www.aleqt.com/2009/05/06/article_225266.html

فهيد الغيثي من الرياض

كشفت لـ "الاقتصادية" مصادر مطلعة، عن تقديم جهات مختلفة جملة مقترحات تتعلق بإلغاء نظام الكفالة في المملكة، إلى الجهات المعنية بما في ذلك وزارة العمل، في الوقت الذي أفصحت فيه تلك المصادر أن وزارة العمل انتهت أخيرا من دراسة لائحة شركات الاستقدام، التي من المتوقع أن تكون بديلا لنظام الكفالة الفردي، ومن الجهات التي تقدمت بمقترحاتها للجهات المعنية بما فيها وزارة العمل، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إذ تضمنت هذه المقترحات دراسة رفعتها الجمعية للجهات المعنية في المملكة بشأن إلغاء أحكام الكفالة وتصحيح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد.

وطالبت الدراسة، بمنع احتجاز جواز سفر العامل وإلغاء موافقة الكفيل على استقدام العامل أسرته أو طلب التصريح له بالحج أو الزواج أو زيارة أحد أقربائه في منطقة أخرى داخل السعودية وكذلك إلغاء أي مسؤولية شخصية على الكفيل بسبب تصرفات العامل الوافد خارج إطار العمل.

في مايلي مزيد من التفاصيل:

كشفت لـ "الاقتصادية" مصادر مطلعة، عن تقديم جهات مختلفة لجملة مقترحات تتعلق بإلغاء نظام الكفالة في المملكة، إلى الجهات المعنية بما في ذلك وزارة العمل، في الوقت الذي أفصحت فيه المصادر أن وزارة العمل انتهت أخيرا من دراسة لائحة شركات الاستقدام، التي من المتوقع أن تكون بديلا لنظام الكفالة الفردي، ومن الجهات التي تقدمت بمقترحاتها للجهات المعنية بما فيها وزارة العمل، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إذ تضمنت هذه المقترحات دراسة رفعتها الجمعية للجهات المعنية في المملكة بشأن إلغاء أحكام الكفالة وتصحيح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد.

وطالبت الدراسة، بمنع احتجاز جواز سفر العامل وإلغاء موافقة الكفيل على استقدام العامل لأسرته أو طلب التصريح له بالحج أو الزواج أو زيارة أحد أقربائه في منطقة أخرى داخل السعودية وكذلك إلغاء أي مسؤولية شخصية في الكفيل بسبب تصرفات العامل الوافد خارج إطار العمل.

وجاءت دراسة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي استغرقت أربع سنوات، على ضوء الشكاوى والقضايا التي تلقتها الجمعية وعددها ١٢٣٦٩ قضية خلال الأعوام الخمسة الماضية، إذ تشكل القضايا العمالية منها ١٤٣٠ قضية بما نسبته ١٢ في المائة، فيما استقبلت الجمعية في عام ٢٠٠٦ أكبر نسبة من القضايا العمالية إذ بلغت ٤٢٢ قضية، وتطرقت الدراسة إلى أبرز عيوب الوضع الراهن للكفالة وما يكتنف أحكام الكفالة من تعقيدات إدارية وتنظيمية وعدم فاعلية هذه الأحكام في تحقيق الغايات المرجوة منها وانتشار ظاهرة العمالة السائبة وتزايد جرائمها، واقترحت الدراسة حلولا عدة منها استحداث وثيقة تأمين الزامية لضمان الحقوق المالية للعامل وصاحب العمل كوسيلة فاعلة لإنهاء دوافع أحكام الكفالة وإزالة مسبباتها ومبرراتها بهدف تغطية مسؤولية العامل الوافد في حال تسبب في أضرار تصيب صاحب العمل أو في أضرار تصيب الغير وتغطية مسؤولية صاحب العمل في الوقت نفسه عن دفع راتب العامل، ويستفيد العامل من الوثيقة التأمينية ضد المخاطر بتأمين دفع صاحب العمل لراتب العامل مدة محددة لا تقل عن ستة أشهر ومستحقاته المالية الأخرى مثل مكافأة نهاية الخدمة أو أي تعويضات أخرى يحكم بها القضاء وتأمين يغطي قيمة تذكرة السفر في حالة ترحيل العامل وتأمين حماية قانونية "شمول التغطية نفقات المحاماة أو الاستشارات القانونية التي يتكبدها العامل في الدعاوى التي ترفع منه فقط"، كما أن صاحب العمل يستفيد من وثيقة التأمين ضد المخاطر في الأضرار الناشئة عن السرقة أو الاختلاس أو الإتلاف أو تسريب أسرار العمل والأضرار التي يتسبب فيها العامل للغير.

وأوصت الدراسة بإنشاء هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع وزارة العمل للإشراف على أوضاع العمالة الوافدة وتلغي أي دور للكفيل التقليدي وأن تتم تسمية هذا الجهاز بـ "هيئة شؤون العمالة الوافدة" يكون مقرها الرياض ولها فروع في عدد من المناطق.
وكانت البحرين قد أعلنت رسميا إلغاء نظام الكفيل للعمالة الوافدة العاملة في البلاد المقدر عددها رسميا بنصف مليون عامل، يشكلون نصف سكان البحرين البالغ عددهم مليون نسمة، وابتداء من (أغسطس) المقبل سيكون بإمكان العامل الأجنبي الانتقال إلى صاحب عمل آخر دون موافقة صاحب العمل الأساسي ووفق ضوابط تضمن حقوق كل من أصحاب الأعمال والعمال في آن واحد، بحيث يمكن للعامل الأجنبي الانتقال بعد إعطائه صاحب عمله إخطارا برغبته في الانتقال مع مهلة ثلاثة أشهر.
وقال الدكتور مجيد العلوي رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل وزير العمل: "سيضع هذا القرار المتفق مع الأنظمة الدولية البحرين ضمن الدول المتقدمة دوليا في التعاطي مع عمالتها الأجنبية".
وأضاف: إن سوق العمل في بلاده ستشهد إيجابيات واسعة ملموسة حين البدء في سريان القرار، أهمها رفع الرواتب للعمالة المواطنة والوافدة معا، مستبعدا أن يكون للقرار أي سلبيات جوهرية على السوق.
وردا على سؤال عما إذا كانت هناك خطوة خليجية مشابهة عن طريق مجلس وزراء العمل الخليجيين، قال الوزير البحريني: "بالفعل عرضنا تجربتنا هذه على الدول الخليجية من خلال مجلس التعاون، ووجدنا إعجابا بالفكرة، لكن يبقى القرار خاصا بكل دولة على حدة".
وعلى الرغم من أن القانون كان قد صدر عام ٢٠٠٦، فإن رفض رجال الأعمال له أخر إصداره بشكل تنفيذي، وخلال الأعوام الثلاثة الماضية تواصلت المشاورات بين رجال الأعمال والحكومة، حتى تم التصويت في مجلس إدارة تنظيم سوق العمل، وقالت مصادر إن عضوين في المجلس يمثلان غرفة تجارة وصناعة البحرين تحفظا خلال التصويت على القرار، لكنهما لم يعترضا عليه.
وأكد العلوي أن القرار تم اتخاذه بالتشاور والموافقة مع غرفة تجارة وصناعة البحرين، موضحا أن الغرفة ـ وهي ممثلة بعضوين ضمن مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل ـ أدخلت تعديلات على مشروع القانون بحسب رؤيتها.
ورفض الوزير العلوي رفضا قطعيا أن يكون القانون قد أقرته بلاده بناء على ضغوط خارجية تنادي بإلغاء نظام الكفيل، وقال: "لا يوجد أي ضغط خارجي ولا حتى لشعرة على حكومة البحرين، بل إنه مبادرة من هيئة سوق تنظيم العمل لخلق بيئة عمل ممتازة".
ونظام الكفيل أسلوب اتبع في بعض من الدول العربية وبخاصة الخليجية لتأمين استقدام العمالة الوافدة من الخارج، وبموجبه تقيد حرية تنقل المكفول خارج البلد والحرية في العمل لدى أي جهة أخرى إلا بموافقة الكفيل.
ويقول الوزير العلوي إن القرار يهدف إلى إحداث تطوير شامل لبيئة العمل في البحرين ورفع الرواتب والأجور بشكل عام في سوق العمل، إضافة إلى القضاء على ظاهرة العمالة السائبة ومعالجتها جذريا.
وعن انتقال العامل من كفيل لآخر دون موافقة الأول قال العلوي: "نعمل حاليا على تحديد سقف أعلى للعمالة الوافدة بالبحرين، بحيث لا يتجاوز حجم العمالة الوافدة السقف المحدد بأي شكل من الأشكال، خصوصا مع ارتفاع الوافدين إلى نحو نصف مليون في البلاد، وتم تكليف هيئة تنظيم سوق العمل بإعداد دراسة حول هذا الموضوع سيتم اتخاذ قرار بشأنه في حينه".
وأضاف: يمكننا أن نوجز الأهداف الثلاثة الأساسية المتوخاة من تسهيل عملية انتقال العمالة الوافدة في: تعزيز وتأكيد على التزام مملكة البحرين بمعايير حقوق الإنسان في مجال سوق العمل، وتوفير مرونة أفضل لهذه السوق عبر توفير بيئة أفضل لمطابقة المهارات المتوافرة في المهن المطلوبة، والإسهام في تعزيز دور الرسوم الهادف إلى خفض فجوة التكلفة بين العمالة البحرينية والوافدة.
وعن الآثار السلبية المترتبة على هذه النقلة النوعية في تحرير سوق العمل المحلي قال العلوي: "أستبعد تماما أي سلبيات جوهرية أو جذرية، ولا تخوف لدينا على سوق العمل من حرية انتقال العامل الأجنبي"، وأضاف موضحا: "لقد أثبتت التجربة أنه لا سلبيات على السوق المحلية بهذا القرار، إذ انتقل أكثر من ٣٨٠٠ عامل أجنبي بين أصحاب العمل خلال العام الماضي ٢٠٠٨، ولم تحدث أي مشكلات".

والدة شرعاء تطالب أمام المحكمة بالقصاص من طليقها

المصدر: جريدة الحياة - ٠٩/٠٥/٠٦//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/05-2009/Article-20090506-12cec753-c0a8-10ed-00fa-e78ff569e7d8/story.html

الرياض - سحر البندر

علمت «الحياة» أن والدة الطفلة شرعاء طالبت أمام محكمة الرياض أمس بالقصاص من طليقها الذي تسبب في موت ابنته شرعاء قبل نحو عام.

وقالت أم شرعاء بعد خروجها من المحكمة لـ«الحياة»: «حددت المحكمة جلسة اليوم (أمس) بعدما فقدت بعض أوراق القضية، وكان القاضي عادلا، إذ لم يسمح باستمرار الإساءة لي من جدة الطفلة في الجلسة».

وأشارت إلى أن القاضي أبلغها أن أمامها أسبوعين كي تقرر رأيها النهائي في القضية، مؤكدة أنها لن تتنازل عن حق ابنتها في تنفيذ العقوبة بحق القاتل. وكانت شرعاء (١١ عاما) توفيت بعدما ضربها والدها وعلقها في نافذة وغادر المنزل، ثم عاد بعد ساعات ليجدها فارقت الحياة. وكشفت التحقيقات أن والد الطفلة عمد إلى هذا الفعل بعدما أبلغته زوجته أنها زارت مدرسة الطفلة في اليوم الذي توفيت فيه واكتشفت أن مستواها الدراسي سيئ

كوريا الجنوبية تتعهد بتعزيز حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء ١٤٣٠-٠٥-١١هـ الموافق ٢٠٠٩-٠٥-٠٦مالعدد ١٣١٠٩ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13109&P=2

د ب أ - سول

تعهد رئيس الوزراء الكوري الجنوبي هان سونج سوو امس الثلاثاء بأن كوريا الجنوبية ستزيد من دورها لتحسين حقوق الإنسان في مختلف بقاع العالم وزيادة مساعيها لحماية العمالة المهاجرة داخل أراضيها. وذكرت وكالة الانباء الكورية الجنوبية (يونهاب) أن هان قال في كلمته الافتتاحية التي ألقاها بمناسبة افتتاح مراسم المنتدى المدني العالمي الذي تشترك في رئاسته إحدى الجامعات المحلية مع وكالة تابعة للأمم المتحدة " ستوسع جمهورية كوريا إحدى حماة حقوق الإنسان في آسيا دورها في مجال حقوق الإنسان في مختلف بقاع العالم وذلك بكل فخر واعتزاز". كما تعهد هان على وجه التحديد ببذل الجهود لتأمين المساواة للعمالة المهاجرة من ذوي الياقات الزرقاء والزوجات اللائي حضرن من الدول الآسيوية النامية للزواج من كوريين جنوبيين. وقال أيضا إن سول سترصد عن كثب وضع حقوق الإنسان في كوريا الشمالية. وقال " تبذل حكومتنا كل ما في وسعها لبناء مجتمع المساواة يتمكن فيه العمال المهاجرون والزوجات الأجنبيات من الإقامة بدون مواجهتهم لممارسات تميزية".كما أننا نشارك بكل نشاط في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية للمساعدة على تقديم حلول لقضايا حقوق الإنسان في العالم من بينها كوريا الشمالية". وأشارت يونهاب إلى أن جامعة كيونج هي تشترك في رئاسة المنتدى المدني العالمي بالإضافة لقسم الاقتصاد والشئون الاجتماعية التابع للأمم المتحدة وسوف تستمر فعالياته حتى يوم الجمعة القادم.

حقوق المرأة التجارية أين..؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ جمادي الأولى ١٤٣٠هـ - ٦ مايو ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٢٦
http://www.alriyadh.com/2009/05/06/article427204.html

راشد محمد الفوزان

لا أتحدث عن حقوق المرأة الاجتماعية ولا الانسانية، سأركز على مجال واحد ومحدد وبرأيي أنه الأهم في حفظ حقوق المرأة وإبراز دورها الحقيقي، فاستقلالية المرأة المالية وقدرتها على الانفراد بنفسها وحقوقها المالية والعملية غير مرحب بها في مجتمعنا كأنظمة ولوائح وتشريعات نعيشها، وغالبا الرجل لدينا لا يرحب بعمل المرأة أو استقلالها المالي لأنها ستخرج من مظلته مما يعني أنها ستقول حقوقي ولك وعليك وهذه ثقافة غير موجودة لدينا . حين نتحدث عن حقوق المرأة التجارية فهي غير موجودة على أرض الواقع، هل رأيتم قسما نسائيا أو نساء يعملن في وزراة التجارة والصناعة ؟ أو زارة المالية ؟ أو مؤسسة النقد ؟ أو زراة العمل ؟ أو زارة العدل ؟ جميع الوزارات التي ترتبط بالعمل التجاري لا يوجد للمرأة مكان للعمل وبالتالي المرأة لا تذهب لهذه الجهات لأنها لا تحصل على حقوقها العملية. هل رأيتم مرأة تمتلك شركة وتدير أموالها عدى شركات كبرى (مجموعة عائلية) ؟ لم نجد مرأة تملك شركة صغيرة أو مؤسسة لأي أعمال كانت، أو شركات ومؤسسات متوسطة، لا يوجد للمرأة أي دور أو حضور تجاري لا بشركات ومؤسسات صغيرة أو حتى مهن . للأسف أن المرأة تمتلك سجلا تجاريا وعضوية الغرف التجارية بالآلاف ولكن اسم " مستخدم " وغطاء لزوج أو أب أو ابن والمرأة آخر من يعلم، فتجد اسم امرأة على بقالة صغيرة أو مشغل أو مطعم أو مخبز، ولكنها المسكينة آخر من يعرف أن هناك شيئا باسمها، وقبل ذلك تكون قدمت " وكالة " عن نفسها بالبيع والشراء والتوقيع بلا حدود. المرأة لدينا في المدراس والجامعات قد تفوق في العدد الطلاب، ولكن أين مصيرهن ؟ بطالة، لا شيء غير ذلك، نصف المجتمع معطل بلا عمل . ووزارة العمل تسمع حديثا وبروزا إعلاميا لا حد له ولكن للمرأة لا شيء يتحقق . فلا عمل في مصانع ولا شركات بعمل أو ملكية، ولا تستطيع متابعة أعمالها بأي وزارة كانت إلا " برجل " ولا أعرف سر الرجل هل هو أكثر ثقة من المرأة ومصداقية ؟ رغم أن كل عمليات الغش والمساهمات المعلقة والتزوير والتعثر المالي هم من الرجال، لم أشهد امرأة أصدرت شيكا بدون رصيد أو غشت في سلعة أو أقامت مساهمة عقارية وعلقت أموال المساهمين عقودا من الزمن، لم نشهد من المرأة ما نشهده من الرجل، فلماذا لا تمنح المرأة فرصة العمل كمالكة لمؤسسة وشركة بكامل الحقوق التي يحصل عليها الرجل ؟ ما هي المحظورات الحقيقية ؟ لماذا لا نضع ميزان العدل للمرأة بالعمل، وعمل المرأة؟ لماذا نركز على سلبية أنها ستفتح أبواب الفساد والانحراف إلى آخر ما يتم ترديده ؟ لماذا لا ننظر الجانب الإيجابي وهو أن عمل المرأة يكرم حياتها، بأن يكون لها إرادة ودخل ومال تخرجها من فاقة الحاجة لأي كائن من كان، وتستقل من ضغوط الرجل الذي يسيطر ويفرض ظلمه أحيانا كثيرة عليها، ونشهد قصصا صحافية يومية عن سلب لحقوق المرأة وهي تعمل براتب، فلماذا المرأة ينظر لها أن لها عائل يصرف عليها وننتهي هنا ؟ أليس لها حقوق كاملة بالعمل والتجارة، ويكون لها ثروتها أيا كانت ؟ تكرم المرأة حين يكون لها دخل مادي مستقل لا يرتبط برجل وتبني أحلامها وطموحاتها لحياتها بمالها سواء كانت صاحبة شركة أم موظفة، وهنا نحن نحتاج " قرار " دولة لا التماس لموافقات، وشريعتنا الإسلامية لا تحرم عمل المرأة بضوابط كاملة لا تنتقص الحقوق، مشكلتنا مع الرجل الرافض لا ديننا الحنيف الذي كفل كرامة الإنسان من رب العباد.

عضل البنات..بالمعنى الوجودي

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ١١ جمادى الأولى ١٤٣٠ ـ ٦ مايو ٢٠٠٩ العدد ٣١٤١ ـ السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3141&id=11125

عبدالله المطيري

بشكل متميز جدا قدمت الأستاذة نجلاء الحربي يوم السبت الماضي هنا بالوطن تحقيقا عن قضية العضل الذي يمارسه الآباء على البنات. القضية التي هي على مستوى من الألم والخطورة لدرجة أنها يجب أن توضع نصب أعين المهتمين بحقوق الإنسان والمرأة خصوصا. وكل من يعيش وسط مجتمعنا، دون عمى أيديولوجي، يعلم أن وضع هذه الحقوق وضع مترد ويستحق أن يمارس في حقه فعل مضاعف من التوعية والتنوير والتثقيف باعتبار أن الوعي هو الخطوة الأولى لتحقيق التغيير على أرض الواقع. هذا الوعي الذي دفع إحدى الفتيات، كما ورد في التحقيق، إلى التظلم على أبيها عند حقوق الإنسان لتخرج من نفقها المظلم وهو الوعي الذي أدى غيابه إلى أن تعتبر الفتاة الأخرى، كما ورد في التحقيق أيضا، أن تظلمها على أبيها يعد عقوقا يعاقبها الله عليه!!

لا مزيد لدي حول هذه القضية على ما ورد في التحقيق من تحليلات اجتماعية ونفسية ولكنني أريد أن أفكر هنا بصوت مرتفع حول قضية المرأة، خصوصا في حالة وجودها في المجتمعات التقليدية. وهي مجتمعات ذكورية أساسا.أي أن الذكر هو صاحب الإرادة الكلية في الحياة. أي أن فكر الذكر ورؤيته للحياة هي المحرك للحياة العامة في المجتمع بينما تنزوي الأنثى في مساحاتها الصغيرة لتمارس فيها وجودها الحقيقي وتحاول أن تعوض فيها هشاشة وضعها وشعورها المستمر بالخطر.

لماذا أصبحت هذه المجتمعات ذكورية تحديدا؟ يحيلنا هذا السؤال إلى بحث تاريخي عن البدايات الموغلة في القدم. يقدم الماركسيون، إنجلز تحديدا، ضمن فحصهم لتاريخ الأسرة، لحظة استعباد الرجل للمرأة من منظور اقتصادي، ويحددونها بظهور الملكية الفردية في المرحلة الزراعية من التاريخ البشري ويسمون هذه اللحظة بلحظة (الانكسار التاريخي الكبير للجنس النسائي). قبل المرحلة الزراعية، أي حين كانت الأرض مشاعا والصيد هو مصدر الرزق،كانت المشاركة قائمة بين الرجل والمرأة، الرجل في الخارج والمرأة في البيت، ولكن مع الزراعة وملكية الرجل للأرض اتسعت الهوة بينه وبين المرأة فالرجل اكتسب من الخارج سلطة المال وصار يقايض إنفاقه على المرأة بخضوعها له. وحقيقة يمكن لنا ملاحظة الارتباط بين العلاقة بين القدرة الاقتصادية للرجل والمرأة وميزان السلطة بينهما.أقصد في تأسيس العلاقة بينهم ولذا نلاحظ تراجع دور المرأة في الحياة العامة مع ظهور الطفرة السعودية الأولى التي استفاد منها الرجل تحديدا كما نلاحظ ارتفاع دور المرأة مع الأزمات الاقتصادية. إلا أننا لن نقبل التفسير الاقتصادي إلا بوصفه تفسيرا جزئيا اليوم وإن كان تأسيسيا في الماضي. اليوم نعلم أن الثقافة بمكوناتها الأساسية، الدينية والبيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي التي تحكم وضع المرأة وتحافظ عليه بكل قوة.

هذه الثقافة هي التي تتحكم بمفاصل الحياة اليومية وهي التي تواجه الأنثى منذ لحظة ولادتها وترسم ملامح تجربتها في الحياة. وبرأيي أن التفسير الوجودي لحال الأنثى هو أقدر التفسيرات على إنتاج وعي لدى المرأة عن أزمتها التي تعيشها باعتبار أن التفسير الوجودي يضع الإنسان أمام مسؤولياته المباشرة... ولكن كيف؟ التفسير الوجودي لأزمة المرأة ينطلق أولا من رفض أي سبب قبلي للمشكلة، أي أنه يرفض أن تفسر حالة المرأة بأسباب سابقة على التجربة الحياتية، مثل أن يفسر وضع المرأة الحالي بسبب تكوينها البيولوجي الأول أو أي سبب آخر باعتبار أن هوية الإنسان تتحقق من خلال تجربة الحياة وليست هوية سابقة عليها. أي أن تكون شخصية الإنسان وطباعه ونمط حياته تتكون من خلال مسيرة حياته وظروف هذه الحياة وليست محددة سلفا.

التفسير الوجودي ينطلق من تجربة الحياة التي يعيشها الفرد وسط الأشياء والآخرين. أي أننا نفهم تجربة المرأة من خلال تجربة حياتها الشخصية ونمط تربيتها والعلاقات الأسرية والاجتماعية والسياسية التي تنشأ فيها. طبعا كل هذا الفهم ينطلق

من منطلقات أساسية أهمها أن الحرية هي جوهر الإنسان.أي أن الإنسان حر في جوهره وبقدر تحقيقه لهذه الحرية تتحدد سعادته ووجوده الحقيقي من عدمها.
إذن إذا أردنا فهم أزمة المرأة التي تعيشها فلنعد إلى استعراض مشهد حياتها ومدى تحقق شرط الحرية فيه. أي أن تجربة الفتاة منذ طفولتها وطريقة تعامل أهلها والمجتمع معها ومع حدود الحرية التي يمكن أن تتمتع بها هو ما سيشكل باستمرار وجود هذه المرأة حتى لحظة انتهاء حياتها. هنا نصل إلى مفهوم العضل بالمعنى الوجودي أي عضل المرأة من حريتها.فإذا كان العضل المتعارف عليه هو منع الأب لابنته من الزواج فإن العضل الوجودي هو منع الفتاة من الحرية بمعنى شامل. هذا العضل الذي يصل لدينا إلى مستويات صارخة وجارحه كأن يمنع الأب أو الأخ الفتاة التي يتولاها من الخروج من المنزل أو من تملك أجر عملها أو من حقها في التعبير عن رأيها في قضاياها الشخصية أو من فرصة التعليم أو من الحصول على صديقات...إلخ.
إذا كانت التفسيرات الأخرى، التاريخية والاقتصادية...تعطي الفرد العذر للاستسلام باعتبار أن القضية تبدو أكبر منه بكثير فإن التفسير الوجودي يضع الفرد أمام مسؤوليته مباشرة ويملكه القدرة والطاقة لمقاومة أزمته باعتبار أن حل إشكاله يكمن في تملكه للوعي بحريته ومقاومته المستمرة والدائبة من خلال مواقف حياته للسيطرة على هذه الحرية.من خلال محاولته المستمرة للتحصل على أعلى مستوى ممكن من الحرية. علينا أن نتتبع مسيرة حياتنا منذ البداية وحتى الآن ونقيسها بمقياس الحرية لنعلم لماذا نحن على ما نحن عليه اليوم.ليست الأمور مستحيلة فنحن نعلم أن الإنسان الخانع يفقد حقوقه بينما يتحصل عليها المقاوم رغم أنهم يعيشون نفس الظروف.ونحن نعلم أن الفتاة قوية الشخصية تحصل على فرصة أفضل للحياة من أختها الخانعة. ولتكن الفتاة التي لجأت لحقوق الإنسان مثالا يستحق الإشادة لوعي الإنسان بأنه كائن حر.

أخبار ذات علاقة من الصحف الخليجية

إعدام امرأة أدينت بالقتل عندما كانت قاصرا

المصدر: جريدة القبس الكويتية الاحد ٠٣ مايو ٢٠٠٩ ،٠٨ جمادى الأولى ١٤٣٠ ، العدد ١٢٩٠٥
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=496015

طهران ـــ رويترز ـــ

ذكرت وسائل اعلام ايرانية انه تم اعدام امرأة سبق وأن ادينت بقتل قريب لها عندما كانت تبلغ من العمر ١٧عاما.وانتقدت جماعات مدافعة عن حقوق الانسان اعدام ديلارا دارابي البالغة الان ٢٣ عاما في مدينة رشت بشمال البلاد.وقالت صحيفة اعتماد «نفذ صباح الجمعة حكم الاعدام بحق دارابي الرسامة المتهمة بالقتل، في سجن رشت من دون ابلاغ محاميها واسرتها». وقالت ان دارابي مسجونة منذ خمس سنوات واعترفت في البداية بالقتل اعتقادا منها انه سيصدر عفو عنها لانها ارتكبت الجريمة بينما كانت لا تزال قاصرا.وادانت الرئاسة التشيكية للاتحاد الأوروبي بشدة هذا العمل، واعلنت «ان اعدام الاحداث وسائر انتهاكات حقوق الانسان تقلل من امكانية التفاهم وتبادل الثقة بين إيران والاتحاد الأوروبي».وقالت منظمة العفو الدولية «العفو الدولية غاضبة بسبب اعدام ديلارا دارابي وخاصة من الانباء التي تقول ان محاميها لم يبلغ بالاعدام».وتنتقد جماعات لحقوق الانسان ايران لاصدارها احكاما بالاعدام على قصر. وتقول ايران انها لا تطبق عقوبة الاعدام الا بعد ان يبلغ السجين ١٨ عاما.واعدمت ايران مالا يقل عن ٤٢ مجرما ارتكبوا جرائمهم، وهم قصر منذ عام ١٩٩٠، بينهم سبعة عام ٢٠٠٧، وذلك طبقا لجماعات حقوقية تقول ان السعودية واليمن هما الدولتان الوحيدتان الاخريان اللتان تفعلان ذلك ايضا.وتعاقب ايران بالاعدام مرتكبي جرائم القتل والاغتصاب والزنا والسطو المسلح وتهريب المخدرات والردة.وكانت جماعات حقوقية قد اشادت بايران عندما انهت فيما يبدو اعدام القصر في اكتوبر عام ٢٠٠٧. لكن مسؤولا قضائيا اوضح موقف ايران لاحقا، قائلا ان المتهمين القصر يمكن ان يواجهوا الاعدام بسبب القتل فقط من دون الجرائم الكبيرة الاخرى.وعادة ما ترفض ايران الاتهامات بانتهاك حقوق الانسان، قائلة انها تطبق الشريعة الاسلامية وتتهم الحكومات الغربية بازدواجية المعايير.

منظمة تؤكد ازدياد أعمال الشغب في السجون الأردنية

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الأحد ،٠٣/٠٥/٢٠٠٩ الموافق ١٤٣٠/٥/٨
http://www.alkhaleej.ae/portal/16034444-8027-4310-b40e-407a4e104d82.aspx

أكد المركز الوطني لحقوق الإنسان، أمس، ازدياد أعمال الشغب في السجون الأردنية خلال عام ،٢٠٠٨ في تقرير حول واقع حقوق الإنسان في البلاد خلال العام الماضي.وقال المركز الأردني المستقل الذي نفذ ٣٢ زيارة لسجون الأردن العشرة خلال العام الماضي في تقريره انه لاحظ "ازدياد وتيرة الشغب داخل بعض السجون ما أسفر عن نتائج سلبية تمثلت أبرزها بوفاة ثلاثة سجناء نتيجة الاحتراق في سجن الموقر وإصابة ١٦٠ نزيلا في ثلاثة سجون، وامتداد دائرة الشغب إلى أكثر من خمسة".وأضاف انه "تم منع فريق المركز من تنفيذ زيارته إلى السجون خلال الفترة من منتصف نيسان/ابريل وحتى بداية آب/أغسطس ٢٠٠٨ بسبب تقريره حول تلك الأحداث". وانتقد المركز في تقريره أوضاع السجون وتحدث عن "استمرار عدد من السلبيات التي تؤثر في حقوق الأشخاص المحتجزين وتشكل انتهاكا للمعايير الدولية ذات العلاقة".

مطالبات حقوقية للقاهرة وعمان بصيانة حرية الصحافة

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الأحد ،٢٠٠٩/٠٥/٠٣ الموافق ١٤٣٠/٥/٨
http://www.alkhaleej.ae/portal/dbd27fac-a993-43c4-b0ea-b8ca54333096.aspx

طالبت جهات حقوقية في تقارير منفصلة السلطات المصرية والأردنية بصيانة حريات الرأي والتعبير والصحافة، في ظل أحاديث عن انتهاكات لهذه الحريات في الدولتين.

وطالبت منظمة العفو الدولية (أمنستي) السلطات المصرية بعدم تجريم حرية التعبير، وأشارت في خطاب وجهته إلى الرئيس حسني مبارك، لمناسبة الاحتفالات بيوم حرية الصحافة الذي يصادف اليوم الأحد، إلى المضايقات التي يتعرض لها الصحافيون. وقالت إن الصحافيين والمدونيين المصريين لا يزالون يواجهون السجن والغرامات الكبيرة، إلى جانب المضايقات على أساس تهم التشهير الجنائية، ويتم منعهم من نشر تقارير تتعلق بالشأن العام.

وأضافت المنظمة، أن المضايقات التي يتعرض لها الصحافيون تأتي رغم الوعد الذي تحدث عنه مبارك عام ٢٠٠٤ بوضع حد لعقوبات السجن الخاصة بجرائم النشر.

في سياق متصل، أظهر تقرير أصدره مركز مستقل حول حالة الحريات الإعلامية في الأردن أن أغلبية الصحافيين يشتكون من زيادة لم يسبق لها مثيل للتدخل الحكومي في وسائل الإعلام عما كان عليه منذ سنوات، وأشار إلى انه أسهم بشكل كبير في انخفاض سقف الحريات الإعلامية.

وبين التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ الذي أعده مركز حماية وحرية الصحافيين وهو اكبر مؤسسة مجتمع مدني في الأردن تعنى بالدفاع عن حرية الإعلاميين نتائج استطلاع شمل عينة واسعة من الصحافيين العاملين في الصحف اليومية والأسبوعية والمواقع الالكترونية أن ٦٨% من الصحافيين الذين استطلعت آراؤهم اشتكوا مما سموه "التدخل المتزايد للحكومة".

وقال الرئيس التنفيذي للمركز نضال منصور في مؤتمر صحافي لإعلان نتائج الدراسة التي شملت ٥١٢ صحافيا وصحافية انه "بالرغم من كل التوجيهات والسياسات لرفع سقف حرية الإعلام فإن نسبة تدخل الحكومة في صعود حيث سجل العام الماضي أعلى نسبة".وقالت الدراسة إن ٥٠% من الصحافيين كانوا ضحية ما سموه "الرقابة الحكومية المسبقة".

وكشف التقرير أن الإعلاميين غير راضين عن واقع الصحافة ويرون أن الإجراءات التي اتخذت حتى الآن لم يكن لها تأثير في حرية الإعلام إذ يرى ٥٠% من المبحوثين أن حالة حرية الإعلام لم تتغير.

وقال التقرير إن العام الماضي شهد توقيف ٣ صحافيين في قضايا لها علاقة بالإعلام، بينما رصد المركز وتابع ٣٣ شكوى تضمنت دعاوى قدح وذم.

إغلاق صالات رياضية نسائية غير مرخصة في السعودية

المصدر: جريدة الاتحاد الإماراتية العدد ١٢٣٥٤ الاحد ٨ جمادى الاولى ١٤٣٠هـ - ٣ مايو ٢٠٠٩م
http://www.alittihad.ae/details.php?id=15600

جدة

رويترز:

"دعوها تسمن" هو شعار الحملة التي تطلقها سعوديات لتحدي إغلاق الصالات الرياضية النسائية• وأغلقت وزارة الشؤون البلدية والقروية السعودية في الآونة الأخيرة صالتين في مدينة جدة الواقعة على ساحل البحر الأحمر وأخرى في الدمام على ساحل الخليج لعدم حصولها على ترخيص، وذلك تعبيرا عن عدم رضا الوزارة عن العدد المتزايد للصالات الرياضية النسائية غير المرخصة• وردا على ذلك يروج كتاب أعمدة في الصحف ومدونون لشعار "دعوها تسمن" الساخر كطريقة لمحاربة الحملة رغم أنه من المرجح أن تكون المعركة خاسرة• ولا توجد صالات رياضية مختلطة للرجال والنساء في المملكة• ومشاركة النساء في الألعاب الرياضية قضية مثيرة للجدل في المملكة منذ فترة طويلة حيث يحظر تدريس الألعاب الرياضية في مدارس الحكومة للفتيات ويصدر رجال الدين فتاوى دينية تحرم ممارسة المرأة للألعاب الرياضية• وبينما تحصل الصالات الرياضية للرجال على تراخيص من الهيئة الحكومية المعنية بالرياضة لا توجد في المملكة سلطة رسمية تشرف على الصالات الرياضية النسائية• وقالت فوزية العوني الناشطة النسائية السعودية البارزة إن فكرة الرياضة النسائية غير واردة في أذهان مسؤولي الحكومة السعودية• ومضت تقول إن حرمان المرأة من ممارسة الرياضة وسيلة أخرى لتهميشها وتقديم مبرر لعزلها وقالت إن هذا أمر لا يمكن احتماله• والنتيجة هي معدلات عالية من الإصابة بمرض السكري وهشاشة العظام بين النساء وهي أمراض تقول وزارة الصحة السعودية إنها تسعى لمكافحتها• وقال الشيخ عبد الله المنيع عضو هيئة كبار العلماء السعودية في فتوى دينية منشورة في صحيفة عكاظ اليوم الخميس "ممارسة رياضة كرة القدم والسلة مثلا فيها المزيد من القفز والحركة وهذه الأمور قد تؤثر على الفتاة البكر من الجانب الصحي"• وقالت امرأة تشرف على ناد للعب كرة السلة في جدة إن هذا للأسف حقيقة غير علمية• وفي نفس الوقت يسمح بالصالات الرياضية النسائية فقط في المستشفيات كمراكز صحية تخضع لإشراف وزارة الصحة ولكن الأسعار مرتفعة للغاية وتصل إلى حوال ألف ريال (٢٦٦ دولارا) في الشهر ولا يستطيع سوى الأثرياء تحمل تكلفة الاشتراك فيها• وانتشرت أشكال أرخص من هذه النوادي ولكن الشكوك تحيط الآن بمستقبلها• وقالت مضاوى حسون من غرفة التجارة بجدة إن الغرفة تحاول على مدى ثلاثة أعوام العثور على هيئة حكومية مستعدة لمنح تراخيص للصالات الرياضية النسائية• ومضت تقول إن البعض لا يريد للمرأة أن تخرج من بيتها وهذا نضال مشترك للمعنيين بشؤون المرأة في السعودية•

مناقشة مسودة التقرير السنوي حول الاتجار بالبشر

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الاثنين ،٢٠٠٩/٠٥/٠٤ الموافق ١٤٣٠/٥/٩
http://www.alkhaleej.ae/portal/bb779fae-8364-4bde-b9b4-e38d1d681577.aspx

دبي "الخليج":
عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر اجتماعها الثالث عشر برئاسة الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير الدولة لشؤون المجلس الوطني ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر .
شهد الاجتماع الذي عقد في مبنى وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني في دبي مناقشة عدد من الموضوعات الأساسية المتعلقة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، أبرزها مسودة التقرير السنوي الذي تعده اللجنة حول قضايا الاتجار بالبشر والذي يعد إحدى الآليات التي تتبعها اللجنة في رصد إنجازات الدولة بصورة سنوية في مجال مكافحة الاتجار البشر، وإيجاد أداة لتوفير معلومات البيانات المتعلقة بوضع مسألة الاتجار بالبشر في الدولة .
ووافقت اللجنة في اجتماعها على مسودة مذكرات التفاهم التي ستتم بين الإمارات وعدد من دول العالم في مجال مكافحة الاتجار بالبشر . وفي هذا السياق أكد الدكتور قرقاش أهمية هذه المذكرات التي تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، في تعزيز أطر التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر عبر الوطنية .
وشدد خلال الاجتماع على ضرورة تكثيف برامج التدريب لتنمية قدرات المعنيين بجرائم الاتجار، وتمكينهم من محاربة هذه الجريمة بكفاءة عالية . وطلب أن يتم استكمال البرامج التدريبية التي يتم تنظيمها بالتعاون مع المعهد الدولي في جمهورية بلاروسيا في مجال التقنيات والأساليب المتعلقة بمكافحة جرائم الاتجار .
ووجه أيضا بتسريع عملية إطلاق الحملة الإعلانية على مستوى مطارات الدولة لنشر الوعي حول جرائم الاتجار بالبشر في أقرب وقت ممكن، بهدف خلق وعي شامل حول مخاطر هذه الظاهرة المدمرة للقادمين للدولة بشكل خاص ورفع مستوى الوعي العام عن هذه الجريمة . وتعقيبا على ذلك قال الدكتور أنور قرقاش: "تتسم هذه الحملة بالأهمية الكبيرة حيث تهدف إلى الحد من تعرض العديد من الأفراد القادمين للدولة لمختلف أشكال الاستغلال تحت شعارات غير حقيقية وإغرائهم بعقود مزيفة . وتمثل هذه الحملة نقلة نوعية في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر" .
وخلال الاجتماع رحب أعضاء اللجنة وعلى رأسهم الدكتور قرقاش بانضمام أعضاء جدد للجنة من النيابات العامة في الدولة من القطاعين الاتحادي والمحلي، إلى جانب جمعية الإمارات لحقوق الإنسان .

تعاون بين "حقوق الإنسان" ومكتب محاماة

المصدر: جريدة الخليج الإماراتية الاثنين ٢٠٠٩/٠٥/٠٤ الموافق ١٤٣٠/٥/٩
http://www.alkhaleej.ae/portal/55ce0508-0046-4714-bcd7-09a935aa639d.aspx

وقعت جمعية الامارات لحقوق الانسان اتفاقية مع أحد مكاتب المحاماة في الدولة تنص على التعاون بين الطرفين لتسهيل عمل ونشاط الجمعية .تأتي الاتفاقية من أجل أداء الجمعية رسالتها على أكمل وجه وتقديم كافة الخدمات القانونية للمراجعين، وذلك من خلال عدة آليات مبتكرة منها استلام المكتب لعدد من الشكاوى ودراستها وابداء الرأي القانوني فيها الى جانب تفعيل الاستشارات الفورية والتي تتيح للمتظلمين التواصل مع المكتب عن طريق الجمعية لتقديم الاستشارات المباشرة قانونيا .كما اتفق الطرفان على تبادل الإصدارات الاعلامية في المجال المشترك .وقال محمد حسين الحمادي أمين سر جمعية الامارات لحقوق الانسان إن هذه الاتفاقيات تأتي ضمن خطة الجمعية في إضافة شركاء جدد لها للتعاون من أجل خدمة كل انسان مقيم على أرض الدولة وإرشادهم إلى الطرق القانونية الصحيحة لاكتساب حقوقهم .وأضاف: أن مكتب الكميتي للمحاماة له اسمه ومكانته في الدولة ولم يتردد في الموافقة على التعاون المشترك مع الجمعية من الناحية القانونية وأن مثل هذه المبادرات أكبر دلالة على الاتجاه المتنامي لدى القائمين على إدارة المؤسسات المدنية في المجال الحقوقي والقانوني لمواكبة مساعي التميز والتطور في جميع المجالات في الدولة وهي ليست الأخيرة بل خطوة مكملة لغيرها في سبيل رفعة الوطن . (وام)